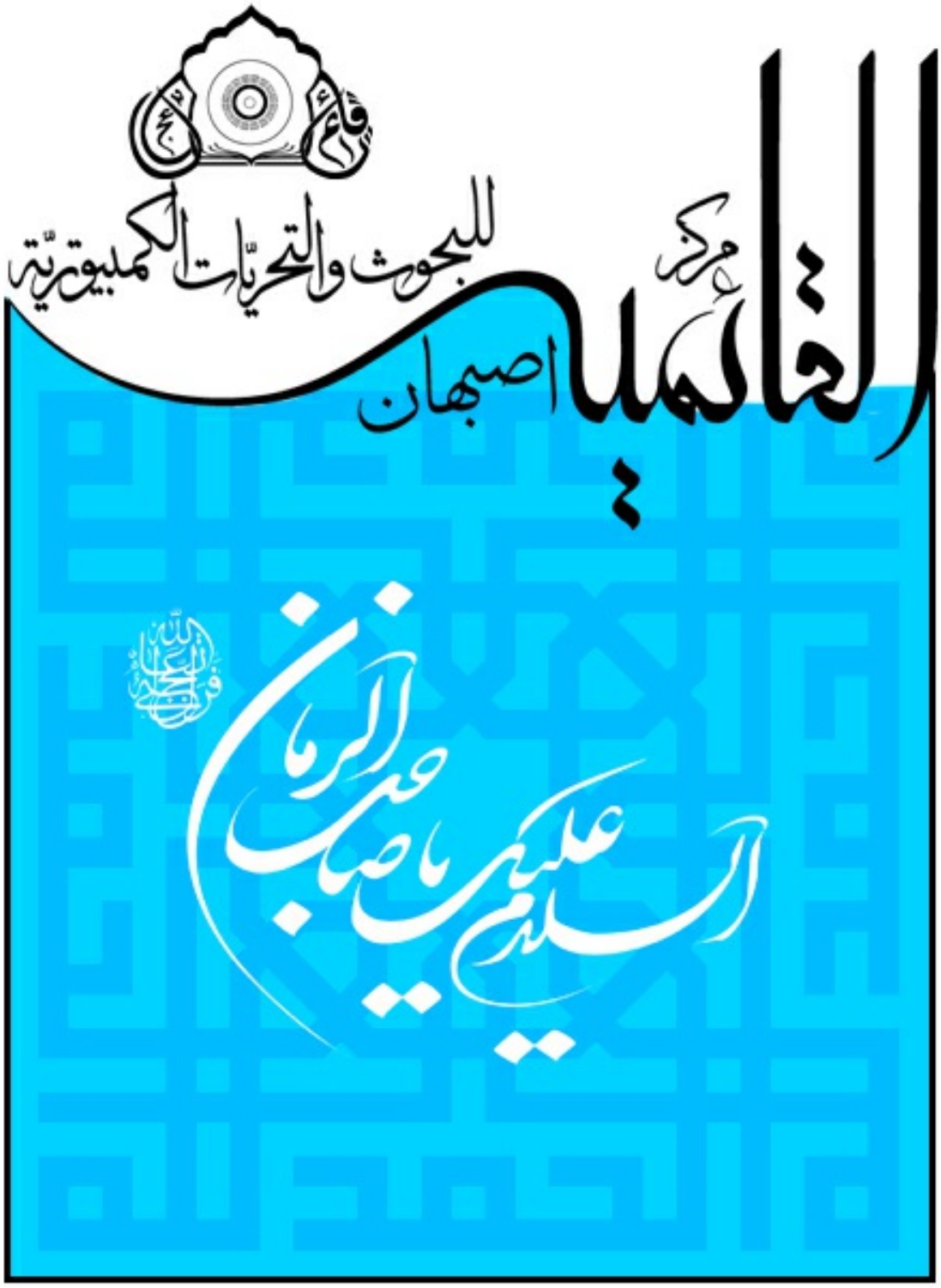

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تراثنا

فصلية تعنى بالتراث
تصدر عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد الأول، السنة الثانية، محرم ١٤٠٧هـ

بسم الله الرحمن الرحیم

مجلّة تراثنا

كاتب:

موسسة آل البيت عليهم السلام لاحياءالتراث

نشرت في الطباعة:

موسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

تراثنا المجلد 6 6

هوية الكتاب 6

اشارة 6

الفهرس 7

نظرات سرعة فی فنّ التحقق (5) أسد مولوی 12

من المعجم لألفاظ القرآن الكرم (1)عبدالحسن محمد علی البقّال 19

موقف الشعة من هجمات الخصوم السد عبدالعزز الطباطبائی 39

نفس الأمرالشخ حسن حسن زاده الآملی 69

كتب الصد والذبائح عند الشعة الدكتور پروز اذكائی 104

التحقق فی نفسی التحرف (1) السد علی الملانی 137

معجم الرموز والإشارات (1)الشخ محمد رضا المامقانی 169

إجازتا الشخ البهائی للتكابنی الشخ محمد السمامی الحائری 182

مانبغی نشره من التراث 193

رسالة جواز العدول عن العمرة إل الإفراد السد محمد علی الطباطبائی المراغی 196

تخمس لامّة العجم أسد مولوی 227

من أنباء التراث 239

تعريف مركز 266

تراثنا المجلد 6

هوية الكتاب

المؤلف: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم

الطبعة: 0

الموضوع : مجلّة تراثنا

تاريخ النشر : 1407 ه.ق

الصفحات: 231

ص: 1

اشارة

تراثنا

العدد الأول

السنة الثانة

الفهرس

نظرات سرعة فی فنّ التحقق (5)..... أسد مولوی 7

من المعجم لألفاظ القرآن الکرم (1)..... عبدالحسن محمد علی البقّال 14

موقف الشعة من هجمات الخصوم..... السد عبدالعزز الطباطبائی 32

نفس الأمر..... الشخ حسن حسن زاده الآملی 62

کتب الصد والذبائح عند الشعة..... الدکتور پروز اذکائی 97

التحقق فی نفسی التحرف (1)..... السد علی الملانی 127

معجم الرموز والإشارات (1)..... الشخ محمد رضا المامقانی 159

محرّم – صفر – ربع الأول

1407 ه. ق.

الإجازات عند علماء الإمامة

إجازتا الشخ البهائى للتكابنى..... الشخ محمد السمامى الحائرى 172

مانبغى نشره من التراث..... 183

من ذخائر التراث

رسالة جواز العدول عن العمرة إل الإفراد..... السد محمد على الطباطبائى المراغى 186

تخمس لامّة العجم..... أسد مولوى 210

من أنباء التراث..... 217

خلاصة لدراسات ومواضع العددن 5 و 6 (بالإنكلزة)..... ترجمة: عى شرف 238

ص: 3

نظرات سريعة فى فن التحقيق

(5)

أسد مولوى

اختيار الكتاب وجمع نسخه

بعد أن استكمل المحقق عدته ، وخبر نفسه – وكل على نفسه بصيرة – فوجدها قادرة على اقتحام هذا الميدان ... يجب عليه أن يؤدى زكاة علمه ، ويخدم أمته ، ويوفى بعض الدين إلى المكتبة الإسلامية المجيدة ، التى أمتعته ساعات طوال من عمره ، وفتحت له أبواب رياضها وصدور خزائنها ، وأطلعته على جواهرها وذخائرها.

إذا أراد هذا العامل فى سبيل إحياء مجد أمته ، أن يسلك فى عداد صانعى هذه الثقافة العظيمة وميسريها لطلابها ... وهو قد عد نفسه من الغير عليها المحبين لها الحانين عليها ، الرامين إلى رفعتها وإعلاء شأنها.

عليه – وقد وضع نفسه فى هذا الموضع – أن يتنكب سبيل الهدامين العابثين من أعداء الأمة الإسلامية أو من أبنائها العققة ، الذين شغلوا أنفسهم والأمة معهم بأخبار المجان والملحدين ، وبكتبهم وتراثهم الملئ بالسموم ... الضار لهذه الأمة فى حاضرها ومستقبلها ، كما ضرها أعظم الضرر فى ماضيها.

وعليه أن يتحرى فى اختيار الكتاب الذى يريد أن يحييه ، أن يكون من الكتب التى تنفع الأمة وتهديها فى حاضرها ومستقبلها ، أو تحفظ عليها شخصيتها وأصالتها أو تكبت أعداءها والحاقدين عليها.

والأمة المسلمة فى حاضرها الراهن – وهى فى بداية صحوتها – قد تكالبت قوى الكفر عليها ، وتجمع أعداء الإنسانية ضدها ، وأجلبوا عليها بخيلهم ورجلهم وعددهم

نظرات سرعة فى فنّ التحقق (5) أسد مولوى

ص: 7

وعددهم.

الأمة المسلمة محتاجة لجهود أبنائها ، فلا يحل لأى فرد منهم أن يضيع جهوده عبثا فيما لا طائل تحته ، فضلاء عن أن يكون ظهيرا لأعدائها يصنع لهم ما يعود على أبناء ملته بالدمار والخسار ، ويعطل مسيرة أمته نحو استعادة مكانتها التى أرادها لها الله ... خير أمة أخرجت للناس.

هذه المرحلة – مرحلة اختيار الكتاب المراد إحياؤه – أخطر مراحل التحقيق – فيما أرى – وأدقها ، تستدعى من المحقق المسلم النظر الفاحص ، ودقة الملاحظة ، والوجدان الحى ، والغيرة البالغة ... لأن ما ورثناه من الكتب منه ما كتبه المخلصون العارفون ، وهو درر خالدة كشجرة طيبة أصلها ثابت فى دين هذه الأمة ووجدانها ... وفرعها فى السماء متصل بالمبدأ الأعلى صاحب الجود والفيض والكرم ... تؤتى أكلها كل حين فى ماضى الأمة وحاضرها ومستقبلها عطاء ربانيا لا ينقطع بإذن الله تعالى ، وأظهر أمثلة هذا النوع تراث أهل بيت الرحمة عليهم السلام وجدهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

ومما ورثناه – أيضا – ما كتبه المنحرفون والضالون وأعداء الإسلام ، ممن اجتالته شياطين الإنس والجن ، وأمراض النفس ، ومتع الحياة الدنيئة.

ومما ورثناه – كذلک – هذا الركام الغث الفاسد المفسد من أدب عبيد السلاطين من الشعراء ، وشعرهم الذى قصروه على مدح الطاغوت والضحک على ذقنه ، واستولوا به على أموال الأمة يتناهبونه بينهم.

أنظر إلى الشاعر المتملق يقول وقد حدثت بمصر زلزلة :

بالحاكم العدل أضحى الدين معتليا

نجل الهدى وسليل السادة الصلحا

ما زلزلت مصر من كيد يراد بها

وإنما رقصت من عدله فرحا

أنظر كيف يسقط الإنسان ، وتداس الضمائر ، ويرقص على أشلاء المستضعفين؟ .. فالشاعر هنا لم يكتف بمدح طاغوته حتى صور الزلزلة المدمرة بصورة الرقص الخليع الذى اعتاده المترفون. ولم يلتفت إلى المستضعفين الذين هدمت دورهم على رؤوسهم وأصبحوا بلا مأوى!

ومن هذه البابة تجد مؤرخى السلاطين ووعاظ السلاطين وفقهاء

السلاطين ... إلى آخر القائمة المشؤومة.

هذا الركام الغث لطخة عارفى تاريخنا الثقافى .. لا أظن المحقق المسلم ينحط إلى أن يشغل به نفسه ويضيع به عمره.

وتراثنا طيب مبارك ، شمل مختلف حقول المعرفة ، ولم يقتصر على فرع من فروعها.

فكم هى الفائدة التى يسديها المحقق إلى أمته يختار كتابا من طبنا القديم ، فيخرجه إلى الناس سليما مفسرا موضحة عبائره! عقاقيره من إنتاج بلادنا ... إن لم تنفع الجسم لم تضره ، لا كالأدوية المجلوبة من مغرب شمس الفضيلة ، التى يصح فيها قول الشاعر :

.....

وداونى بالتى كانت هى الداء

وفى تراثنا الطبى الكثير الطيب ، وأود أن يعلم أطباؤنا الفضلاء أن للمعاجم الطبية – التى تصف العقاقير وتذكر مقاديرها عند التركيب – ركنا كبيرا فى مكتبتنا الإسلامية.

وما أظن مريض الطب الغربى الحالى أحسن حالا من مريض الرازى أو ابن سينا.

وقد عادت الصين إلى الوخز بالإبر – طبها القديم – تدرسه وتطبقه فى المستشفيات.

وقبلها الهند أدخلت طبها القديم مادة دراسية فى جامعاتها ، ومادة تطبيقية فى مستشفياتها.

وقل مثل ذلك فى علوم الفلاحة والبيطرة وغيرها.

ونستغنى بذلك عن استيراد فسائل النخيل من أمريكا إلى بلاد النخيل! خلاصة الأمر أن حسن الاختيار – بل الاجتهاد فى الاختيار – هنا واجب عينى لا رخصة فيه.

* * *

وحين يقع اختيار المحقق على كتاب لم يحقق حسب القواعد المتعارفة ، أو كانت لديه زيادة تنقير وتدقيق فاتت المحقق الأول ، أو ظهرت من الكتاب نسخ

مخطوطة أصيلة تزيد الكتاب ثقة به واطمئنانا إليه واعتمادا عليه ...

حينـذاك يبـدأ سـعى المحقق فى تجميع النسخ ، وهى – فى الوقت الحاضـر – مصورات كلما ازدادت وضوحا فى التصوير ازدادت شـبها بأصلها ، وحلت محله فى القراءة وتهيئة النسخة للعمل (1).

وهنا تظهر فائدة فهارس المخطوطات لمعرفة أماكن هذه النسخ والسعى فى الحصول على مصوراتها.

ولا ننسـى الاسـتعانة بـذوى الخبرة فى الهداية إلى مظانها وتقييمها ، وفى إعانتهم للمحقق فى تحصـيلها بما لهم من صـلات مع أصـحاب الكتب والقائمين عليها.

* * *

فحص النسخ وتقييمها

وهنا يأتى دور فحص النسخ لاعتماد ما يجب الاعتماد عليه منها وإهمال ما ينبغى إهماله.

وهذا الدور من أهم أدوار هذا الفن ، لأن نتيجة التحقيق وثمرة جهد المحقق مبنيتان عليه.

وقد اعتورت مخطوطاتنا ظروف كانت حسنة حينا سيئة أحيانا كثيرة.

وتداولتها – بعد أيدى النساخ – أيد كانت فى الغالب غير أمينة :

فمن متولى وقف حسن له الشيطان وألجأه فقر المجتمع المتخلف إلى بيع ما تحت يده ، فمزق الورقة الأولى ليضيع أثر الوقف ، ففوت علينا معرفة عنوان الكتاب واسم مؤلفه وفوائد أخر.

ومن متعصب ضيق الأفق ساءه أن يرى لعالم من غير أهل نحلته أثرا ، فعدا عليه تمزيقا أو شطبا أو محوا أو تحريفا لما لا يروقه ...

ومن وارث جاهل صار ما وصل من ذخيرة الأمة إليه لعبة لأطفاله ، مبذولا لكل من هب ودب من معارفه.

ومن .. ومن ..

1– (1) قلنا هذا ، لأن اختبار الورق والحبر لا يمكن إلا على المخطوطة نفسها

دع عنک عاديات الطبيعة فى النسخ نفسه من سهو وسبق قلم أو نظر ..

وعاديات الطبيعة على الكتاب نفسه – ورقا وحبرا – من رطوبة وحشرات لها بالورق المكتوب ولع غريب.

وليس معنى هذا إنكار ما لبعض الأيدى – متولية وقف أو وارثة – من الأمانة والحيطة على الكتاب.

وليس هو كـذلک إنكار فضل أولئک النساخ العارفين الضابطين ، فأنت تقرأ فى ترجمة ياقوت المستعصـمى – الخطاط المعروف – أنه كان مولعا بنسخ نهج البلاغة بخطه المضبوط الجميل.

وتقرأ فى تراجم كثير من العلماء أنه كان يكتب خطا فصيحا صحيحا.

هذه النوائب التى حلت بالكتاب – وغيرها كثير – توجب على المحقق أن يكون مدققا منقبا حذرا ، ينفض النسخة وجها لبطن ، عند فحصه لها.

وليعلم أن للنسخ التى وصلت إلينا حالات غريبة منها :

1 – أن تكون النسـخة كاملة سالمة واضـحة الخط فصـيحته جميلته ، بخط مؤلفها أو خط معتمد موثوق به ، أو تكون منقوطة مشكولة شكلا كاملا على الصحة ، أو تحتوى – من الصور أو الرسوم البيانية أو غير ذلک – ما يضن به على الضياع.

فالأولى طباعة هذه النسخة بالتصوير ، كى لا ندخل عليها من سهو القلم وأخطاء التطبيع ما يشوه جمالها ويذهب بصحتها.

ولا يعتذرن – هنا – بصـعوبة الحرف المخطوط ، فإنه أمر مبالغ فيه ، والمطلعون يعلمون أن فى تراثنا مخطوطات رائعة الجمال تزرى بالخط الطباعى مهما بلغ من الجمال والنظافة ، لأن الخط الطباعى خط ميت سطرته آلة ميتة ، وخط اليد يستمد حياته من اليد التى كتبته.

والعمل الذى يقوم به المحقق فى هذه النسخة :

أ – أن يقدم لها مقدمة وافية فى ترجمة المؤلف ووصف النسخة وتوثيق نسبتها وبيان أهميتها ...

ب – أن يذيلها بهوامش التحقيق الكافية ، وبالفهارس التى توصل القارئ إلى

مطالبها (1).

2 – أن تكون النسخة من المطبوعات القديمة التى ضاعت أصولها المخطوطة ، وهذه ينبغى الحذر عند تحقيقها والتثبت البالغ ، وأن يوكل أمرها إلى شيوخ المحققين.

3 – المترجمات إلى اللغات الأخرى – غير العربية – التى ضاعت أصولها المخطوطة ، والعمل فى هذا النوع ملقى على عاتق المترجم العارف ، ويجدر به أن يستعين فى ترجمتها بما سلم من كتب المؤلف باللغة العربية ، وبما نقل من نصوص الكتاب فى الكتاب الأخرى.

وبعد هذه العجالة – التى لا يتسع المقام لأكثر منها – نعود إلى التقسيم الاعتيادى للنسخ ، وهو أمر متفق عليه – أو يكاد – بين جمهرة المشتغلين بهذا الفن.

وعندهم أن أعلى النسخ هى النسخة التى كتبها المؤلف فى آخر صورة أخرج بها كتابه للناس.

أو كتبت بخط معتمد وقرأها المصنف أو قرئت عليه وسجلت عليها هذه القراءة.

أو نسخة كتبت من نسخة المصنف وعورضت بها أو قوبلت عليها.

أو نسخة كتبت فى عصر المصنف وعليها سماعات العلماء.

أو تكون النسخة من النسخ التى حظيت باهتمام العلماء بالقراءة أو الإجازة أو السماع ، وأن يكون فيها ما يدل على التصحيح.

هذه النسخ تقوم إحداها مقام الأخرى عند فقدانها ، وهى النسخة التى يعبرون عنها بالأصل أو الأم.

وهذا القول ليس على إطلاقه فإن لكل نسخة من الخصائص ما يضطر المحقق إلى اعتمادها أو تركها ، فرب نسخة لم يشفع لها قدمها أو حسن خطها أو كتابة عالم معروف لها. ورب نسخة تقدمت على نسخة أقدم منها أو أحسن خطا.

وعند اعتمادنا نسخة أصلا تكون النسخ الأخرى مساعدات فى القراءة والنقط والضبط وزيادة ما أسقطه السهو ... وأشباه هذه الأمور.

1– (1) أنظر فى هذا الباب : فى منهج تحقيق المخطوطات – مطاع الطرابيشى – ص 68 – 72

هذا مجمل القول فى نسخة الأصل.

وتبقى عندنا الكثرة الكاثرة من النسخ التى لا تملك من مميزات النسخة الأصل شيئا ، أو التى يؤخرها التقييم عن مرتبة الأصل ، ولكن لها من القرائن الداخلية أو الخارجية ما يمنحها الثقة بها والركون إليها.

هذه النسخ أجود الطرق فى تحقيقها الطريقة المعروفة ب (التلفيق) وعلينا – والحالة هذه – أن نخرج من مجموع هذه النسخ نصا مرضيا ، نتحرى فيه الصحة والكمال جهد الطاقة.

وفى الحواشى مضطرب واسع لإثبات الاختلافات بين النسخ وتوجيهها ، ولتسجيل ما يعن لنا من ملاحظات واستدراكات وتوضيحات. وينبغى أن لا يفوتنا من النسخ شئ ذو فائدة ، فنسجل كل ما نعثر عليه .. فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

وفى طريقتى التحقيق – طريقة الأصل أو طريقة التلفيق – تجب المحافظة على كل ما كتب فى النسخ أو فى هوامشها مما له علاقة بالكتاب بتسجيله فى هوامش التحقيق.

للبحث صلة ...

ص: 13

من

المعجم الموسوعى

لألفاظ القرآن الكريم

(1)

عبد الحسين محمد على البقال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وآله الطيبين ، وصحبه المنتجبين ...

وبعد ، ...

فالبحث هنا نأتى عليه من خلال :

أولا : المقدمة

- 1 -

إن لغتنا الرسالية هى لغة حية معطاءة ، وليس بكثير عليها إذا قلنا عنها : إنها تضاهى سائر اللغات العالمية ، إن لم تكن - كما هو الواقع - السباقة والرائدة من بينها.

لغتنا ، وأريد بها تلك العربية المبينة التى تخصنا نحن المسلمين قاطبة ، المجتمعين على رفع راية ، لا إله إلا الله ، محمد رسول الله.

نعم ، لغتنا ، وهى كلمة الرب إلى جميع عباده ، فى قرآنه المبين وسنته الشريفة ، والروائع من نهج أئمة أهل بيت رسوله الأمين ، وصحبهم الصلحاء المتقين.

اللغة النظامية الإنسانية ، الشاملة شمول وعموم ودقة ونظامية وكونية الدين الحنيف ، الذى يسقى الحياة حياة سعيدة ، بفيض كؤوسه وديمومة دواليه.

- 2 -

وهى بعد كذلک ، رموز الفطرة ، وإشارات الخلجات النفسية ، فعبارات الروابط الاجتماعية ، إلى كونها مصطلحات فى مختلف مجالات العلاقات الدولية ، بل ، وإلى شتى الشؤون العالمية.

هى تاريخ حكاية العقيدة والعاطفة ، الروح والجسد ، فى سلوكاتها المرئية وغير المرئية ، صائرة بين الخوف والرجاء ، من الله وإلى الله ، ثقة واطمئنانا ، حبا ووفاء ، التزاما وتضحية سعادة وخلودا.

هى قصة الحضارة والمدنية ، ومفردات الصياغة القانونية ، فى جميع الميادين ، وسائر التطبيقات.

بل ، هى حروف التربية المسؤولة ، وسطور الاقتصاد المتكافئ ، وتعابير السياسة الدعائية ، وغيرها من بقية الظواهر الحياتية.

- 3 -

أليست هى لغة الإنسان الرسالى ، اللغة الأممية الخالدة خلود شرائع الإسلام ، الهدية الناطقة بعظمة مهديها ، والمنزلة إلى خليفته فى الأرض ، الذى يفترض فيه أن يكون آمالها : ثم له بعد أن يبدع بجديد المعانى ، على ضوء من مواصفاتها ومجازاتها ...

أليست هى لسان حال الثوار ، إسماعيل وهود وصالح محمد وخديجة ، على وفاطمة ، سمية وعمار ، زينب والحسين؟!

وهل من شک ، فى أنها هى هى أصوات سائر المناضلين الأحرار ، المدوية من أجل : إحياء المثل والقيم ، وتحقيق كرامة بنى الإنسان.

- 4 -

فيا للغة القرآن من لغة بناءة - إن هى تركت كما أريد لها - : وفية بشفاء الصدور ، ثرية بإعمار القلوب ، ندية بترانيم الحب ، زخارة بأسباب الوحدة والتوحيد ،

حنية بتطبيب النفوس.

وما أروعها من وسيلة بيان ، ...

ما أدراك بها من وسيلة ، الضرورة تقضى بلزوم فهمها ومتابعتها ، ثم وجوب اتحاد النطق تحت لوائها.

ولكن ، ينبغى أن يفهم ومنذ البداية ، أن لا تنافى فى الوقت نفسه ، بين وجوب الالتزام بها ، ووجوب مراعاة الخصوصيات الإقليمية والقومية وغيرهما ، لتلك اللغات الإنسانية المتوارثة من عداها ، طالما لا تتعارض ومبادئ ، خاتمة الأديان.

وكيف لا يجب احترام تلك المتوارثة ، وهذا القرآن الكريم نفسه بين أيدينا يعد التاريخ الصادق ، لما جاء فيه – على قول ليس بالخفى – من نماذجها.

أجل ، بوركت لغتنا ، نحن المسلمين كل المسلمين ، شعوبا وقبائل ، عربا وغير عرب ، ما كان هناك مكان ، وأنى بقى فى البين زمان.

– 5 –

وأما المنهج الذى سوف نتبعه فى فهرسة مواد هذا المعجم ، فهو باختصار : الأخذ بالترتيب المزدوج : الاشتقاقى منه ، والهيئتى.

هو الترتيب الآتى على كلا الحسنين ، بأن يفهرس المفردات لأجل دراستها ، ولكن بحسب جذور أسرها الاشتقاقية ، وبذلك يحفظ للكلمة كينونيتها العائلية.

ويفهرس الهيئات مجردة ، محالة – كما هى – على موادها ، بحسب صورها الظاهرية ، وبذلك يتيسر استخراجها ومعرفة أصولها بنقلة واحدة ، وخاصة تلك الغربية الاشتقاق منها ، كما هو الحال مثلا فى طائفة من مفردات افتعل ، اضطرب واضطهد ...

– 6 –

وأما الكلمة المنتخبة ، التى سنخصص لها حلقتنا هذه ، فهى : أرائك.

من حيث اشتقاقها ، باعتبارها مشتقة ، مع تحديد مادتها ، حسب موازين الصرف والصرفيين.

ومن حيث معانيها فى اللغة ، ثم فى القرآن والحديث ، ومن ثم الكيفية فى توحيد تلك المعانى.

وهكذا ، إلى كل ما هو متيسر فى مقدورنا من بحث جوانبها ، وبحدود اطلاعنا من مصادرها ، والله من وراء القصد.

ثانيا : الأرائک

ونأتى عليها من خلال الحقول الآتية :

الحقل الأول

فى : آياتها المباركة

حيث قد وردت فى سورة : أ. الكهف ، آية : 31 ب. يس ، آية : 56

ج. الإنسان ، آية : 13 د. المطففين ، آية 23 ، 35

الحقل الثانى

فى : المقصد والمستعمل منها

حيث لم ترد مع الأرائک ، من بقية المشتقات من أسرتها ، غيرها.

كذلک ، فإن لفظ الأرائک ، قد ورد فى القرآن الكريم خمس مرات فقط ، وهى جميعا فى وصف أهل الجنة (1).

الحقل الثالث

فى : الصرف ووجه التسمية

- 1 -

هكذا وردت بصيغة الجمع لمفردة «أريكة» (2) ، وهى التى على زنة

1- 1. ينظر : دراسات مقارنة فى المعجم العربى : 18 ، تأليف الدكتور يعقوب بكر ، جامعة بيروت العربية ، سنة ، 1970 م.

2- (2) ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم : م 1 ص 36

فعلية ، مؤنث فعيل ، من الفعل : أرک بالمكان يأرک : أقام به (1).

وقد تجمع : على : ارک ، كما يقال : سفينة وسفائن وسفن (2) ، وقد تجمع أيضا على : أريک (3).

- 2 -

ووجه التسمية

إما لكونها فى الأرض ، متخذة من أراک. وهو شجرة.

أو لكونها مكانا للإقامة ، من قولهم : أرک بالمكان أروكا ، وأصل الأروک الإقامة على رعى الأراک ، ثم تجوز به فى غيره من الإقامات (4).

الحقل الرابع

فى : قائمة المعانى

وهى كما يلى :

أولا : الوسادة بلحاظ الأريكة ، والوسائد بلحاظ الأرائک (5).

وقيل : الطنفسة أو الوسادة ، وفسرت الطنفسة ب : البساط (6).

ثانيا : كل ما اتكئ عليه (7).

أو بتعبير : كل ما يتكأ عليه ، من مسورة وغيرها (8).

أو بتعبير : كل ما اتكئ عليه ، من سرير أو فراش أو منصة ، وفى الحديث :

1- 1. ينظر : معجم الألفاظ والأعلام القرآنية : ص 36 ، ومجمل اللغة : 1 / 181 ، وأساس البلاغة : ص 5.

2- 2. ينظر : التبيان : 8 / 468 ، والجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبى - : 15 / 44.

3- 3. ينظر : دراسات مقارنة فى المعجم العربى : ص 18.

4- 4. معجم مفردات ألفاظ القرآن - مفردات الراغب الاصفهانى - : ص 12 ، وينظر التحقيق فى كلمات القرآن الكريم : 1 / 59 ، وفيه : «... من الأوقات» ، وهو تصحيف.

5- 5. ينظر : التبيان : 8 / 468 ، ومجمع البيان : 8 / 429.

6- 6. التحقيق فى كلمات القرآن الكريم : 1 / 58 - 59.

7- 7. الغريبين للهروى : 1 / 40 ، ومجمع البيان : 8 / 429.

8- (10) التبيان : 10 / 213 ، ومجمع البيان : 10 / 410 ، والمسورة : التى يتكأ عليها ، كما فى فقه اللغة وسر العربية - للثعالبى - : ص

«ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنى ، وهو متكئ على أريكته ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله» (1).

ثالثا : السرير ، بلحاظ الأريكة ، والأسرة ، والأسرة ، بلحاظ الأرائک (2).

قال ذو الرمة :

خدود جفت فى السير حتى كأنما

يباشرن بالمعزاء مس الأرائک (3)

وجفت ، أى : خشنت وصلبت.

والمعزاء : الأرض الغليظة ، فيها حصى (4).

يقول : من شدة الحاجة إلى النوم ، يرون الأرض الصلبة ذات الحجارة مثل الفرش على الأرائک - وهى : السرور - ، ويروى : «خدودا» ، على أنه مفعول لفعل فى البيت قبله (5).

رابعا : مقعد منجد يجلس عليه ، ويكون محوطا بالستائر والزينة (6).

خامسا : الفرش فى الحجال.

أو بتعبير : الفرش فوق الأسرة (7).

سادسا :

أ - سرير فى حجلة.

أو بتعبير : السرير فى الحجلة ، أو : الأسرة فى الحجال ، أو : سرر فى الحجال ، أو : السرير فى الحجلة ، من دونه ستر ، ولا يسمى منفردا أريكة (8).

يقول ابن فارس : سمعت على بن إبراهيم القطان ، يقول : سمعت ثعلبا ، يقول :

1- 1. النهاية فى غريب الحديث والأثر : م 1 ص 40 ، وينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم : م 1 ص 36.

2- 2. التبيان : 7 / 40.

3- 3. المصدر نفسه : 7 / 40 ، و 8 / 468 ، وينظر : ديوان ذى الرمة : ص 442 ، ومجاز القرآن : 1 / 401 ، وتفسير الطبرى : 15 / 148 ، ومجمع البيان : 6 / 466.

4- 4. التقفية فى اللغة : ص 46.

5- (15) الجامع لأحكام القرآن : م 10 ح 19 ص 137 (الهامش)

6- 6. معجم الألفاظ والأعلام القرآنية : ص 36.

7- 7. ينظر : التبيان : 7 / 40 ، ومجمع البيان : 10 / 410 ، والجامع لأحكام القرآن : م 5 ح 10 ص 398.

8- (18) ينظر : معجم مقاييس اللغة : 1 / 84 ، والغريبين : 1 / 40 ، والتبيان ، 7 / 40 ، و 10 / 213 ، والنهاية : 1 / 40

الأريكة لا تكون إلا سريرا منجدا فى قبة ، عليه شواره ونجده (1).

ب – الحجال فيها الأسرة (2).

ج – وهـذه التعابير ، فى «أ» و «ب» ، كلها تؤول إلى مؤدى واحـد ، تتحـد فيه : فى وسـطه «فى» ، ثم تتوزع بعـد ذلک ، لتتبادل المراكز فى طرفيه ، فى مقوميه «السرير» و «الحجلة».

وهذه المداعبة فى الألفاظ – إن صح مثل هذا القول – ولعلها من قبيل كون الحركة والاتجاه :

تارة من السـرير – وهو الـداخل فى – ، يمشـى برجليه إلى الحجلة – وهى المدخول فيها – وتارة من الحجلة – وهى المدخول فيها – تقبل بوجهها على السرير فى مكانه ، فتحتضنه ليدخل فيها.

بل ، لعله من حيث التقديم والتأخير ، من قبيل ما فى التعبير القرآنى – وما أروعه – :

«... متكئين على سرر مصفوفة ...» ، فى سورة الطور ، آية : 20.

و «... سررا عليها يتكئون ...» ، فى سورة الزخرف ، آية : 34.

نعم ، فبوركت من حجلة مسرات ، على اسم الله ، وباسم الله ، وفى حب الله.

نعم ، وعندها يحلو القول : أريكة ويا لک من أريكة ، فى شرعة التقى والنهى.

د – وأما الحجلة – بالتحريک – ، فهى : «بيت كالقبة يستر بالثياب ، وتكون له أزرار كبار ، وتجمع على حجال».

وأما الأعشى ، فقد أنشد :

بين الرواق وجانب من سترها

منها وبين أريكة الأنضاد

أى : السرير فى الحجلة (3).

1– 1. مجمل اللغة : 1 / 181 ، وينظر : الصاحبى فى فقه اللغة : ص 98.

2– 2. مجمع البيان : 10 / 410.

3– 3. النهاية : 1 / 346 ، وفى ديوان الأعشى ، القصيدة 16 ، البيت الرابع.

والأنضاد : جمع نضد : وهو ما يوضع الثياب (1).

سابعا :

أ – الحجال على السرر (2).

يقول ابن فارس : «الأريكة : الحجلة على السرير ، لا تكون إلا كذلك» (3).

ب – السرر عليها الحجال (4).

ج – وأغلب الظن : أن التوجيه هنا ، لما بين تعبيرى «أ» و «ب» ، من تقديم وتأخير ، هو من قبيل ما ذكر ، فى رقم «سادسا» السابق.

ولعله يراد به فى «أ» : جلب الانتباه إلى الحجال ، لحكمة اقتضته مهمة الكاتب.

ولعله يراد به فى «ب» : لفت النظر إلى السرر ، لغاية فى نفس يعقوب ، كما يقولون.

د – وأما الطرفة بين تعبير : «السرر فى الحجال» ، وتعبير «الحجال على السرر» فيما أحسب ...

نعم ، فالأمر فيما يبدو من قبيل : الفرق بين البناء العمودى ، والبناء الأفقى ، من قبيل : الشقق فى عمارة ، والبيوت متجاورة.

بلى ، هو من قبيل : داخل ومدخول فيه ، فى خط أفقى.

وفوق وتحت ، فى خط عمودى.

====

(25) مجمع البيان : 8 / 429

---

1 – «الرواق : مقدم البيت. الأنضاد : جمع نضد ، وهو ما نضد من متاع : أى ما جعل بعضه فوق بعض. سترها : ستر الحبيبة. فيها : فى الخيمة.

2 – 2. ينظر : فقه اللغة وسر العربية – طبع البابى الحلبى – : ب 23 ف 18 ص 250 ، والنهاية فى غريب الحديث والأثر : 5 / 71 ، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن : ص 517.

3 – 3. التبيان : 8 / 468.

4 – 4. مجمل اللغة : 1 / 181.

ه – ثم إن الشيخ الطوسى – رحمه الله – قال : «الحجلة ، كالقبة على الأسرة» (1).

بينما الشيخ الثعالبى يقول : «ولا يقال : أريكة ، إلا إذا كان عليها حجلة ، وإلا ، فهى سرير» (2).

كما قال نفسه أيضا : «فصل فى السرير ... ، فإذا كان للعروس وعليه حجلة ، فهو أريكة» (3).

الحقل الخامس

فى : هوية الكلمة

– 1 –

قيـل : إن لفـظ الأرائـک من كلاـم أهل اليمن ، حيث نقل عن الحسن البصـرى قوله : «كنا لا نـدرى ما الأرائک ، حتى لقينا رجلا من أهل اليمن ، فأخبرنا : أن الأريكة عندهم : الحجلة فيها سرير» (4).

– 2 –

وذكر السيوطى : أن ابن الجوزى حكى فى كتابه «فنون الأفنان فى علوم القرآن» : إن الأرائک هى السرور بالحبشية.

ونقول : إنه ليس فى حبشية شئ؟ من ذلک (5).

– 3 –

وقال يعقوب بكر : ويزعم جفرى : ص 53 : أن لفظ الأرائک من أصل

1– 1. التبيان : 10 / 302.

2– 2. فقه اللغة وسر العربية : ب 3 ق 1 ص 50.

3– 3. المصدر نفسه : ب 23 ف 18 ص 250.

4– 4. الصاحبى – طبعه الشويمى بيروت 1964 م – : ص 58.

5– (30) ينظر : الإتقان فى علوم القرآن : 1 / 137

إيرانى «مفقود».

ولكن ، «مادة أرک» ، التى اشتقت منها «أريكة» ، «عربية سامية» (1).

- 4 -

وأقول : هى عربية.

وذلک ، لوجود جذرها واشتقاقاتها ومصاديق خارجية لهيئاتها ومعانيها ، كما أسلفنا فى ذكر البعض منها.

علما ، بأن قولنا هذا ، لا يتنافى وكونها مستعملة يمانية وحبشية ، وحتى فارسية - هذا على فرض صحة ما استدل به عليها -.

حيث أن هجرة اللغات وتزاوجها ، هو أمر واقع منذ القدم فى التاريخ ، وحتى يومنا الحاضر.

كما أن له من واقعنا المعاصر ، أكثر من مثال ومثال ومثال.

- 5 -

هذا ، إذا لم نذهب مع من يقول : إن اللغة العربية منشأ اللغات الحية ، كل اللغات.

وأما على مقولة من يقول : إن إسماعيل وإسحاق ، رجلى اللغتين - والحديث هنا عنهما - العربية والفارسية ، هما ولدا الخليل (عليهم السلام) وإن خليل الله نبى عربى ، فالمسألة عندئذ بمثل هذا الرجوع التاريخى محلولة.

- 6 -

وبالمناسبة ، فإن فى النفس شئ من مقولة البصرى - إن صح النقل عنه - : «كنا لا ندرى ...».

1- (31) دراسات مقارنة فى المعجم العربى : ص 19

حيث أنى أعتقد : أن الدراية فى لغة القرآن ، ورواية كل ما يمت لها بصلة ، حصلت تامة شاملة ، فى زمن الرسول نفسه (صلى الله عليه وآله وسلم).

نعم ، كونها غامت ، أو حصل لها ما يحجبها ، فتلك مسألة أخرى.

ولكن ، من جهة ثانية ، الأمر جد بسيط وسهل ، إن هو بحث عنه عند الآخذين بحجزة من لا ينطق عن الهوى ، وخاصة عند أئمة العصمة (عليهم السلام).

وهم جميعا بلا شك موجودون ، والبصرى - وأمثاله - لا يخفى عليه ذلك ، إن صدق ما نسب إليه.

الحقل السادس

فى : توحيد الأصول

والبحث فيه بحث عن :

أ - مقولة ابن فارس

قال ابن فارس : «الهمزة والراء والكاف : أصلان ، عنهما يتفرع المسائل : أحدهما : شجر

والآخر : الإقامة» (1).

وقال أيضا : «... والأصل الثانى : الإقامة ، حدثنى ابن البستى ، عن ابن مسبح ، عن أبى حنيفة ، قال :

جعل الكسائى : الإبل الأراكية ، من الأروك ، وهو : الإقامة.

قال أبو حنيفة : وليس هذا مأخوذا من لفظ الأراك ، ولا دالا على أنها مقيمة فى الأراك خاصة ، بل ، هذا لكل شئ ، حتى فى مقام الرجل فى بيته ، يقال : منه «أرك يأرك ويأرك أروكا ، وقال كثير فى وصف الظعن :

وفوق جمال الحى بيض كأنها

على الرقم أرآم الأثيل الأوارك

والدليل على صحة ما قاله أبو حنيفة ، تسميتهم السرير فى الحجلة : أريكة» (2).

1- 1. معجم مقاييس اللغة : م 1 ص 83.

2- (33) المصدر نفسه : م 1 ص 84

ب – مقولة الراغب الاصفهانی

قال الراغب : «وأصل الأروک : الإقامة علی رعی الأراک ، ثم تجوز به فی غیره من الإقامات» (1).

ج – مقولة الدکتور یعقوب بکر

قال الـدکتور : وتـدل مادة «أرک» علی معنی الطول ، فی کثیر من اللغات السامیة ، ونلحظ هذا المعنی فی هذا الجزء من مادة «أرک» کما أوردها صاحب اللسان : «أرک الرجل بالمکان یأرک ویأرک أروکا ، وأرک ، أرکا ، کلاهما : أقام به.

وأرک الأمر فی عنقه : ألزمه إیاه» ، فلعل معنی الطول لوحظ فی الأریکة بالمعنی المذکور ، فهی مبسوطة ممدودة (2).

کما یعقب علی تعلیل الراغب الاصفهانی : «... أو لکونها مکانا للإقامة» ، یعقب بقوله : «والإقامة کما قلنا فیها معنی الطول» (3).

د – مع الدکتور وطول الإقامة

وأقول : إنی وإن کنت أتفق والأستاذ الدکتور ، من حیث التأصیل إلی المعنی الواحد.

بید أنی أعتقد : أن المصیر إلی «إقامة» ، هو أدل معنی وأکثر واقعیة وأشد جاذبیة وحیویة.

ناهیک عن ضرورة مراعاة المفهومیة ، فی الصیرورة إلی معنی الطول ، حیث هی تتسع فی أبعادها للطول وغیره ، کما سنری.

بل : وهذا البعد یفهم کذلک من نفس نص الدکتور ، حیث یقول : «والإقامة کما قلنا فیها معنی الطول».

ه – مقولة المصطفوی

قال الأستاذ : «والذی یظهر من هذه الکلمات ، ومن موارد استعمال هذه المادة :

1– 1. معجم مفردات ألفاظ القرآن : ص 12.

2– 2. دراسات مقارنة فی المعجم العربی : ص 19.

3– (36) المصدر نفسه

أن الأصل الواحد فيها : هو الإقامة والسكون ، والأريكة – فعيلة – : ما يقام ويهيأ ، كالفريضة : لما يفرض من الحكم والصدقة ، والسكينة : لما يسكن من الوقار والطمأنينة ، والحديقة : لما يطاف ويحاط.

ومن هذا المعنى ، ما يقام ويهيأ ويزين للعروس ، حتى تقوم فيها ما كانت عروسا.

فهذا المعنى يشمل مجموع ما يهيأ بهذا المنظور ، من السرير والفرش والكرسى والبساط والستر ، ويعبر عنها بالحجلة ، فتخصيص الأريكة بالسرير أو بالبساط أو الفراش أو غيرها ، غير وجيه.

ولا يبعد أن يكون الأراك : وهو الشجر الذى يستاك بفروعه وأطيب ما رعته الماشية ، أيضا مأخوذا من هذا المعنى.

فاللفظ فى الأصل ، كان صفة على وزن جبان.

أو مصدرا ، ومعناه : المقيم الساكن ، باعتبار كون الشجرة خضراء ناعمة ، كثيرة الورق والأغصان ، أو باعتبار إقامة الناس عندها لاتخاذ المساويک ، والماشية للرعى ، فهو بمعنى المفعول» (1).

و – كلمة تعقيب

وحيث أن الصياغة فارسية بعض الشئ ، فى نص الأستاذ المصطفوى ، فلذا جاء كلامه مغلقا إلى حد ما ، ...

ذلک أن عبارة : «هو الإقامة والسكون» ، يبدو من الأفصح أن تكون «الإقامة والسكنى».

وعبارة : «حتى تقوم فيها» ، تبدل إلى : «حتى تقوم فيه».

وعبارة : «بهذا المنظور» ، تبدل إلى «بهذا المنظار».

وعبارة : «غير وجيه» ، تبدل إلى : «ترجيح من غير مرجح».

وعبارة «وأطيب ما رعته الماشية» ، إلى : «وهو أطيب ما رعته الماشية».

* * *

1- (37) التحقيق فى كلمات القرآن الكريم : م 1 ص 59 – 60

الحقل الأخير

فى : الرأى المختار

وأستعرضه من خلال ما يأتى :

- 1 -

ومن البداية حيث المبحوث عنه :

أصلان ، كما هو الحال عند ابن فارس ، والذى هو - بحدود اطلاعى - : الرائد لفكرة تأصيل المفردات ، على مستوى معجمى :

وأصل واحد ، كما يستشف من كلام الدكتور يعقوب بكر ، وإن كان بمعنى الطول فيما يرى.

وأصل واحـد ، كما هو الحال عند المصـطفوى ، والذى هو - بحدود اطلاعى أيضا - أول من يوحد بين ذينک الأصـلين ، المنقولين عن ابن فارس.

وحقيقة ومجاز ، كما يفهم من قول الراغب الاصفهانى ، باعتبار : أن الإقامة هى الأصل ، وما عداه تجوز به.

هكذا يبدو.

- 2 -

ويبدو لى : أن الوسط ، وهو الذى يذهب إلى كون الأصل واحدا ، هو الأضبط.

كما وأنه بتعبير آخر : يرادف الحقيقة.

- 3 -

نعم ، الحقيقة تكمن فى البداية ، وهى الأصل.

نعم ، تبدأ من : أرک - أروكا ... ، فى معنى : الإقامة.

ثم صارت إلى المشتقات ...

ثم تجسدت شعارا فى الشجر الأراک ، تحمل حروف الفعل ، الشجر ذى

المواصفات المعينة : باعتباره عاملا مساعدا ومشجعا على السكنى والاستقرار ولو وقتيا.

وذلک ، نظرا لأهميته الخاصة ، فى سكن الإنسان ، وانتفاعه منه صحيا ومعيشيا ، وبالخصوص ، فى وسط صحراوى قاحل ، بساطه الرمضاء ، وظلاله الشمس المحرقة ، ونسيمه السموم اللاهبة.

أجل ، تكون فيه مثل هذه الشجرة المسواک ، الوارفة الضلال نسبيا ، ما أعزه وأثمنه من مسكن يقام فيه ، طلبا للراحة ، ومأكلا للراحلة.

وهل يقوى البدوى فى صحرائه على الإقامة ، فى غير الأراک ، وفى أرائک الأراک؟!

- 4 -

وهكذا انتقلت عدوى الإقامة ، من فعل الأراک ، إلى شجر الأراک ، إلى كل أريكة يستريح إليها الإنسان ، كل حسب ظروفه المادية ، ومقوماته الحضارية ، وعاداته البلدية.

فأريكة الفقير غير أريكة متوسط الحال ، وهى عند متوسط الحال غيرها عند الثرى.

ثم هى فى الصحراء غيرها فى الريف ، وفى الريف غيرها فى المدينة ، بل ، هى المدن ذاتها تتفاوت فى أرائكها.

ناهيک عن دور الذوق ، وبلهنية العيش ، ونفس ساكن الأريک فى إقبال الدنيا عليه ... ، كل له مدخليته فى التنويع ، والتزويق ، والتجميل.

فأريكة المحبوب غير أريكة السلطان.

وأريكة التقى غير أريكة الشيطان.

وأريكة الجائع غير أريكة الشبعان.

وأريكة الأراک غير أريكة الأرضين «ما بين صنعاء إلى أيلة وما بين عدن إلى الجابية» (1) فى تراث الأقدمين.

وأريكة الأرضين غير أريكة جنان الخالدين ، فتلک لئن كانت مصنوعة - وربما

1- (38) الجامع لأحكام القرآن : م 5 ح 10 ص 398

كان أصل سريرها من الأراک – من الخشب والفرش والثياب ...

فإن هذه المعدة للمؤمنين المتقين ، معمولة من الذهب ، وهى مكللة بالدر والياقوت ... (1).

- 5 -

ليس هذا فقط ، مصاديق حسية ومعنوية ، على تنويع الأرائک ، بعد استفادة معنى الإقامة منها.

وإنما الإقامة تستفاد من نفس الصيغة ، حيث أن صيغة فعيل ، هى واحدة من الصفات التى استعملتها العرب ، وأقرها القرآن الكريم ، وأنها تعنى فيما تعنى : الدلالة على ثبوت النسبة.

طبعا ، الإقامة المستفادة هنا هى : الإقامة المكانية.

- 6 -

وهكذا نعود إلى عالم المعانى.

فبلحاظ الوسادة والفرش والسرير ، فإطلاق الأريكة عليها ، من باب إطلاق الكل على الجزء.

وبلحاظ «السرير فى الحجلة» فإن إطلاق الأريكة عليها ، إنما هو من حيث كون العلاقة بين «السرير» و «الحجلة» هى علاقة داخل ومدخول فيه.

وبلحاظ «الحجلة على السرير» ، فإن إطلاق الأريكة عليها ، إنما هو من حيث كون العلاقة بين «الحجلة» و «السرير» ، هى علاقة فوق وتحت.

- 7 -

ثم هى الأريكة ، إن هى نظر إليها ، بلحاظ فعل الأروک ، الذى استعمل فى إرادة الإقامة حقيقة.

1- (39) ينظر : المصدر السابق نفسه ، والتبيان : 10 / 302

فهى من قبيـل المجـاز «المحقق» ، إن جـاز مثل هـذا التعبير ، بمعنى : أنها صـيرت حقيقـة ، بعـد ما كانت أساسا مجازا ، حيث هى أحد مصاديق طيب الإقامة.

وعليه ، فـالفرق بين أريكـة المجـاز المحقق ، وفعـل أروك الإقامـة ، إنمـا هو من قبيل الفرق بين المفهوم والمصـداق ، كما هو متعارف بين الأصوليين والمناطقة.

ليس هـذا فقـط ، وإنما وصل الحال عنـد من يعيش عيشـة الأرائك ، أن اضـرب عنـده عن ذلك المعنى المجازى ونسـى ، بل تسـنم مرتبة الحقيقى ، بينما ذلك الفعل الحقيقى ، تسافل مع الأيام عن واقعه الأصلى ، ليعيش غريبا فى ذمة التراث.

- 8 -

وأما المعنى المجازى ، فى أرائك القرآن الكريم ، تلك التى أعدت للمتقين ، فهو الذى سيصار به إلى حقيقة الحقيقة.

وهذا هو بيت القصيد ، حيث يركز كتاب الله ، على ذلك الحلم ، الذى سيكون حقيقة ، فتكون الأرائك حيالها :

أرائك ، نعم الثواب ...

أرائك ، لم شمل الأحبة ...

أرائك ، نظرة النعيم ...

أرائك ، لا شمس ولا زمهرير ...

أرائك ، استعراض التثويب ...

بل ، تلك هى الأرائك المطمح ، والتى تتصاغر عندها أرائك الملوك وأرباب الملوك وحفدة الملوك ، ومن تشبه بهم ...

وتنكسف قبالها : كل الألوان المبهرجة ، والأضواء المزيفة ، كل ما يمت إلى هذه الحياة - أعنى غير المشروعة - الدنيا بصلة.

فتستريح عندها الأوردة المذبوحة ظلما ، والقلوب المتعبة قسرا ، والكرامات المهدورة تجبرا ، والأعصاب المرهقة عدوا.

وإنما هى ظلال ونسائم وأحاديث الحبيب.

وعندها يحلو وصل الحبيب ، حبيب الرحمن.

فتحقق كلمات السلام.

فكل الوجود يصفق لأرائک السلام ويقول : يا سلام!

للبحث صلة ...

ص: 31

موقف الشيعة من هجمات الخصوم

وخلاصة عن كتاب عبقات الأنوار

السيد عبد العزيز الطباطبائى

نشأ الصراع الفكرى حول خلافة أمير المؤمنين عليه السلام واستحقاقه لها منذ عهد الصحابة ، ومن نماذج ذلک ما كان يجرى من محاورات بين عمر وابن عباس (1) ثم تطور هذا الصراع الفكرى حيث كان الواجهة النظرية للصراع السياسى ، فسرعان ما تطور إلى صراع دموى وملاحقة لشيعة على عليه السلام ومحبيه بالقتل والإبادة ، وذلک منذ عهد معاوية والحكم الأموى حتى القرن الخامس والعهد السلجوقى.

وإليک نماذج للعهدين :

فمما فى عهد معاوية ما رواه المدائنى فى كتاب «الأحداث» ، قال : «ثم كتب [معاوية] إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان : أنظروا من قامت عليه البينة أنه يحب عليا وأهل بيته ، فامحوه من الديوان ، وأسقطوا عطاءه ورزقه.

وشفع ذلک بنسخة أخرى : من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلوا به ، واهدموا داره ...» (2).

وأما فى العهد السلجوقى - بل ومن قبله نحو قرن - كانت المعارک الدموية والمجازر الطائفية تتجدد فى بغداد كل سنة ، خاصة فى شهرى محرم وصفر ، حيث كانت الشيعة تعقد مجالس العزاء للحسين عليه السلام وتقيم له المآتم فتثور ثائرة أشياع

موقف الشعة من هجمات الخصوم السد عبدالعزز الطباطبائى

ص: 32

1- 1. راجع : تاريخ اليعقوبى 2 : 149 و 259 ، تاريخ الطبرى 4 : 227 ، شرح ابن أبى الحديد 1 : 189 و 194 و 2 : 57.

2- (2) شرح ابن أبى الحديد 11 : 45

آل أبی سفیان فتهاجمهم بالقتل والحرق والنهب.

راجع «المنتظم» لابن الجوزی ، و «الکامل» لابن الأثیر ، و «عیون التواریخ» لابن شاکر ، و «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزی ، و «تاریخ الإسلام» للذهبی ، و «البدایة والنهایة» لابن کثیر ، وغیرها من المصادر التاریخیة التی تتحدث عن الحوادث والکوارث حسب السنین سنة فسنة.

وفی بعض تلک السنین کانت الکارثة تتجاوز الأحیاء إلی الاعتداء علی الأموات وقبورهم ، ومن الشیعة إلی الأئمة علیهم السلام أنفسهم.

یقول سبط ابن الجوزی فی حوادث سنة 443 ه - بعد ما یؤرخ ما دار فیها من المعارک الدامیة والفظیعة - :

وأتی جماعة إلی مشهد موسی بن جعفر رضی الله عنهما فهبوه وأخذوا ما فیه ، وأخرجوا جماعة من قبورهم فأحرقوهم مثل العونی الشاعر والناشئ والحدوجی ، وطرحوا النار فی ضریح موسی ومحمد ، فاحترق الضریحان والقباب الساج ، وحفروا ضریح موسی لیخرجوه ویدفنوه عند الإمام أحمد بن حنبل!! (1)

وتکرر إحراق مشهد الإمامین علیهما السلام فی عام 448 ه أیضا ، قال فی «مرآة الزمان» : «وفی صفر کبست دار أبی جعفر الطوسی فقیه الشیعة بالکرخ وأخذ ما کان فیها من الکتب وغیرها ، وکرسی کان یجلس علیه للکلام ، ومناجیق بیض کان الزوار من أهل الکرخ قدیما یحملونها معهم إذا قصدوا زیارة المشهدین ، فأحرق الجمیع فی سوق الکرخ ...

وفی مستهل ربیع الآخر قصد الزهری وابن البدن وجماعة من أهل باب البصرة والحربیة ونهر طابق ودرب الشعیر والعلاییین مشهد موسی بن جعفر ومعهم فیه [کذا] بقصائد فی حریق المشهد وسنموا قبور المشهد وفعلوا کل قبیح ، وانتقل العلویون منه ولم یبق فیه إلا القلیل ، فمن القصائد :

یا موقد النیران فی المشهد

بورک فی کفیک من موقد!

1- (3) وراجع «الکامل» لابن الأثیر ، حوادث 443 ه ، ج 9 ص 57 - 577 ، قال : «وجری من الفظائع ما لم یجر مثله فی الدنیا»

(إلى آخر القصيدة) ، ومن أخرى :

سل دارسات الطلول

كم بينها من قتيل

(إلى آخرها) ، قال :

وفى ثامن ربيع الآخر عاد الزهرى وابن البدن والجماعة المقدم ذكرهم إلى المشهد وسنموا ضريح موسى بن جعفر والجواد وجميع القبور ، وصعد على ضريح الإمام رجل وقال : يا موسى بن جعفر ، إن كنت تحب أبا بكر وعمر فرحمک الله ، وإن كنت تبغضهما ف ...

وصعد آخر يعرف بابن فهد فركض عليه ، فيقال إنه انتفخت قدماه ...».

ونعود فنقول : إنهم قد :

أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا

فى قتله فتتبعوه رميما

ولسنا نؤرخ هذا النوع من الصراع اللا إنسانى ، وإنما أشرنا إليه كى نبرهن أن اليأس من الغلبة الفكرية تلجئ اليائس البائس إلى ...؟ نعم ، ظهر فى النصف الأول من القرن الثالث كتاب «العثمانية» للجاحظ يهاجم فيه الشيعة ، وينكر الضروريات ، ويجحد البديهيات ، كمحاولته لجحود شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام! مما وصفه المسعودى بقوله فى مروج الذهب 3 : 237 : «طلبا لإماتة الحق ومضادة لأهله ، والله متم نوره ولو كره الكافرون».

فسرعان ما انثالت عليه ردود كثيرة ، ونقضه عليه قوم حتى من غير الشيعة وممن يشاركه فى نحلته ، بل نقضه الجاحظ هو بنفسه ، فإنه كان صحفيا يستخدم لأغراض إعلامية لقاء أجور معينة ، فيكتب اليوم شيئا ويكتب فى غده خلاف ذلک الشئ بعينه ..

ولعله كان هو أول من نقضه ، فقد ذكر له النديم فى «الفهرست» ص 210 كتاب «الرد على العثمانية» وهذا غير كتابة الآخر «فضل هاشم على عبد شمس» (1).

وما إن ظهر الكتاب - العثمانية - إلا وانثالت الردود عليه فى حياة الجاحظ

1- 1. أنظر كتاب «الفهرست» للنديم ص 209 ، وأدرجه القيروانى فى «زهر الآداب» 1 : 59 ، والأربلى فى «كشف الغمة» ، والقندوزى فى «ينابيع المودة فى الباب 52.

من كل حدب وصوب ، ومن كل الطوائف المسلمة ، فمنها – سوى ما تقدم – :

2 – «نقض العثمانية» لأبى جعفر الإسكافى البغدادى المعتزلى ، المتوفى سنة 240 ه ، وقد نشره ابن أبى الحديد فى شرحه لنهج البلاغة ، وطبع مستقلا مع «العثمانية» فى مصر.

3 – «نقض العثمانية» لأبى عيسى الوراق محمد بن هارون البغدادى ، المتوفى سنة 247 ه.

4 – «نقض العثمانية» لثبيت بن محمد أبى محمد العسكرى ، مؤلف «توليدات بنى أمية فى الحديث» [النجاشى رقم 299 ، الذريعة 24 : 288].

5 – «نقض العثمانية» للحسن بن موسى النوبختى ، ذكره المسعودى فى مروج الذهب 3 : 238.

6 – «الرد على العثمانية» لأبى الأحوص المصرى المتكلم [الذريعة 10 : 211].

7 – «نقض العثمانية» للمسعودى ، مؤلف مروج الذهب ، قال فيه 2 : 338 : «وقد نقضت عليه ما ذكرناه من كتبه ككتاب العثمانية وغيره ، ونقضها جماعة من متكلمى الشيعة ... والمعتزلة تنقض العثمانية ..».

8 – «نقض العثمانية» للمظفر بن محمد بن أحمد أبى الجيش البلخى المتكلم ، المتوفى سنة 367 ه [النجاشى : رقم 1128 ، الذريعة 24 : 289].

9 – «نقض العثمانية» لأبى الفضل أسد بن على بن عبد الله الغسانى الحلبى (485 – 534 ه) عم والد ابن أبى طى الحلبى [لسان الميزان 1 : 383].

10 – «بناء المقالة الفاطمية (العلوية) فى الرد على العثمانية» للسيد ابن طاووس وهو جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن موسى الحسنى الحلى ، المتوفى سنة 673 ه.

====

«لغة العرب» البغدادية 9 : 414 – 420 بعنوان «تفضيل بنى هاشم على من سواهم»

ص: 35

نسخة منه مكتوبة فى حياته بخط تلميذه ابن دواد – صاحب «الرجال» – فرغ منها فى شوال سنة 665 ه ، فى مكتبة الأوقاف فى بغداد ، رقم 6777.

وعنها مصورة فى المكتبة المركزية بجامعة طهران ، رقم الفلم 976 ، كما فى فهرس مصوراتها 1 : 291.

ونسخة فى كلية الحقوق فى جامعة طهران ، كتبت سنة 1091 ه ، رقم 70 د ، ذكرت فى فهرسها ص 261.

وعنها مصورة أيضا فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم الفلم 1375 ، مذكورة فى فهرسها 1 : 291.

ونسخة فى مكتبة السيد الحكيم العامة ، فى النجف الأشرف ، رقم 462 ، كتبت سنة 1347 ه.

وطبعته دار الفكر الأردنية فى عمان سنة 1405 ه ، فى جزءين بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى.

وحققه العلامة السيد على العدنانى وسوف يقدمه للطبع قريبا إن شاء الله تعالى.

ويستمر الصراع الفكرى والحرب الباردة بين الطوائف المتخاصمة والمبادئ المتضاربة وإن تخللتها نماذج من الصراع الدموى.

وموقف الشيعة كان فى هذه القرون الأربعة من كل ذلك موقف الدفاع وصد الهجمات ، فظهرت الكتب تهاجم الشيعة ، وألف الشيعة كتبا ترد عليها وتدافع عن مبدئها وكيانها.

وإليك نماذج من ذلك ، ولا نذكر لكل قرن إلا نموذجا واحدا فإنه لا مجال هنا لأكثر من ذلك ، وأما استيعاب ذلك فيملأ مجلدات ، وربما كان ما يخص قرننا الذى نعيش فيه يشكل بمفرده مجلدا! إذ صدر أخيرا فى الباكستان وحدها زهاء مائتى كتاب يهاجم الشيعة! وإلى الله المشتكى.

ففى القرن السادس

كتب بعض أحناف الرى من بنى المشاط – وجبن أن يصرح باسمه – كتابا

سماه «بعض فضائح الروافض» هاجم فيه الشيعة وتحامل عليهم ، فرد عليه معاصره نصير الدين عبد الجليل القزوينى الرازى بكتاب سماه «بعض مثالب النواصب» نقض عليه كل ما جاء به وفنده واشتهر باسم «النقض» وهو مطبوع مرتين بتحقيق المحدث الأرموى رحمه الله.

ومنه مخطوطة فى مكتبة البرلمان الإيرانى السابق ، كتبت فى القرن الثامن.

وفى القرن السابع

منى الناس بالغزو المغولى فذهلوا عن كل شئ.

وفى القرن الثامن

ظهر ابن تيمية فتحدى كل المذاهب وعارضها ، فكفره أعلام عصره ، وألف - فيما يخص الشيعة - كتاب «منهاج السنة» فدلل على جهله وانحرافه عن على عليه السلام ، وبغضه له ، وهو آية النفاق.

فكتب بعض معاصريه كتابا فى الرد عليه سماه «الانصاف والانتصاف لأهل الحق من الإسراف» تم تأليفه سنة 757 ه.

ونسخة عصر المؤلف موجودة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، برقم 5643.

ونسخة أخرى فى دار الكتب الوطنية فى طهران (كتابخانه ملى) ، رقم 485 ع.

وأخرى فى كلية الحقوق بجامعة طهران ، رقم 130 ج.

وفى القرن التاسع

ألف يوسف بن مخزوم الأعور الواسطى كتابا هاجم فيه الشيعة ، وهو الذى ترجم له السخاوى فى الضوء اللامع 10 : 338 وقال : «يوسف الجمال أبو المحاسن الواسطى الشافعى ، تلميذ النجم السكاكينى ...

رأينا له مؤلفا سماه : الرسالة المعارضة فى الرد الرافضة».

فرد علیه الشیخ نجم الدین خضر بن محمد الحبلرودی (1) فی سنة 839 ه فی الحلة فألف کتابا سماه «التوضیح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور» (2).

وکتب بعد ذلک بسنة - سنة 840 ه - فی الحلة أیضا الشیخ عز الدین الحسن بن شمس الدین محمد بن علی المهلبی الحلی کتابا فی الرد علی الأعور بأمر الشیخ جمال الدین ابن فهد ، وسماه «الأنوار البدریة فی کشف شبه القدریة» (3).

وفی القرن العاشر

ألف ابن حجر الهیتمی - المتوفی سنة 973 ه - کتابه «الصواعق المحرقة» ألفه سنة 950 ه فی مکة المکرمة وقد أثارته کثرة الشیعة والرافضة بها کما ذکر فی خطبة الکتاب.

فرد علیه فی الدیار الهندیة القاضی نور الله التستری ، الشهید سنة 1019 ه بکتاب سماه «الصوارم المهرقة» وقد طبع فی إیران سنة 1367 ه وأعید طبعه بالأفست فیها أیضا مؤخرا.

ورد علیه بالدیار الیمنیة أحمد بن محمد بن لقمان ، المتوفی سنة 1029 ه بکتاب سماه «البحار المغرقة» ذکره الشوکانی فی البدر الطالع 1 : 118.

وفی القرن الحادی عشر

طمع السلطان مراد الرابع العثمانی (1032 - 1049 ه) فی العراق - وکان تحت سلطة الدولة الصفویة - فعزم علی حرب إیران وهو یعلم أنه لا قبل له بالحکم الصفوی ، فلجأ إلی إثارة الطائفیة من جدید ، واستنجد بعلماء السوء علماء البلاط ، لیفتوه بجواز إثارة الحرب الداخلیة بین المسلمین ، وإباحة سفک الدماء المحرمة وقتل النفوس

1- 1. حبلرود : من قری الری ، فی شرقیها ، فی طریق مازندران (طبرستان).

2- 2. منه نسخة کتبت سنة 1001 ه ، فی مکتبة أمیر المؤمنین علیه السلام العامة فی النجف الأشرف.

3- (7) منه نسخة فی مکتبة آیة الله الحکیم العامة فی النجف الأشرف ، رقم 197

المحترمـة ، فلم يجرأ أحد منهم على ذلک إلا شاب (1) يـدعى نوح أفندى ، من أذناب المنافقين ، ومن دعاة التفرقة ، حريص على الدنيا ، فأفتى حسب ما يهواه السـلطان وباع دينه دنيا غيره ، فأصدر فتوى بتكفير الشيعة تحت عنوان : من قتل رافضيا واحدا وجبت له الجنة!! سببت قتل عشرات الألوف ، فدارت رحى الحرب الداخلية تطحن المسلمين من الجانبين طيلة سبعة أشهر ، ابتداء من 17 رجب سنة 1048 - 23 محرم سنة 1049 = 15 / 11 / 1638 - 17 / 5 / 1639 حيث عقدت معاهدة الصلح فى مدينة قصر شيرين وأدت إلى انتهاء الحرب.

ولكن ما إن خمدت نيران الحرب إلا وأشـعلوا نيران الفتن لإبادة الشـيعة داخل الرقعة العثمانية اسـتنادا إلى هذه الفتوى ، فأخذ السيف منهم كل مأخذ ، وأفضعها مجزرة حلب القمعية ، فكانت حلب أشد البلاد بلاء وأعظمها عناء لأنها شيعية منذ عهد

---

1 - 1. توفى نوح أفنـدى الحنفى فى عام 1070 ه ، ولـم يؤرخوا ولادته ، فلو قدر أنه عاش سـبعين سـنة فعند الفتوى - فى سـنة 1048 ه - يكون ابن 48 سـنة ، ولو كان عمر ثمانين سـنة يكون عندها ابن 58 سـنة ، ولا شک أنه كان يتواجد عند ذاک من شـيوخ الإسـلام ومشيخة الدولة العثمانية عشـرات العلماء ممن هو مقدم على نوح فى سـنه وعلمه وفقهه وشـعبيته ولكنهم صـمدوا أمام ضغط البلاط ولـم يجرأ أحد منهم على إصـدار كلمـة واحدة توجب الشـقاق والتفريق بين المسـلمين وتتخذ ذريعة لسـفک الدماء ، وسبى النساء ، وذبح الأبرياء وهتک الأعراض ، ونهب الأموال ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : «من أعان على دم امرئ مسلم ، ولو بشطر كلمة ، كتب بين عينيه يوم القيامة : آيس من رحمة الله» [كنز العمال 15 : 31 بألفاظ مختلفة ومصادر شتى ، عن أبى هريرة وابن عمر وابن عباس].

الحمدانيين ، فجردوا فيهم السيف قتلا ونهبا وسبيا وسلبا ، فلم يبق منهم إلا من لجأ إلى القرى والضواحى.

والفتوى - بنصها العربى - مدرجة فى كتاب «العقود الدرية فى تنقيح الفتاوى الحامدية» ص 102 من الجزء الأول (1) ، جاء فيها :

«ومن توقف فى كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم ، فهو كافر مثلهم! ...» إلى أن يقول فى ص 103 : «فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار ، ، تابوا أولم يتوبوا ... ولا يجوز تركهم عليه بإعطاء الجزية ، ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد ... ويجوز استرقاق نسائهم ، لأن استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز ، وكل موضع خرج عن ولاية الإمام الحق! فهو بمنزلة دار الحرب ، ويجوز استرقاق ذراريهم تبعا لأمهاتهم».

أقول : «كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا» فإنا لله وإنا إليه راجعون .. الله يعلم كم سفكت هذه الفتوى من دم حرام ، وقتلت من نفوس محترمة ، فقد راح ضحيتها فى مجزرة حلب القمعية وحدها أربعون ألفا من الشيعة ، وفيهم الألوف من الشرفاء من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فأرسل السيد شرف الدين على بن حجة الله الشولستانى - من علماء النجف الأشرف آنذاک - هذه الفتوى إلى إيران للسعى فى وضع حد لهذه المجازر.

فتصدى له الشيخ عز الدين على نقى الطغائى الكمرى ، قاضى شيراز ، وشيخ الإسلام بأصفهان ، المتوفى سنة 1060 ه ، فألف فى الرد عليه وفى تفنيد مزاعمه وإبطال مفترياته كتابا حافلا سماه «الجامع الصفوى» (2).

1- 1. ونسخة الأصل من نص الفتوى الصادرة بالتركية لا زالت محفوظة فى خزائن البلاط العثمانى ، ونشرت فى الفترة الأخيرة فى الجزء الثانى من كتاب «لا مذهب لرى» وقد طبع فى إسلامبول باللغة التركية ، وطبعت فيه الفتوى عن النسخة الأصلية المحفوظة فى مركز الوثائق فى مكتبة طوپ قپوسراى ، وهى مكتبة البلاط.

2- 2. من «الجامع الصفوى» نسختان فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، فى مشهد ، برقم 127 ورقم 9773 ، ذكرتا فى فهرسها 11 : 117.

كما خصص المغفور له العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين الفصل التاسع من كتابه القيم «الفصول المهمة فى تأليف الأمة» لهذه الفتوى والرد عليها جملة جملة.

كما تجد الرد الوافى والجواب الشافى على هذه الفتوى المشؤومة فى الأجزاء غير المطبوعة من كتاب «الغدير» لشيخنا الحجة العلامة الأمينى رحمة الله عليه.

القرن الثانى عشر

ظهر كتاب فى التهجم على الشيعة باسم «الصواقع الموبقة» لمؤلف يدعى نصر الله الكابلى ، وهو نكرة لم يعرف ، ولا ترجم له فى معاجم التراجم ، كما أنى لم أعثر على من أعاره اهتماما فرد عليه.

لو كل كلب عوى ألقمته حجرا

لأصبح الصخر مثقالا بدينار

ولعلهم استغنوا عن الرد عليه بردودهم الكثيرة على كتاب «تحفه اثنى عشريه» إذ هو يعتبر ترجمة له ومسروقا منه.

القرن الثالث عشر

ربما كان الخلاف القائم بين الطائفتين يرتكز على أمر الخلافة فالصراع الفكرى كان يدور حولها عبر القرون الغابرة.

ثم ظهر المولوى عبد العزيز الدهلوى فسعى لتوسيع شقة الخلاف وتعديته إلى كل النواحى والأطراف ، فلم ، يقف فى تهجمه على الشيعة عند مباحث الإمامة والخلافة شأن من تقدمه ، ولكنه أسرف وأفرط فتجاوز الإمامة إلى النبوة ، ثم لم يقف عندها حتى تعداها إلى الإلهيات والمعاد والخلافات الفقهية وغيرها وغيرها ، ووضع كتابا لهذا الغرض سماه «تحفه اثنى عشريه» وجعله اثنى عشر بابا.

فالباب الأول فى تاريخ الشيعة وفرقها.

والباب الثانى فى مكائدها!

والباب الثالث فى أسلافها وكتبها.

والباب الرابع فى رواة الشيعة وأخبارها.

والباب الخامس فى الإلهيات.

والباب السادس فى النبوات.

والباب السابع فى الإمامة.

والباب الثامن فى المعاد.

والباب التاسع فى المسائل الفقهية.

والباب العاشر فى المطاعن.

والباب الحادى عشر فى الخواص الثلاث ، وهى الأوهام والتعصبات والهفوات.

والباب الثانى عشر فى الولاء والبراء.

وسبقه إلى ذلک – كما تقدم – نكرة شاذ مثله يدعى نصر الله الكابلى ، فألف كتابا بادر فيه إلى توسيع شقة الخلاف وتسريتها إلى أبعد الحدود فى كتاب سماه «الصواقع الموبقة» طرق فيه هذه الأبواب كلها ، بحيث يعد كتاب التحفة ترجمة له أول سرقة منه.

وما إن ظهر الكتاب (تحفه اثنى عشريه) إلا وانثالت عليه الردود من كل حدب وصوب ، وتناوله أعلام الطائفة وأبطال ذلک العصر ، المدافعون عن الحق ، المجاهدون فى الله وإعلاء كلمته والحفاظ على دينه ، فردوا عليه أباطيله وزيفوا تمويهاته جملة وتفصيلا.

فمنهم من نقض الكتاب كله ، ومنهم من نقض منه بابا أو أكثر ، فمن الفريق الأول :

1 – الشيخ جمال الدين أبو أحمد الميرزا محمد بن عبد النبى بن عبد الصانع النيسابورى الهندى الأكبر آبادى الأخبارى ، المقتول سنة 1232 ه.

له مشاركة فى كثير من العلوم وألف كتبا كثيرة منوعة ومنها كتابه فى الرد على التحفة الاثنى عشرية بكامله ، سماه «سيف الله المسلول على مخربى دين الرسول» ولقبه به «الصارم البتار لقد الفجار وقط الأشرار والكفار» ، كبير فى ست مجلدات.

الذريعة 10 : 190 و 12 : 288 و 15 : 3 ، الأعلام للزركلى 6 : 251 ، معجم المؤلفين 9 : 31 ، أعيان الشيعة 9 : 392.

2 – الميرزا محمد بن عناية أحمد خان الكشميرى الدهلوى ، الملقب بالكامل

والمشتهر بالعلامة ، نزيل لكهنو ، المتوفى سنة 1235 ه.

كتب السيد إعجاز حسين الكنتورى عن حياته كتابا مفردا وترجم له فى كتابيه «شذور العقيان» و «كشف الحجب» ص 579.

وأشهر كتبه وأحسنها هو كتابه «نزهة الاثنى عشرية فى الرد على التحفة الاثنى عشرية» نقض فيه أبوابه الاثنى عشر كلها ، أفرد لنقض كل باب مجلدا ولكن الذى تم تأليفه وانتهى تبييضه وطبع وانتشر هو خمسة مجلدات طبعت بالهند سنة 1255 وهى الأول والثالث والرابع والخامس والتاسع (1).

ومن مجلده السابع مخطوطة فى المكتبة الناصرية فى لكهنو ، وهى مكتبة آل صاحب العبقات ، وعنها مصورة فى مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة فى أصفهان.

ومن مجلده الثامن مخطوطة فى مكتبة البرلمان الإيرانى السابق ، برقم 2809 ، وصفت فى فهرسها 9 : 92.

ومن الأجزاء المطبوعة توجد نسخ مخطوطة فى المكتبة الناصرية بالهند ، وفى المتحف الوطنى فى كراجى ، وصفها المنزوى فى الفهرست الموحد للمخطوطات الفارسية فى الباكستان 2 : 1199.

ولمؤلف النزهة ترجمة مطولة فى كتاب «نجوم السماء» ص 352 - 362.

3 - المولوى حسن بن أمان الله الدهلوى العظيم آبادى ، نزيل كربلاء ، المتوفى حدود سنة 1260 ه.

ترجم له شيخنا رحمه الله فى «الكرام البررة» من طبقات أعلام الشيعة ، ص 308 ، وعدد مؤلفاته.

له كتاب «تجهيز الجيش لكسر صنمى قريش» فى الرد على التحفة الاثنى عشرية ، توجد مخطوطة منه فى مكتبة السيد المرعشى العامة فى قم ، كتبت فى القرن الثالث عشر.

1- (11) كذا ذكر شيخنا - رحمه الله - فى الذريعة 24 : 108 - 109 ، والكنتورى فى «كشف الحجب» ص 579 ، ولكن مشار ذكر فى فهرسه للمطبوعات الفارسية - فهرست كتابها چاپى فارسى 2 : 3265 - أن المطبوع منه تسع مجلدات

نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 6 : 361 ، فهرس المخطوطات الفارسية للمنزوى 2 : 906.

ومن الفريق الثانى وهم الذين لم تسع أعمارهم لنقض الكتاب كله وإنما نقضوا بعضه ، فمنهم من استهدف منه بابا واحدا فركز عليه اهتمامه ، وكرس فيه جهوده ، وصب عليه ردوده ، كصاحب «عبقات الأنوار» رحمه الله ، حيث اختار الباب السابع منه ورد عليه بمنهجيه ، وخص كل حديث من أحاديث منهجه الثانى بمجلد ضخم أو أكثر فأشبع القول فيه ، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا وتكلم عليها ، وسيأتى الكلام عنه بالتفصيل.

ومنهم من طرق منه أكثر من باب ، فرد على كل باب بكتاب مفرد ضخم ، وإليک الردود الموجهة إليه بابا ، بابا :

الباب الأول

من كتاب تحفه اثنى عشريه

فى تاريخ الشيعة

فممن رد عليه المتكلم المحقق العلامة السيد محمد قلى بن السيد محمد حسين اللكهنوى الكنتورى ، المتوفى سنة 1260 ه وهو والد السيد حامد حسين مؤلف كتاب «عبقات الأنوار».

قال فى «كشف الحجب» ص 524 : «كان - أعلى الله درجته - ملازما للتصنيف وترويج شعائر الله وذب شبهات المخالفين ليلا ونهارا ، كثير العبادة ، حسن الخلق ، منقطعا عن الخلق ...».

فقد رد على الباب الأول : بكتاب «السيف الناصرى» وقد طبع بالهند ، كما ألف فى الرد على كل من الباب الثانى والسابع والعاشر والحادى عشر كتبا صخمة وسمى المجموع ب «الأجناد الاثنا عشرية المحمدية» يأتى كل منها فى بابه.

ثم إن الفاضل الرشيد تلميذ صاحب التحفة ألف رسالة حاول فيها الإجابة عن ردود السيد والانتصار لأستاذه ، فرد عليه السيد محمد قلى بكتاب سماه «الأجوبة الفاخرة فى الرد على الأشاعرة».

الذريعة : 4 : 192 – 193 و 12 : 290 و 10 : 190 و 1 : 277 و 26 : 29 ، كشف الحجب : 24 ، نجوم السماء : 422 ، نزهة الخواطر 7 : 460 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 220 ، دراسات فى كتاب العبقات : 130 ، أعيان الشيعة 9 : 401.

الباب الثانى

فى المكائد

رد عليه السيد محمد قلى – المتقدم – أيضا بكتاب سماه «تقليب المكائد» طبع بالهند ، فى كلكته ، سنة 1262 ه ، وهو أحد الإجناد الاثنى عشر.

الذريعة 4 : 193 و 389 و 10 : 190 ، نجوم السماء : 422 ، نزهة الخواطر 7 : 461 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 220 ، كشف الحجب : 137.

الباب الثالث

فى الأسلاف

رد عليه الميرزا محمد بن عناية أحمد خان الكشميرى الدهلوى ، وهو أحد أجزاء كتابه «نزهه اثنى عشريه» ومن مجلداته الخمسة المطبوعة بالهند سنة 1255 ه.

الباب الرابع

فى أصول الحديث والراجل

1 – رد عليه الميرزا محمد – المتقدم – ، وهو من أجزاء كتابه «نزهه اثنى عشريه» ومن مجلداته المطبوعة سنة 1255 ه.

2 – وممن رد على هذا الباب أيضا ، المولوى خير الدين محمد الهندى الإله آبادى ، بكتاب سماه «هداية العزيز» (هدية العزيز).

الذريعة 25 : 212 ، كشف الحجب : 605 ، نزهة الخواطر 7 : 163 ، طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة) 2 : 510 ، تكملة نجوم السماء 1 : 421

* * *

الباب الخامس

فی الإلهیات

1 - رد علیه المتکلم المجاهـد الفقیه المحقق السـید دلدار علی بن محمد معین النقوی الهندی النصـیر آبادی اللکهنوی ، الملقب بممتاز العلماء ، والمشتهر بغفران مآب المتوفی سنة 1235 ه

شیخ أعلام الطائفة فی الدیار الهندیة ، وأسـتاذ علمائها ، ولد سـنة 1166 ه ، واتجه إلی طلب العلم ، قرأ الإلهیـات فی بلاـده ، ثم هاجر عام 1193 ه إلی العراق وحضـر فی کربلا أبحاث الأسـتاذ الأکبر الوحید البهبهانی والفقیه المدقق السـید علی الطباطبائی - صاحب الریاض - والعلامة الجلیل السید مهدی الشهرستانی ثم رحل إلی النجف الأشرف وأفاد من أعلامها البارزین ، ولازم دروس السید مهدی بحر العلوم ، ثم زار مشـهد الإمام الرضا علیه السـلام بخراسان سنة 1194 ، وحضـر دروس السـید مهدی الشـهید ، ثم قفل راجعا إلی بلاده وأقام فی لکهنو ، وقام بأعباء الوظائف الشـرعیة ، ونهض لخدمة الدین الحنیف وترویج الشـریعة الإسـلامیة ونشـر مذهب أهل البیت ومکافحة سائر الفرق.

ترجم له عبد الحی اللکهنوی فی «نزهة الخواطر» ترجمة حسـنة ، وقال : «ثم إنه بذل جهده فی إحقاق مذهبه وإبطال غیره لا سیما الأحناف والصوفیة والأخباریة حتی کاد یعم مذهبه فی بلاد إود ویتشیع کل من الفرق ...».

وهو أول من أقام الجمعـة والجماعـة فی تلک البلاد وأسـس الحوزة العلمیـة وربی جماعـة من العلماء وألف کتبا قیمـة أهمها کتاب «عماد الإسـلام» کتاب مبسوط فی علم الکلام والأصول الخمسـة الاعتقادیـة ویسـمی «مرآة العقول» أیضا فی خمسة مجلدات ضـخام ، طبع منه أربعة مجلدات وهی التوحید والعدل والنبوة والمعاد.

وألف فی الرد علی «تحفه اثنی عشـریه» خمسة کتب ، یأتی کل منها فی بابه ومنها کتابه فی الرد علی هذا الباب وسـماه «الصوارم الإلهیات فی قطع شبهات عابد العزی واللات» طبع بالهند سنة 1215 ه ، ورد علیه أسد الله الملتانی بکتاب سماه «تنبیه السفیه»!

طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة) 2 : 519 – 523 ، أعيان الشيعة 6 : 425 ، أحسن الوديعة 1 : 4 – 9 ، الذريعة 10 : 190 و 15 : 92 و 330 ، نزهة الخواطر 7 : 166 ، كشف الحجب : 372 ، نجوم السماء : 350 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 220 ، الأعلام 2 : 340 ، معجم المؤلفين 4 : 145.

2 – ومن الردود على هذا الباب ، المجلد الخامس من كتاب «نزهة اثنى عشرية» للميرزا محمد بن عناية أحمد خان الكشميرى الذى تقدم ذكره.

الباب السادس

فى النبوات

رد عليه السيد دلدار على – المتقدم – بكتاب سماه «حسام الإسلام وسهام الملام» طبع فى كلكتة بالهند سنة 1215 ه.

الذريعة 7 : 12 و 10 : 190 ، نجوم السماء : 350 ، كشف الحجب : 195 ، نزهة الخواطر 7 : 168 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 219.

الباب السابع

فى الإمامة

1 – وقد رد عليه العلامة الحجة السيد دلدار على النقوى النصير آبادى ، الذى رد على الباب الخامس فى الإلهيات ، وسماه «الصوارم الإلهيات» فقد رد على هذا الباب فى أبحاث الإمامة وسماه «خاتمة الصوارم» كما ألف فى الرد على عدة أبواب أخرى مما تقدم ويأتى.

2 – وممن نقض هذا الباب أيضا ابنه العلامة السيد محمد بن السيد دلدار على – المتقدم – الملقب بسلطان العلماء ، والمتوفى سنة 1284 ه ، فقد ألف فى الرد على هذا الباب كتابين ، كتاب فى الإمامة باللغة العربية ردا على هذا الباب من التحفة وآخر بالفارسية سماه «البوارق الموبقة» وقد طبع بالهند.

نزهة الخواطر 7 : 415 ، الثقافة الإسلامية : 219 ، كشف الحجب : 88 ، الذريعة 3 : 154 ، و 10 : 190 ، أحسن الوديعة 1 : 41.

3 – ومنهم السيد جعفر أبو على خان بن غلام على الموسوى البنارسى ، ثم الدهلوى تلميذ الميرزا محمد مؤلف «نزهه اثنى عشرية» فقد رد على هذا الباب بكتاب سماه «برهان الصادقين» رتبه على أبواب وفصول ، وفى الباب التاسع منه تطرق إلى مسائل المسح والمتعة ونحوها.

وله مختصره أيضا سماه «مهجة البرهان».

كشف الحجب : 572 ، الذريعة 3 : 97 و 10 : 190 و 23 : 288 ، الكرام البررة : 1 : 233 ، تكملة نجوم السماء 1 : 427 ، نزهة الخواطر 7 : 17.

4 – ومنهم الآية الباهرة سيد المجاهدين السيد حامد حسين ، فقد رد على هذا الباب بكتاب «عبقات الأنوار» وهو أهم الردود على هذا الباب ، بل هو أحسن الردود على «تحفه اثنى عشريه» ، بل هو أجل ما ألف فى الإمامة ، قال عنه شيخنا صاحب الذريعة رحمه الله : «هو أجل ما كتب فى هذا الباب من صدر الإسلام إلى الآن ، يقع فى أكثر من عشر مجلدات كبار ...» (1).

5 – ومنهم العلامة الكبير السيد محمد قلى ، والد صاحب العبقات ، ألف فى الرد على هذا الباب كتاب «برهان السعادة» كما رد على غير واحد من أبواب التحفة مما تقدم ويأتى.

الذريعة 3 : 96 و 10 : 190 ، كشف الحجب : 84 وقال : «وهو من أحسن ما كتب فى الإمامة» ، نزهة الخواطر 7 : 461 ، نجوم السماء : 422 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 220.

6 – ومنهم العلامة السيد المفتى محمد عباس الموسوى التسترى الجزائرى ، المتوفى سنة 1306 ه صاحب المؤلفات الكثيرة المنوعة ، وأستاذ صاحب العبقات ، ألف فى الرد على الباب السابع من التحفة كتاب «الجواهر العبقرية» المطبوع بالهند ، تناول فيه الشبه التى أوردها صاحب التحفة على غيبة الإمام المهدى عليه السلام وعجل الله فى ظهوره فرد عليه بأحسن رد.

الذريعة 5 : 271 و 10 : 190.

1– (12) نقباء البشر : 348 ، أقول : سيأتى الكلام عنه وعلى كل واحد من مجلداته بالتفصيل ، إذ هو المقصود والهدف من هذا المقال ، وإنما ذكرنا غيره تبعا وتمهيدا له

كما ألف السيد دلدار على النقوى أيضا رسالة فى الغيبة ردا على التحفة.

نزهة الخواطر 7 : 168 ، الذريعة 16 : 82 ، كشف الحجب : 285.

الباب الثامن

فى المعاد

رد عليه السيد دلدار على النقوى ، المتوفى سنة 1235 ه ، بكتاب سماه «إحياء السنة وإماتة البدعة بطعن الأسنة» طبع بالهند سنة 1281 ه ، وللمؤلف ردود على أبواب أخرى مما تقدم ويأتى.

الذرية 1 : 271 و 10 : 190 ، الكرام البررة 2 : 520 ، نزهة الخواطر 7 : 167 ، كشف الحجب : 28 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 219.

وممن رد على هـذا الباب الميرزا محمـد بن عناية أحمد خان ، فالمجلد الثامن من كتابه «نزهه اثنى عشـريه» رد على هذا الباب من «تحفه اثنى عشريه» وهو موجود فى مكتبة البرلمان الإيرانى السابق برقم 2809 كما تقدم.

الباب التاسع

فى المسائل الفقهية الخلافية

فممن رد عليه الميرزا محمـد بن عناية أحمد خان الكشـميرى ، المتوفى سـنة 1235 ه ، خص المجلـد التـاسع من كتابه القيم «نزهه اثنى عشريه» فى الرد على هذا الباب ، وهو مطبوع بالهند سنة 1255 ه.

ثم ألف المولوى إفراد على الكالپوى فى الرد على هذا المجلد من النزهة كتابا سـماه «رجوم الشـياطين» فرد عليه السيد جعفر أبو على خان الموسوى البنارسى بكتاب سماه «معين الصادقين».

كشف الحجب : 536 ، الذريعة 21 : 285.

ولصاحب الحجب : 536 ، الذريعة 21 : 285.

ولصاحب النزهة – رحمه الله – كتاب آخر فى الرد على الكيد الثامن من هذا الباب حول المتعة ومسح الرجلين ، منه مخطوطة فى المكتبة الناصرية ، وهى مكتبة آل صاحب العبقات فى لكهنو ، وعنها مصورة فى مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة فى

أصفهان.

كما أن الشيخ أحمد بن محمد على الكرمانشاهى ، حفيد الأستاذ الأكبر الوحيد البهبهانى رحمه الله ، والمتوفى سنة 1235 ه ، له فى الرد على هذا الموضع من الباب التاسع كتابا سماه «كشف الشبهة عن حلية المتعة» ، منه مخطوطة فى المتحف الوطنى فى كراجى ، كتبت سنة 1227 ه (1).

الكرام البررة : 100 ، الذريعة 18 : 39.

الباب العاشر

فى المطاعن

1 - ممن رد على هذا الباب هو السيد محمد قلى الكنتورى ، والد صاحب العبقات ، نقضه بكتاب سماه «تشييد المطاعن لكشف الضغائن» وهو كبير فى مجلدين ضخمين ، الأول منهما يشتمل على أربعة أجزاء فى نحو ألفى صفحة ، وثانيهما فى 442 صفحة ، فالمجموع خمسة أجزاء طبعت بالهند على الحجر سنة 1283 ه ، ملؤها فوائد وتحقيقات قيمة بها تعرف مقدرة المؤلف العلمية وسعة اطلاعه وتوسعه فى الكلام.

ذكره فى كشف الحجب - ص 122 - وقال : «وهو كتاب لم يطلع أحد على مثيله ولم يظفر الزمان بعديله ، حاو على إلزامات شديدة وإفحامات سديدة ، اشتمل على ما لم يشتمل عليه كتاب الأجوبة الشافعية بفصل الخطاب ...». الذريعة 4 : 192.

وأعيد طبع قسم منه بالأفست فى إيران ، كما أعيد طبع قسم منه فى الباكستان على الحروف.

2 - وممن رد على هذا الباب سلطان العماء السيد محمد بن السيد دلدار على النقوى النصير آبادى الهندى ، المتوفى 1284 ه.

ترجم له عبد الحى اللكهنوى فى نزهة الخواطر 7 : 415 فقال : «مجتهد الشيعة وإمامهم فى عصره ، ولد سنة 1199 ، واشتغل بالعلم على والده من صباه ، ولازمه ، ملازمة

1- (13) الفهرس الموحد للمخطوطات الفارسية فى الباكستان 2 : 1169

طويلـة ، وفرغ العلوم المتعارفـة وله نحو 19 سـنة ، فتصدى للدرس والإفادة ، وأجازه والده سـنة 1218 ، وأخـذ عنه إخوته وخلق كثير من العلمـاء ، وكـان ممن تبحر فى الكلاـم والأصول ، وحصل له جاه عظيم عنـد الملوك ، لا سـيما أمجـد على شاه اللكهنوى ، لقبه بسـلطان العلماء وولاء الافتاء ، وكان يأتى عنده فى بيته ... له مصنفات عديدة منها كتابه فى مبحث الإمامة جوابا عما اشتمل عليه التحفة».

وذكره فى كتابه الثقافة الإسلامية فى الهند – ص 219 – عند عد متكلمى الشيعة فى الهند ووصفه بقوله : «فاق والده ...» (1).

أقوله : له فى الرد على مباحث هذا الباب كتاب «طعن الرماح» بحث فيه قصة فدك والقرطاس وإحراق باب فاطمة عليها السـلام وتطرق فى الخاتمة إلى قصة شهادة الحسين عليه السلام ، وفرغ منه فى رجب سنة 1238 ، وطبع بالهند سنة 1308 ه.

ورد عليه الشيخ حيدر على الفيض آبادى وسماه «نقض الرماح فى كبد النباح»!

3 – وممن رد على هذا الباب السيد أبو على خان جعفر الموسوى الهندى ، رد عليه بكتاب سماه «تكسير الصنمين».

الباب الحادى عشر

فى الأوهام والتعصبات والهفوات

وممن رد عليه السيد محمد قلى الكنتورى ، المتوفى سنة 1260 ه.

رد على هذا الباب بكتاب سماه «مصارع الأفهام لقلع الأوهام».

كشف الحجب : 524 ، الذريعة 21 : 97.

الباب الثانى عشر

فى الولاء والبراء وسائر المعتقدات الشيعية

وهو آخر أبواب التحفة ، رد عليه السيد دلدار على النقوى النصير آبادى ، المتوفى

1- (14) تقدم ذكر والده فى الكلام على الباب الخامس

سنة 1235 ه ، الذى تقدم ذكره عند الكلام على الباب الخامس ، فقد رد عليه بكتاب سماه «ذو الفقار» أجاب فيه عن كل الشبه التى وجهها صاحب التحفة على غيبة الإمام المهدى عليه السلام فى الباب السابع – فى الإمامة – ثم أعادها هنا عند كلامه عن معتقدات الطائفة ، طبع بالهند سنة 1281 ه.

كشف الحجب : 221 ، الذريعة 10 : 44 و 190 ، مشار 2 : 1605 ، نجوم السماء : 346 ، الثقافة الإسلامية فى الهند : 219.

القرن الرابع عشر

كلنا يتصور أن حلول القرن الرابع عشر قد أنهى القرون المظلمة وجاء بعصر النور والحضارة والتفتح ، وذهب بالعصبيات العمياء والطائفيات الممقوتة ، لكن مع الأسف نرى الأمر على العكس من ذلک تماما ، فربما كان ما يكتب فى القرن الغابرة فى مهاجمة الشيعة وإن كان مكابرة وتمحلات سخيفة لكنها كانت تظهر بمظهر نقاش علمى وجدل كلامى.

وأما فى القرن الرابع عشر ، فلا ترى إلا اجترارا لما تقيأه السابقون ، واستيرادا من بلاد نائية ولغة أخرى ، كمختصر التحفة الاثنى عشرية ، فإنه منقول من الهند إلى العراق ، ومن الفارسية إلى العربية ، فرد عليه الشيخ مهدى الخالصى بثلاثة مجلدات ، ورد عليه الفقيه المتتبع شيخ الشريعة الاصفهانى ، المتوفى سنة 1339 ه وهذا الجزء الأول من كتاب «مرآة التصانيف» وهو فهرس إجمالى للنتاج الفكرى الهندى والباكستانى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، وقد طبع فى الباكستان سنة 1400 ه ، رتبه حسب الموضوعات وعقد فى ص 270 بابا عنوانه «رد شيعه» ذكر فيه 59 كتابا بهذا الصدد ، 57 منها من مؤلفات القرن الرابع عشر سوى ما ذكر فى العناوين الأخر كالعقائديات والفقهيات وما شابه.

ثم انحطاط إلى الجهل المطبق وإسفاف إلى السباب المقذع ، فليس هناک إلا شتائم وأكاذيب وتهم وأباطيل ، ومن نماذج ذلک مخاريق القصيمى وموسى جار الله ومبغض الدين الخطيب والجبهان وو.

وقد انطلق أعلام الطائفة من موقفهم الدفاعى فردوا أباطيلهم وزيفوا

تمويهاتهم وفضحوا أكاذبهم ، منهم شيخنا الحجة العلامة الأمينى تغمده الله برحمته ، فى الجزء الثالث من موسوعته القيمة «الغدير» ، وسيد الأعيان السيد محسن الأمين فى مقدمة «أعيان الشيعة» وفى كتابه «نقض الوشيعة» ، والعلامتين الجليلين الشيخ لطف الله الصافى والشيخ سلمان الخاقانى فى ردهما على مبغض الدين وو و...

القرن الخامس عشر

ها نحن فى بدايات هذا القرن لم نعش منه إلا بضع سنين ، ولم يمض منه عقد واحد! ولكن الإحصائيات تنبئك بالمدهش المقلق ، ففى العام الماضى – وحده! – صدر فى الباكستان – وحدها! – ستون كتابا تهاجم الشيعة طبع منها ثلاثون مليون نسخة!!

وفى السنتين قبل العام الماضى صدر فى الباكستان فقط مائتا كتاب تهاجم الشيعة ، فيا قاتل الله السياسة .. قاتل الله النفط السعودى .. قاتل الله الدولار الأمريكى ... وإلى الله المشتكى.

ولنترك كل هذا ولنعد إلى ما كان هو الغرض والقصد من هذا المقال ، وهو الإشادة بكتاب «عبقات الأنوار» وبمؤلفه العملاق المجاهد البطل السيد حامد حسين اللكهنوى ، المتوفى سنة 1306 ه ، وذلک بمناسبة مرور قرن على وفاته رحمة الله عليه.

كلمة عابرة عن صاحب العبقات وكتابه

قد عرفت فيما تقدم أن الباب السابع من كتاب «تحفة اثنى عشريه» فى الإمامة ، قد رد عليه ونقضه جمع من أعلام الطائفة وأبطال العلم والجهاد سبق الإشادة بهم وبجهودهم المباركة ، وفى طليعتهم العلامة السيد حامد حسين – رحمه الله تعالى – وأرجأنا الكلام على ذلک بشئ من البسط إلى هنا ، فنقول :

خصص مؤلف التحفة الباب السابع منه بالإمامة ورتبه على منهجين :

الأول : فى الآيات القرآنية ، مما استند إليه الشيعة فى إثبات الإمامية ، واكتفى منها بست آيات وحاول تأويلها والنقاش فى دلالاتها.

والمنهج الثانى فى الأحاديث ، واقتصر منها على اثنى عشر حديثا ، موهما الناس

أن هذا كل ما تمتلكه الشيعة فى دعم ما تذهب إليه ، وحاول جهده الخدشة إما فى إسنادها أوفى دلالتها.

فتصدى له هذا المجاهد البطل ورد عليه فى هذا الباب وأفرد لكل حديث مجلدا أو أكثر ، فنقض كلامه حرفا حرفا فى عدة عدة مجلدات ضخام ، وأشبع القول فى كل جوانب البحث ، بإيراد الأدلة والنصوص والشواهد والمتابعات ، وتعديل الرواة واحدا واحدا ، وتوثيق المصادر المستقى منها (1).

وهذا مجهود كبير لا يقوم به إلا لجان تتبنى كل لجنة جانبا من ذلك ، ولكن نهض هذا العملاق بمفرده بهذا العبء الثقيل مستعينا بالله ومتوكلا ـ عليه ، انتصارا لله ولدينه ولنبيه ولآل بيت نبيه صلوات الله عليه وعليهم ، فأيده الله ولا شك ، ولولاه لما تم له ذلك ، وقد قال عزوجل : «ومن جاهد فينا لنهدينه سبلنا ...».

على أنه لم يعمر أكثر من ستين عاما ، ولم تكن هذه الموسوعة المدهشة نتاجه الوحيد ، بل أنتج عدة مؤلفات ضخمة قيمة منها :

استقصاء الافحام واستيفاء الانتقام ، ألفه فى الرد على «منتهى الكلام» لحيدر على الفيض آبادى ، وصد هجماته على الطائفة. أشبع القول فيه فى صيانة القرآن عن التحريف ، وبسط الكلام فى إثبات المهدى ووجوده عليه السلام.

قال شيخنا رحمه الله فى الذريعة 2 : 31 : «يدخل تحت عشر مجلدات ، طبع بعض أجزائه فى ثلاث مجلدات سنة 1315 ...».

ومنها : إفحام أهل المين فى الرد على إزالة الغين ، لحيدر على المتقدم ، وهذا أيضا فى عدة مجلدات.

ولا بدلنا أن نعترف بالتقصير أمام هذا المجاهد العظيم ، فقد كان ينبغى أن يكتب عن حياته المباركة وعن أسرته الكريمة وموسوعته القيمة الخالدة عشرات الكتب ،

---

1 - 1. وذلك على إثر قراءته عشرات الآلاف من الكتب - مطبوعها ومخطوطها - واستخراج ما فى كل كتاب مما يصله أن يستند إليه وفهرسته على ظهر الكتاب ، فلا تجد كتابا فى مكتبته إلا عليه فهرس بخطه مستخرجا منه فوائد تصلح أن تستخدم فى هذا الصدد ، ولا وقع فى يده كتاب من المكتبات الأخرى إلا وفعل به ذلك ، فقد تجد فى سائر مكتبات الهند كتبا عليها خطه الشريف ، مسجلا ما فيها من فوائد ، وبذلك تعلم أنه قد وقع بيد السيد فقرأه كله وسجل عليه ملاحظاته ، ومن هذا النوع فى مكتبات الهند كثير ، هذا عدا كتب مكتبته التى كانت تبلغ ... , 30 كتابا

ولكن لم يكتب عنه فيما علمنا سوى :

1 – ضياء العين فى حياة السيد حامد حسين ، للشيخ سعادة حسين اللكهنوى دام بقاؤه.

2 – سبيكه اللجين فى حياة ابنه السيد ناصر حسين ، للشيخ فدا حسين اللكهنوى.

3 – مير حامد حسين ، كتاب بالفارسية للأستاذ محمد رضا الحكيمى ، مطبوع.

4 – كتاب عن حياة الأسرة ورجالاتها ومكتبتها ، للأستاذ خواجة پيرى.

5 – دراسات فى كتاب العبقات ت ، للفاضل المهذب السيد على الميلانى حفظه الله ، طبع فى مقدمة الجزء الأول من تعريب العبقات ، كما نشر مستقلا.

6 – سواطع الأنوار فى تقاريظ عبقات الأنوار ، طبع فى لكهنو سنة 1303 ه.

7 – القصائد المشكلة فى المراثى المثكلة ، طبع بالهند سنة 1891 م ، وهى مجموعة قصائد قيلت فى رثائه رحمه الله باللغة العربية.

فالحديث عن صاحب العبقات رحمه الله يستدعى مجلدات ، فلندعه الآن ولنعد إلى ما كنا بصدده ، وهو الحديث عن كتابه فنقول :

أما ردوده على المنهج الأول (1) فهى عدة مجلدات لم يكتب لها أن تقدم للطبع فلم تر النور حتى الآن.

وأما ردوده على المنهج الثانى فهى أيضا عدة مجلدات ضخام طبع أكثرها فى حياته رحمه الله وبعضها لم يطبع حتى اليوم! وإليک تفاصيل ذلک :

المجلد الأول

يبحث عن حديث الغدير ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : «فمن كنت مولاه فهذا على مولاه» فتناوله المؤلف رحمه الله بدراسة شاملة إسنادا ومتنا ، فهو يقع فى قسمين ضخمين.

قسم يضم أسماء الصحابة الذين رووا هذا الحديث ، وهم مائة نفس أو

1- (16) راجع ص 53

يزيدون ، ثم التابعين الذين رووه عن الصحابة ، ثم أتباع التابعين ، ثم الحفاظ وأئمة الحديث من غير الشيعة حسب التسلسل الزمنى حتى عصر المؤلف ، مع الإسهاب فى تراجمهم وتوثيقاتهم ومصادرها ، وتوثيق تلك المصادر ، وقد أتى بالعجب العجاب مما يدهش العقول ويحير الألباب.

والقسم الثانى يتناول متن الحديث ووجوه دلالته على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ، والقرائن المحتفة به الدلالة على ذلک ، ودفع شبه الخصوم ودحض كل الشكوک والأوهام والتمحلات الباردة والتأويلات السخيفة ، وما إلى ذلک من دراسات وبحوث حول هذا الحديث.

وهذا المجلد طبع على الحجر بالهند بقسميه فى حياة المؤلف ، فى سنة 1293 ه ، فى ثلاث مجلدات ضخام.

القسم الأول وهو ما يخص أسانيد الحديث ومصادره ورواته ومخرجيه ، وما يدور فى فلكها من بحوث ودراسات شاملة ومستوفاة ، طبع على الحجر فى 1251 صفحة بالحجم الكبير.

وطبع القسم الثانى سنة 1294 فى مجلدين يزيدان على ألف صفحة.

وقد أعيد طبع القسم الأول أيضا فى طهران سنة 1369 ، فطبع على الحروف فى 600 صفحة بالحجم الكبير.

وأعيد طبع المجلد الأول فى قم ، فطبع القسم الأول منه بتحقيق العلامة الجليل الشيخ غلام رضا مولانا البروجردى ، وقد صححه ، وخرج أحاديثه ، وقارن النصوص والنقول مع مصادرها ، وعين أرقام أجزائها وصفحاتها ، وسوف يصدر فى خمسة أجزاء.

وسوف يباشر بطبع القسم الثانى منه ، وهو عازم على متابعة المهمة والاستمرار فى طبع بقية المجلدات طبعة حروفية محققة مخرجة إن شاء الله ، وفقه الله تعالى وأخذ بناصره.

وطبع هذا المجلد أيضا بقسميه معربا ، عربه بتلخيص السيد على الميلانى حفظه الله ، فصدر فى أربعة أجزاء فى عام 1405 باسم «خلاصة عبقات الأنوار» مع إلحاق مستدرک عليه ذكر فيه 189 عالما وراويا رووا هذا الحديث ممن لم يذكروا فى

الأصل ، مع تراجمهم وتوثيقهم وفق منهج المؤلف فى الأصل.

كما ويطبع الآن تعريب هذا القسم - مجلدى حديث الغدير - بتعريب السيد هاشم الأمين الحسينى نجل المغفور له الأمين العاملى سيد الأعيان ، فقد عربه بكامله من دون حذف ، ولا تلخيص شئ ، وها هو الآن تحت الطبع ولما يصدر بعد.

ثم إن المحدث الورع الشيخ عباس القمى - المتوفى سنة 1359 - لخص هذا القسم من عبقات الأنوار - قسم حديث الغدير - بمجلديه وهذبه ورتبه وسماه «فيض القدير بما يتعلق بحديث الغدير» وفرغ منه فى النجف الأشرف سنة 1321 ه ، وبقى مخطوطا زهاء خمسة وثمانين عاما إلى أن قيض الله له زميلنا الفاضل الشيخ رضا الاستادى فسعى فى تخريجه ، ثم نشره ، وصدر عن مؤسسة «در راه حق» فى قم سنة 1406 ، فى 462 صفحة.

المجلد الثانى

وهو يتناول البحث عن حديث المنزلة ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام : «ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى».

أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما من الحفاظ فى الصحاح والسنن والمسانيد ، وفى الاستيعاب : «هو من أثبت الآثار وأصحها» وقد جاوز حد التواتر ، حتى أن محدثا واحدا من أعلام القرن الخامس ، وهو الحافظ أبو حازم العبدوئى قال : «خرجت هذا الحديث بخمسة آلاف طريق».

فتناول مؤلف العبقات هذا الحديث على غرار المجلد السابق فجمع ما أمكنه من أسانيده وطرقه ونصوص الأعلام بتواتره وما إلى ذلک ، ثم تكلم عن معناه ودلالته على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ، وبسط القول فى وجوه دلالته بدراسة شاملة وبحث مستوفى ، وقد طبع على عهد المؤلف فى لكهنو بالهند فى سنة 1295 على الحجر فى 977 صفحة بالحجم الكبير.

ثم أعادت مؤسسة «نشر نفائس المخطوطات» فى أصفهان طبعه بالأفست مع تصغير حجمه فى مطبعة نشاط بأصفهان فى سنة 1406 وذلک بمناسبة مرور مائة عام

على وفاة مؤلفه رحمه الله ، وذلک برعايـة العلامة المحقق السـيد محمد على الروضاتى دام فضـله ، فأشـرف على طبعه ، وقدم لـم مقدمة ، وعمل له فهرسا لعناوين بحوثه وقائمة بمصادره ، فجزاه الله خيرا.

المجلد الثالث

فى حـديث الولايـة ، وهو قوله صـلى الله عليه وآله : «إن عليـا منى وأنـا منه ، وهو ولى كـل مؤمن من بعـدى» فتنـاوله بـالبحث المسـتوفى والدراسة الشاملة ، إسـنادا ودلالة ، وأثبت دلالته بوضوح على خلافة أمير المؤمنين عليه السـلام ، وأنه من النصوص الواردة على اسـتخلافه على غرار ما تقدم.

طبع بالهند فى حياة المؤلف فى سنة 1303 طبعة حجرية فى 585 صفحة بالحجم الكبير.

المجلد الرابع

حول حديث الطير ، وهو قوله صلى الله عليه وآله – لما أهدى إليه مشوى – :

«اللهم ائتنى بأحب خلقک إليک يأكل معى من هذا الطير» فجاء على عليه السلام وأكل معه.

فتكلم عن الحديث وطرقه وأسانيده ووجوه دلالته بدراسة شاملة منقطعة النظير على غرار ما تقدم منه رحمه الله.

وطبع فى جزءين فى 512 و 224 صفحة بالحجم الكبير على الحجر بالهند فى لكهنو سنة 1306 ه.

المجلد الخامس

حول حديث مدينة العلم ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : «أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

فتكلم المؤلف رحمه الله – على عادته – عن الحـديث إسـنادا ومتنا ، وتناوله بالبحث من كل جوانبه ، واسـتعرض وجوه دلالته على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام بما لا مزيد

عليه ، وهو أيضا فى قسمين ، قسم يخص أسانيد الحديث وما يحوم حوله من بحوث ، وقسم يخص دلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، ووجوه الاستدلال به ، والإجابة على النقود الموردة وتزييفها ، ودحض كل الشبهات والشكوک والأوهام ، وقد طبعا بالهند فى لكهنو على الحجر ، فالقسم الأول طبع سنة 1317 ، فى 745 صفحة بالحجم الكبير ، والقسم الثانى طبع هناک سنة 1327 ، فى 600 صفحة.

المجلد السادس

حول حديث التشبيه ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : «من أراد أن ينظر إلى آدم فى علمه ، وإلى نوح فى فهمه ، وإلى إبراهيم فى خلقه ، وإلى موسى فى مناجاته ، وإلى عيسى فى سنته ، وإلى محمد فى تمامه وكماله ، فلينظر إلى على بن أبى طالب».

ويسمى «حديث الأشباه» وألفاظه مختلفة وطرقه كثيرة ، راجع الغدير 3 : 355. وتناوله المؤلف رحمه الله بالبحث المستوفى والدراسة الشاملة إسنادا ومتنا ودلالة ، تطرق فيه إلى فوائد كثيرة ، ودفع الشبهات وأزال الشكوک شأن سائر مجلدات الكتاب.

وطبع على عهد المؤلف فى لكهنو سنة 1301 على الحجر فى قسمين ، فى 456 و 248 صفحة بالحجم الكبير.

المجلد السابع

حديث المناصبة ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : «من ناصب عليا الخلافة فهو كافر» وهذا المجلد لم يتم تأليفه فلم يطبع.

المجلد الثامن

حديث النور ، وهو قوله صلى الله عليه وآله : «كنت أنا وعلى نورا بين يدى الله عزوجل قبل أن يخلق الله آدم ...».

فذكر مصادر الحديث وأسانيده والحفاظ المخرجين له المخبتين به وطرقهم ، ثم تناول وجوه دلالة الحديث وما يلزمها من بحوث قيمة.

وقد طبع على عهد المؤلف فى عام 1303 فى لكهنو بالهند على الحجر ، ويقع فى 786 صفحة بالحجم الكبير.

وهـذا المجلدات الخمسة من الثالث إلى الثامن - ما عدا السابع - أعادت طبعها بالأفست مدرسة الإمام المهدى عليه السـلام فى قم سـنة 1406 ه ، بمناسبة مرور قرن على وفاة المؤلف.

المجلد التاسع

فى حـديث الرايـة ، وهو قوله صـلى الله عليه وآله فى يوم خيبر : «لأعطين الرايـة غـدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه».

وهو حديث متفق عليه ، مخرج فى الصـحيحين وفى سائر الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم ، وله طرق لا يحويها عد ، قد جاوزت حد التواتر.

المجلد العاشر

فى قوله صلى الله عليه وآله : «على مع الحق والحق مع على».

المجلد الحادى عشر

فى قوله صـلى الله عليه وآله : «إن منكم من يقاتـل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله ... ولكن خاصف النعل» وكان قـد أعطى عليا نعله يخصفها.

وهذه المجلدات الثلاث لم تبيض فى عهد المؤلف فلم تر النور.

محاولات تعريب الكتاب

حيث أن كتاب «تحفة اثنى عشـريه» كان بالفارسية فالردود عليه أيضا كانت فارسية ومنها هذا الكتاب «عبقات الأنوار فى إثبات إمامة الأئمة الأطهـار» الـذى هو فى الرد على البـاب السـابع منه فإنه فارسـى التأليف وإن كانت العربيـة تطغى على الجانب الفارسـى منه من نصوص الأحاديث والتواريخ والتراجم وأقوال العلماء وما إلى ذلك كلها ذكرها بالعربية ومع كل هذا فقد قامت محاولات لتعريب الكتاب

بكامله وعرفنا منهم ثلاثة :

1 – السيد محسن نواب بن السيد أحمد اللكهنوى ، المولود سنة 1329 ، والمهاجر إلى النجف الأشرف لطلب العلم فقام هناك بهذه المهمة وأتم تعريب وتلخيص عدة مجلدات منه.

2 – السيد على بن السيد نور الدين الميلانى حفظه الله ، تصدى لتعريب الكتاب مع حذف المكررات وأنهى العمل أو كاد ، وطبع من ذلک حتى الآن تسعة أجزاء باسم «خلاصة عبقات الأنوار» وسوف يصدر بقية الكتاب تباعا فى عدة أجزاء أخرى إن شاء الله.

3 – السيد هاشم الأمين العاملى نجل المغفور له السيد محسن الأمين العاملى – مؤلف «أعيان الشيعة» – حفظه الله فقد بدأ بتعريب الكتاب بكامله من دون حذف أو تلخيص وقد أنجز تعريب المجلد بقسميه وهو تحت الطبع أيضا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

نفس الأمر

الشيخ حسن حسن زاده الآملى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن له الخلق والأمر تبارک الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من اصطفاهم على العالمين سيما على سيدهم وآله آل ياسين ، ثم الصلاة والسلام علينا وعلى جميع عباد الله الصالحين.

وبعد ، فهذه وجيزة عزيزة ، تبحث عن نفس الأمر ، وقد حدانى على تصنيفها ما أتقنه المحقق الطوسى فى المسألة السابعة والثلاثين من الفصل الأول من المقصد الأول من تجريد الاعتقاد ، وما أورده العلامة الحلى فى هذا المقام من كشف المراد.

فالحرى أن نصدرها بكلامهما أولا ، ثم نخوض فى نفس الأمر ثانيا ، مستمدين ممن له غيب السماوات والأرض وإليه يرجع الأمر كله.

قال المحقق الطوسى - قدس سره القدوسى - : «وإذا حكم الذهن على الأمور الخارجية بمثلها وجب التطابق فى صحيحه ، وإلا فلا ، ويكون صحيحه باعتبار مطابقته لما فى نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب».

وقال العلامة الحلى - رضوان الله تعالى عليه - : أقول : الأحكام الذهنية قد تؤخذ بالقياس إلى ما فى الخارج ، وقد تؤخذ لا بهذا الاعتبار. فإذا حكم الذهن على الأشياء الخارجية بأشياء خارجية مثلها ، كقولنا : الإنسان حيوان فى الخارج ، وجب أن تكون مطابقة لما فى الخارج ، حتى يكون حكم الذهن حقا ، وإلا لكان باطلا.

وإن حكم على أشياء خارجية بأمور معقولة ، كقولنا : الإنسان ممكن ، أو حكم

نفس الأمرالشخ حسن حسن زاده الآملى

ص: 62

على الأـمور الذهنيـة بأحكـام ذهنيـة كقولنـا : الإمكان مقابل للامتناع ، لم تجب مطابقته لما فى الخارج إذ ليس فى الخارج إمكان وامتناع متقابلان ، ولا فى الخارج إنسان ممكن.

إذا تقرر هـذا فنقول : الحكم الصـحيح فى هذين القسـمين لا يمكن أن يكون باعتبار مطابقته لما فى الخارج ، لما تقدم من أن الحكم ليس مأخوذا بالقياس إلى الخارج ، ولا باعتبار مطابقته لما فى الـذهن ، لأن الـذهن قد يتصور الكواذب ، فإنا قد نتصور كون الإنسان واجبا مع أنه ممكن.

فلو كان صـدق الحكم باعتبار مطابقته لما فى الـذهن ، لكان الحكم بوجوب الإنسان صادقا ، لأن له صورة ذهنيـة مطابقـة لهذا الحكم ، بل يكون باعتبار مطابقته لما فى نفس الأمر.

وقـد كان فى بعض أوقات اسـتفادتى منه – رحمه الله – جرت هـذه النكتـة ، وسألته عنه معنى قولهم : إن الصادق فى الأحكام الذهنيـة هو باعتبار مطابقته لما فى نفس الأمر ، والمعقول من نفس الأمر إما الثبوت الذهنى أو الخارجى ، وقد منع كل منهما ها هنا.

فقال – رحمه الله – : «المراد بنفس الأمر هو العقل الفعال ، فكل صورة أو حكم ثابت فى الذهن مطابق للصور المنتقشة فى العقل الفعال ، فهو صادق ، وإلا فهو كاذب».

فأوردت عليه أن الحكماء يلزمهم القول بانتقاش الصور الكاذبة فى العقل الفعال ، لأنهم اسـتدلوا على ثبوته بالفرق بين النسيان والسهو ، فإن السـهو هو زوال الصورة المعقولـة عن الجوهر العاقـل ، وارتسامها فى الحافظ لها ، والنسـيان هو زوالها عنهما معا ، وهـذا يتأتى فى الصور المحسوسة ، أما المعقولة فإن سـبب النسـيان هو زوال الاستعداد بزوال المفيد للعلم فى باب التصورات والتصديقات ، وهاتان الحالتان قد تعرضان فى الأحكام الكاذبة ، فلم يأت فيه بمقنع.

وهذا البحث ليس من هذا المقام ، وإنما انجر الكلام إليه ، وهو بحث شريف لا يوجد فى الكتب.

فنقول : الأمر فى معرفة نفس الأمر مبتن على أمور :

أحدها : مرادهم من كلمتى النفس والأمر ، وغرضهم من الإضافة ، وتركيب

العبارة ، والأقوال التى قيلت فى نفس الأمر.

ثانيها : المراد من «الخارج» فى قولنا : هذا يطابق الخارج ، وهذا لا يطابقه ، كالقضايا ، الصادقة والكاذبة ، والتحقيق فى المطابقة وعدمها.

ثالثها : بيان العقل الفعال ، ونحو كينونة الحقائق فيه ، واشتماله عليها.

فاعلم أن كلمة «النفس» بمعنى الذات ، و «الأمر» بمعنى الشئ ، وإطلاق النفس على الذات ، والأمر على الشئ ذائع نظما ونثرا ، فى منشآت أرباب القلم العربى ، ومحاوراتهم ومقاماتهم ، وقد أغنتنا الشهرة عن الإتيان بالأمثلة والاستشهاد بها.

على أن المعاجم اللغوية وحدها حجة على ذلك ، ولا حاجة للنقل. فنفس الأمر بمعنى ذات الشئ وحقيقته ، فالشئ الذى له حقيقة له نفسية بذاته ، وواقعية فى حد ذاته ، فهو موجود فى حد ذاته ، مع قطع النظر عن فرض فارض واعتبار معتبر.

يقول المحقق الطوسى مثلا فى شرح الفصل الثالث من النمط الثانى من الإشارات فى بيان أن المحدد للجهات على ما ذهب إليه المتأخرون من المشاء ما هذا لفظه :

«الأمر فى نفسه هو أن المحد الأول لا يكون إلا المحيط المطلق. يعنى أن حكم المحدد ، ومسألته النفسية الواقعية أنه لا يكون إلا المحيط المطلق. فنفس الأمر بمعنى الأمر فى نفسه ، فهما بمعنى واحد».

فنقول : إن تلك الواقعيات فى نظام الكون الأحسن الأتم هى صورة علمية نطلبها ، ونبحث عنها ، ونقيم البرهان عليها ، فإذا حصلت لنا صرنا عالمين بها ، فيتفرع عليها نتائج حقة ، نستفيد بها فى شؤون أمورنا الدنيوية والأخروية ، لا تتغير عن حقائقها بفرض فارض ، وتصور متصور ، واعتبار معتبر. مثلا : الأربعة زوج ، والانسان ممكن ، والجسم المتناهى متشكل ، أحكام واقعية نفسية ، لا فرضية اعتبارية ، يترتب عليها نتائج علمية حقيقية. بخلاف القول بأن الأربعة فرد - مثلا - فإنه لا نفسية له أصلا ، وهكذا غيره من الكواذب الأخرى ، فنفس الأمر عبارة عن وجود أصيل قويم لا يتطرق إليها بطلان ، بل هى متن من متون الأعيان ، وتخم (1) من تخوم الضرورة والبرهان ، أى حد من

1- (1) تخم كلمة تستعمل نادرا بمعنى الحد ، وتخوم بمعنى حدود ، وما بعدها مفسر لها

حدودهما ، وأصل من أصولهما الثابتة أزلا وأبدا ، سواء كان ذلک الوجود فی الخارج أو فی الذهن.

والأقوال الأخری فی نفس الأمر ستعلمها أیضا ، وسیأتی البحث عن تحقیق الخارج أیضا.

وبذلک المعنی المحرر ، قال المتأله السبزواری فی الحکمة المنظومة :

بحد ذات الشئ

نفس الأمر حد

ثم فسره بقوله : «أی حد وعرف نفس الأمر بحد ذات الشئ. والمراد بحد الذات - هنا - مقابل فرض الفارض ، ویشمل مرتبة الماهیة والوجودین الخارجی والذهنی ، فکون الإنسان حیوانا فی المرتبة ، وموجودا فی الخارج ، أو الکلی موجودا فی الذهن ، کلها من الأمور - النفس الأمریة - إذ لیست بمجرد فرض الفارض کالانسان جماد. فالمراد بالأمر هو الشئ نفسه ، فإذا قیل : الأربعة فی نفس الأمر کذا ، معناه أن الأربعة فی حد ذاتها کذا ، فلفظ الأمر - هنا - من باب وضع المظهر موضع المضمر» (1).

وأما العقل الفعال ، فالکلام الحق ، والقول الصدق - فیه - هو ما أفاده الشیخ - قدس سره - فی کتبه الثلاثة الآتی ذکرها من إطلاقات العقل الفعال علی المعلول الأول ، وعلی العقل العاشر ، وعلی کل واحد من العقول المفارقة.

قال فی التعلیقات : «المعلول الأول ، وهو العقل الأول إمکان وجوده له من ذاته لا من خارج» (2).

وقال فی الفصل الثالث من المقالة التاسعة من إلهیات الشفاء «وکان عددها - یعنی عدد المفارقات - عشرة بعد الأول تعالی ، أولها العقل المحرک الذی لا یتحرک - إلی قوله - : وکذلک حتی ینتهی إلی العقل الفائض علی أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضی ، ونحن نسمیه العقل الفعال» (3).

وقال فی الفصل الخامس من المقالة الثالثة من کتابه فی المبدأ والمعاد : «ولما کان کل ما یخرج من القوة إلی الفعل یخرج بسبب مفید له ذلک

1- 1. الحکمة المنظومة : 49.

2- 2. التعلیقات : 100 ، الطبعة الأولی.

3- (4) الشفاء 2 : 264 ، الطبعة الأولی

الفعل. وينتقش صورة فى شـمع ، عما ليس له تلک الصورة وشـئ يفيد كمالا فوق الذى له ، فيجب أن تخرج هذه القوة إلى الفعل بشئ من العقول المفارقة المذكورة ، أما كلها ، وأما الأقرب إليها فى المرتبة ، وهو العقل الفعال.

وكل واحـد من العقول المفارقـة عقل فعال ، لكن الأقرب منا عقل فعال بالقياس إلينا. ومعنى كونه فعالا أنه فى نفسه عقل بالفعل ، لا أن فيه شيئا هو قابل للصورة المعقولة ، كما هو عندنا ، ولا أن فيه شيئا هو كمال ، بل ذاته صورة عقلية قائمة بنفسها ، وليس فيها شئ مما هو بالقوة ، ومما هو مـادة البتـة. فهى عقـل وتعقـل ذاتهـا ، لأن ذاتها أحـد الموجودات ، فهى عقل لـذاته ومعقول ، لأنها موجودات من الموجودات المفارقـة للمـادة ، فلا يفارق كونها عقلا كونها معقولا ، ولا كونها هـذا العقل كونها هـذا المعقول. فأما عقولنا فيفترق فيها ذات ، لأن فيها ما بالقوة. فهذا أحد معانى كونه عقلا فعالا.

وهو أيضا عقل فعال بسبب فعله فى أنفسنا وإخراجه إياها عن القوة إلى الفعل.

وقياس العقل الفعال إلى أنفسنا قياس الشمس إلى أبصارنا ، وقياس ما يستفاد منه الضوء المخرج للحس من الحس بالقوة إلى الحس بالفعل ، والمحسوس بالقوة إلى المحسوس بالفعل» (1).

أقـول : القـول بقبـول النفس الصـور المحسوسـة والمعقولـة غير مقبول فى الحكمـة المتعاليـة ، لأـنه مبنى على أن النفس تنفعـل عن صور المحسوسات والمعقولات ، وأما الحكمـة المتعالية فحاكمة بأن النفس تنشـئ الصور فى مرحلة ، وأخرى على النحو الذى فوق الانشاء على ما هو مقرر فى محله ، ومعلوم لأهله ، وقد استوفينا البحث عنه فى كتابنا «دروس اتحاد العاقل بالمعقول».

واعلم أن فى المقام وجها آخر دقيقا جدا فى معنى العقل فعال - يرزق بنيله من وفق له - وهو ما أفاده المتأله السبزوارى بقوله :

«فى دفع إشـكال صـيرورة العقل الهيولانى عقلا بالفعل ، من أن الحقيقة المحمدية عند أهل الذوق من المتشـرعة وصلت فى عروجها إلى العقل الفعال وتجاوزت

1- (5) المبدأ والمعاد : 98 ، الطبعة الأولى

عنه ، كما قال : بعض الأشعة منها بل من هو هى بوجه ، وروح القدس فى جنان الصاقورة ذاق من حدائقنا الباكورة. وقد قرر أن العقول الكلية لا حالة منتظرة لها ، فكيف يتحول الروح النبوى الختمى صلى الله عليه وآله من مقام إلى مقام؟

فالجواب : إن مصحح التحولات هو المادة البدنية ، ففرق بين العقل الفعال الذى لم يصادف الوجود الطبيعى ، وبين العقل الفعال المصادف له ، فالأول له مقام معلوم ، والثانى يتخطى إلى ما شاء الله ، كما قال صلى الله عليه وآله : (لى مع الله ...) الحديث ، فما دام البدن باقيا كان التحول جائزا» (1).

قوله : بعض الأشعة منها «، هو الإمام العسكرى عليه السلام ، كما صرح به قدس سره - فى النبراس (2). ثم من هذا الوجه ، من معنى العقل الفعال يعلم وجه ما قالوا فى معنى نفس الأمر أنها قلب الإنسان الكامل.

ثم إن روايات باب «إن الأئمة عليهم السلام يزدادون فى ليلة الجمعة» - من حجة الكافى - وكذا روايات الباب الذى بعده «لولا أن الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفذ ما عندهم» ونظائر ما فى هذين البابين من الروايات الأخرى يعلم مفادها من هذا التحقيق الأنيق فى العقل الفعال وبيان الفرق المذكور.

واعلم أنهم أطلقوا العقل الفعال على رب النوع الإنسانى أيضا. وأرباب الأنواع هى العقول الكلية المرسلة أيضا. والأرباب تسمى بالمثل الإلهية أيضا ، وفى الصحف العرفانية تسمى بالأسماء الإلهية ، كما صرح به العلامة القيصرى فى شرح الفص الموسوى من شرحه على نصوص الحكم قال : «حقائق الأسماء الإلهية هى الأرباب المتكثرة».

وكذا فى مصباح الأنس ، حيث قال : العلامة ابن الفنارى : «عبر عن الأسماء بالمثل الإفلاطونية».

وتعليقتنا فى المقام على المصباح هكذا : أرباب الأنواع - عند أفلاطون وأشياعه - مثل نورية ، وهى عند العارفين أسماؤه تعالى ، فإن كل نوع تحت اسم ، وهو

1- 1. التعليقة على الفصل السادس والعشرين من المرحلة العاشرة من الأسفار فى العقل والمعقول 3 : 636 و 473 ، الطبعة الثانية.
2- (7) النبراس : 4 ، الطبعة الأولى

عبد ذلک الاسم ، مثلا إن الحيوان عبد السميع والبصير ، والفلک عبد الرفيع الدائم ، والانسان عبد الله.

والإشراقيون قائلون : بأن کل رب من أرباب الأنواع مربوب اسم من أسماء الله ، فمآل الإشراقی والعارف واحد لأن الأمر ينتهی بالآخرة إلی الأسماء ، فتبصر! ثم إن التسمية بالعبدية بلحاظ غلبة بعض الأسماء علی غيره ، کما فی المصباح أيضا (1) وتفصيل هذه المباحث يطلب فی رسالتنا فی المثل الإلهية.

وقد أفاد المتألّه السبزواری فی شرح الاسم الشريف «يا من له الخلق والأمر» بقول : «أی له عالم المقارنات وعالم المفارقات. إنما سمی المفارق أمرا إذا يکفی فی إيجاده مجرد أمر الله تعالی ، بلا حاجة إلی مادة وصورة واستعداد وحرکة. أو لأنه حيث لا ماهية له - علی التحقيق - فهو عين أمر الله فقط ، يعنی کلمة کن فلم يکن هناک يکون - إلی قوله - ولما کان الأمر بهذا الاصطلاح يطلق علی المفارق حد نفس الأمر بالعقل الفعال عند بعض الحکماء» (2).

وقد أفاد هذا المضمون فی شرح الحکمة المنظومة (3).

وبما حررنا فی نفس الأمر تعلم أن الأسماء موضوعة للمعانی النفس الأمرية ، ثم يطلق علی مراتب تنزلاتها أيضا ، کما يطلق العالم عليه تعالی وعلی الإنسان.

واعلم أن الشيخ استدل فی الفصل الثالث عشر من النمط الثالث من الإشارات علی إثبات العقل الفعال بأنه مخرج النفوس من النقص إلی الکمال ، لأنه يفيض المعقولات عليه ، وبأنه المرتسم بالصورة المعقولة أی الخزانة الحافظة لها ، فانسحب الکلام إلی البحث عن الذهول والنسيان.

وقال المحقق الطوسی فی الشرح : «يريد إثبات العقل الفعال ، وبيان کيفية إفاضة المعقولات علی النفوس الإنسانية - إلی أن قال فی نتيجة الکلام - فإذن يجب أن يکون شئ غيرها - يعنی غير الجسم والقوی الجسمية - بالذات ترتسم فيه المعقولات ، ويکون هو خزانة حافظة لها - إلی قوله - فإذن هاهنا موجود مرتسم بصور جميع

1- 1. أنظر المصباح : 148.

2- 2. شرح الأسماء : 227 ، الفصل السابع.

3- (10) أنظر شرح الحکمة المنظومة : 50

المعقولات بالفعل ، ليس بجسم ولا جسمانى ، ولا بنفس ، ، وهو العقل الفعال».

غرضنا من نقل كلامهما هذا هو إطلاق العقل الفعال على الموجود المفارق الذى هو مخرج النفوس ، بلا وصفه بالعاشر - وإن وصفوه فى عباراتهم الأخرى به - وذلک الوصف بلحاظ تعلقه بالنفوس ، كما سمى بعقل العالم الأرضى.

وقد سلكوا لإثباته مناهج ، وذكرها صدر المتألهين بهذا العنوان :

«تبصرة تفصيلية ، المناهج لإثبات هذا الموجود المفارق القدسى المتوسط فى الشرف والعلو بينه تعالى وبين عالم الخلق الواسط لإفاضة الخير والجود على الدوام كثيرة ...» (1).

وقد نقل ثلاثة عشر منهجا والحادى عشر منها وهو كلام المحقق الطوسى المنقول من رسالته المعمولة فى ذلک ، ونسختان منها موجودة عندنا ، وقد طبعت فى مجموعة رسائله (2) ، والثالث عشر منها هو المنهج الذى سلكه هو.

والأول من تلک المناهج هو طريق النبوة والإلهام ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «أول ما خلق الله العقل» ، وقوله : «أول ما خلق الله القلم» ، ونحوهما.

والثانى منها : منهج امتناع الكثير عن الواحد ، فيجب أن يكون أقرب الأشياء منه تعالى ذاتا واحدة بسيطة بالضرورة.

والثالث منها : سبيل الإمكان الأشرف.

والرابع منها : المناسبة الذاتية بين العلة التامة ومعلولها.

والخامس منها : منهج إخراج ما بالقوة إلى ما بالفعل للنفوس.

والسادس منها : طريق ازدواج الهيولى بالصورة ، فلا بد من عاقد لهما وهو الأصل المفارق.

والسابع منها : طريق الحركة الجوهرية ، فلا بد من جامع وحافظ لوحدتها وهو الجوهر العقلى.

والثامن منها : منهج الأشواق ، والأغراض ، والشهوات ، وميول الأشياء إلى كمالاتها ، فلا بد أن يكون لها غاية كمالية عقلية ، فهى عقول البتة.

1- 1. ذكرها فى الفصل الثامن من الموقوف التاسع من إلهيات الأسفار 3 : 168 - 172 ، الطبعة الأولى.

2- (12) أنظر : ص 79 منها

والتاسع منها : منهج كفاية الإمكان الذاتى للأنواع المحصلة التى لا يفتقر فيضانها نوعا ولا شخصا عن المبدأ الواهب إلى إمكان استعدادى غير إمكانها الذاتى.

والعاشر منها : سبيل الحركات الفلكية ، فإن حركاتها الدورية توجب لها نفوسها ، وللنفوس عقولا.

والحادى عشر منها : مطابقة الأحكام الصادقة الحاصلة فى هذا الأذهان لما فى نفس الأمر.

والثانى عشر منها : مسلك التمام ومقابله ، فإن الأشياء بحسب الاحتمال العقلى إما تام أو ناقص ، والتام إما فوق التمام – وهو الواجب سبحانه – أو لا كالعقل.

والناقص إما مستكف بذاته – وهى النفوس المستكفية كالنفوس الفلكية ، والوسائط البشرية الكاملة – ، أو مستكف بما لا يخرج عن قوام ذاته ، كنفوس البشرية غير الكاملة ، أى النفوس الناقصة ، أوليس بمستكف كالعنصريات ، فإنها ناقصة محضة ، فلا بد إذن من موجود تام ، ليكون متوسطا فى إيصال الفيض بين ما هو فوق التمام ، وبين ما هو ناقص أو مستكف ، وهو العقل.

والثالث عشر منها ، من جهة إثبات الخزانة للمعقولات كما قال سبحانه : «وإن من شئ إلا عندنا خزائنه» (1) ، وكقوله تعالى : «ولله خزائن السماوات ...» (2) وأقول : إن لنا منهجا آخر ، وهو منهج تجدد الأمثال ، فإنه يعطى إثبات مفارق مفيض الصور على ما حررنا فى رسائلنا الأخرى.

والمقام يناسب نقل المنهج الحادى عشر ، وهو رسالة المحقق نصير الدين الطوسى – فى إثبات نفس الأمر – أى ذلك العقل الفعال كما قال صدر المتألهين فى الموضع المذكور من الأسفار : الحادى عشر من منهج الأحكام الصادقة الحاصلة فى هذه الأذهان ، لما فى نفس الأمر ، وقد تصدى المحقق الطوسى – رحمه الله – لسلوك هذا المنهج ، وعمل فى بيانه رسالة.

أقول : الرسالة فى الحقيقة تحرير ما أفاده الشيخ الرئيس فى الفصل الثالث عشر من النمط الثالث من الإشارات وهى ما يلى :

1– 1. الحجر : 21.

2– (14) المنافقون : 7

بسم الله الرحمن الرحيم

«إعلم إنا لا نشک فی کون الأحکام الیقینیة التی تحکم بها أذهاننا - مثلا - کالحکم بأن الواحد نصف الاثنین ، أو بأن قطر المربع لا یشارک ضلعه ، أو یحکم به مما لم یسبقه إلیه ذهن أصلا - بعد أن یکون یقینیا - مطابقة لما فی نفس الأمر.

ولا نشک فی أن الأحکام التی یعتقدها الجهال بخلاف ذلک - کما لو اعتقد معتقد أن القطر یشارک الضلع أو غیر ذلک - غیر مطابقة لما فی نفس الأمر.

ونعلم یقینا أن المطابقة لا یمکن أن تتصور إلا بین شیئین متغایرین بالتشخص ، ومتحدین فیما تقع به المطابقة ، ولا شک فی أن الصنفین المذکورین من الأحکام مشترکان فی الثبوت الذهنی ، فإذا یجب أن یکون للصنف الأول منهما دون الثانی ثبوت خارج عن أذهاننا ، تعتبر المطابقة بین ما فی أذهاننا وبینه ، وهو الذی یعبر عنه بما فی نفس الأمر.

فتقول : ذلک الثابت الخارج إما أن یکون قائما بنفسه أو متمثلا فی غیره ، والقائم بنفسه یکون إما ذا وضع أو غیر ذی وضع ، والأول محال.

أما أولا - فلأن تلک الأحکام غیر متعلقة بجهة معینة من جهات العالم والأشخاص ، ولا بزمان معین من الأزمنة ، وکل ذی وضع متعلق بها فلا شئ من تلک الأحکام بذی وضع.

لا یقال : إنها تطابق الأوضاع ، لا من حیث هی ذوات أوضاع ، بل من حیث هی معقولات ، ثم إنها تفارق الأوضاع من حیثیة أخری ، کما یقال فی الصور المرتسمة فی الأذهان الجزئیة أنها کلیة باعتبار ، وجزئیة باعتبار آخر.

لأنا نقول : الصور الخارجیة المطابق بها إذا کانت کذلک قائمة بغیرها ، وفی هذا الفرض کانت قائمة بنفسها ، هذا خلف.

وأما ثانیا - فلأن العلم بالمطابقة لا یحصل إلا بعد الشعور بالمطابقین ، ونحن لا نشک فی المطابقة مع الجهل بذلک الشئ من حیث کونه ذا وضع.

وأما ثالثا - فلأن الذی فی أذهاننا من تلک الأحکام إنما ندرکه بعقولنا ، وأما ذوات الأوضاع فلا ندرکها إلا بالحواس أو ما یجری مجری الحواس ، والمطابقة بین

المعقولات والمحسوسات من جهة ما هى محسوسات محال.

والثانى هو أن يكون ذلک القائم بنفسه غير ذى وضع ، وهو أيضا محال ، لأنه قول بالمثل الإلهية.

وأما إن كان ذلک الخارج المطابق به متمثلا فى غيره فينقسم أيضا إلى قسمين ، وذلک لأن ذلک الغير إما أن يكون ذا وضع أو غير ذى وضع ، فإن كان ذا وضع كان المتمثل فيه مثله ، وعاد المحال المذكور فيبقى القسم الآخر ، وهو أن يكون متمثلا فى شئ غير ذى وضع.

ثم نقول : ذلک المتمثل فيه لا ـ يمكن أن يكون بالقوة ، وإن كان بعض ما فى الأذهان بالقوة ، وذلک لامتناع المطابقة بين ما هو بالفعل أو يمكن أن يصير وقتا ما بالفعل ، وبين ما هو بالقوة. وأيضا لا يمكن أن يزول أو يتغير أو يخرج إلى الفعل بعد ما كان بالقوة ، ولا فى وقت من الأوقات ، لأن الأحكام المذكورة واجبة الثبوت أزلا وأبدا من غير تغيير ، واستحالة ، ومن غير تقييد بوقت ومكان ، فواجب أن يكون محلها كذلک ، وإلا فأمكن ثبوت الحال بدون المحل.

فإذا ثبت وجود موجود قائم بنفسه فى الخارج غير ذى وضع ، مشتمل بالفعل على جميع المعقولات التى لا يمكن أن يخرج إلى الفعل ، بحيث يستحيل عليه وعليها التغيير والاستحالة والتجدد والزوال ، ويكون هو وهى بهذه الصفات أزلا وأبدا.

وإذا ثبت ذلک فنقول : لا يجوز أن يكون ذلک الموجود هو أول الأوائل ، أعنى واجب الوجود لذاته عزت أسماؤه.

وذلک لوجوب اشتمال ذلک الموجود على الكثرة التى لا ـ نهاية لها بالفعل ، وأول الأوائل يمتنع أن يكون فيه كثرة ، وأن يكون مبدأ أولا للكثرة ، وأن يكون محلا قابلا لكثرة تتمثل فيه.

فإذا ثبت وجود موجود غير الواجب الأول تعالى وتقدس بهذه الصفة ونسميه بعقل الكل ، وهو الذى عبر عنه فى القرآن المجيد ، تارة باللوح المحفوظ ، وتارة بالكتاب المبين ، المشتمل على كل رطب ويابس ، وذلک ما أردنا بيانه. والله الموفق والمعين».

أقول : قوله : «إنا لا نشک فى كون الأحكام اليقينية ...» فلها نفسية ، وما هى إلا العلوم والأنوار الوجودية فى كل موطن ونشأة على سبيل الحقيقة والرقيقة ،

فالحقيقة هى النشأة العالية ، والرقيقة هى النشأة الظلية.

قوله : «بين شيئين متغايرين بالتشخص» ، والتحقيق إن التغاير إنما بحسب الحقيقة والرقيقة ، وقد دريت أن الأسماء موضوعة للمعانى (النفس الأمرية) ثم يطلق على مراتب تنزلاتها. فتبصر!

قوله : «وهو أيضا محال لأنه قول بالمثل الإلهية» ، القول بالمثل الإلهية حق على ما حققنا البحث عنها فى رسالتنا فيها ، وإن هى إلا الأسماء الكلية المسماة بالخزائن الإلهية ونحوها من الأسماء الحسنى لا كما توهموها وتفوهوا ببطلانها.

قوله «باللوح المحفوظ» ، بل الحق أن كل مرتبة عالية من الوجود الصمدى - الذى هو الأول والآخر والظاهر والباطن - قلم ، ومرتبته الظلية لوح. والكتاب المبين له مراتب ومظاهر ، ولا ننكر أن الحقائق النورية العلمية لها نفسية فى كل واحد منها بحسبها. والمطابقة ، والصدق والحق على أصالتها بقية أيضا بحسبها ، فإنها سنة الله «فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا» (1).

وأما قول العلامة الحلى : «وقد كان فى بعض أوقات استفادتى منه - إلى قوله - فلم يأت فيه بمقنع ، (وفى بعض النسخ : بمشبع)» ، فقد قال المتأله السبزوارى عند نقل صاحب الأسفار هذا المطلب من هذا الكتاب ، أعنى كلام العلامة فى شرح التجريد ، ما هذا لفظه :

«قوله : (فلم يأت بمشبع) ، لعل الوقت لم يكن مقتضيا للإشباع فى إفشاء بعض الأسرار كما ستسمعه من المصنف فى محله ، وإلا فالمحقق الطوسى أجل شأنا من أن يعجز ذلك» (2).

وأقول : ما أفاده المتأله السبزوارى حرى بالمحقق الطوسى ، ولا ينبغى أن يعترى جلالة شأنه فى حل دقائق الحقائق الحكمية وغيرها من غوامض الفنون الأخرى دغدغة ومجمجة.

ثم إنا نأتى بطائفة مما حررناه فى تعاليقنا على تمهيد القواعد فى شرح قواعد التوحيد - للمحققين التركة وابن التركة - ثم نتبعها بما حققه العارف القيصرى فى

1- 1. فاطر : 43.

2- 2. التعليقة على آخر الموقف التاسع من إلهيات الأسفار 3 : 172 ، الطبعة الأولى.

شرحه على فصوص الحكم ، وصدر المتألهين فى الموضع المذكور من الأسفار وغيرهما فى نفس الأمر ، ونحقق الحق بحول من بيده الخلق والأمر فنقول :

إن ما يتصوره العقل من الماهيات : قسم منها ما لا يكون لها تحقق إلا بحسب الفرض العقلى ، وهذا القسم فى نفسه قابلا لأن يلحقه الوجود ولا ـ تتفرع عليه مسائل علمية أبدا ، ولا يستنبط منها أحكام وأحوال واقعية ، ولا وجود لها إلا فى القوى المدركة فقط ، كالنسب والإضافات الاعتبارية المحضة مثلا ، والصور المختلقة التى من مخترعات الوهم ، ودعابات الخيال ، وتلفيقات المتصرفة كأنياب الأغوال ، والانسان ذى القرون والأذناب ، وهذا القسم يسمى عند المحققين من أهل التوحيد بالوجود الفرضى ، والأمور الاعتبارية معروضاتها ، فالفرض بمعنى الفرضيات المحضة والاعتباريات الصرفة التى أبت عناية الفاعل الحكيم أن تكسوها خلعة الوجود ، لعدم قابليتها ، لا لنقص الفاعل ، فإنه على كل شئ قدير.

وبذلک يعلم أن ما ذهب إليه الشيخ الإشراقى السهروردى فى آخر المقالة الرابعة من حكمة الاشراق ، وكذا القطب الشيرازى فى شرحه (1) ، من إثبات العالم المثال المنفصل بطريق الصور الخيالية ، خال عن التحقيق ، وإلا يلزم القول بإسناد اللغو والعبث إلى فعله سبحانه ، وإن كنا نعقد بذلک العالم ، أعنى المثال المطلق المنفصل ، نزولا وصعودا بطرق أخرى مبرهنة فى رسالتنا فى المثال.

ولنعد إلى ما كنا فيه فنقول :

هذا القسم ، أى الوجود الفرضى ، مما لا يبحث عنه فى العلوم الحقيقية لأنها ناظرة إلى معرفة الموجود الحقيقى ، وباحثة عنه وهذا لا حقيقة له.

وقسم منها ما يكون لها تحقق خارج الفرض والاعتبار ، أى لا يكون من الوجود الفرضى بمعنى القسم الأول ، بل هو متحقق مع قطع النظر عن ذلک الفرض الاعتبارى وهذا القسم يسمى عندهم بالوجود الحقيقى ، والموجود الحقيقى ، والوجود فى نفس الأمر ، والموجود فى نفس الأمر. وهو إما متحقق فى الخارج عن المشاعر ، أى الخارج عن القوى المدركة ، كالأعيان الموجودة فى الخارج ، وإما متحقق فى المشاعر ، والقوى

1- (17) لاحظ : ص 70 من الطبعة الأولى

المدركة كالوجودات الذهنية الحقيقية من النسب ، والإضافات الحقيقية ، والمعقولات الأولى ، وسائر ما يقع فى الدرجة الثانية من التعقل ، أى ليس من المعقولات الأولى ، فهى من المعقولات الثانية المنطقية. والقيد بالحقيقية لإخراج القسم الأول ، أى الوجود الفرضى الاعتبارى ، فهذا القسم أعنى الوجود الحقيقى على قسمين خارجى وذهنى.

ثم لما كان وعاء حصول القسم الأول مما يتصوره العقل – أى الوجود الفرضى – هو المشاعر ، وكذلك وعاء حصول القسم الثانى من الوجود الحقيقى ، أى الذهنى أيضا هو المشاعر ، يورد سؤال عن الفرق بينهما ، ويقال : فحينئذ يكون هذا القسم الثانى من الوجود الحقيقى هو أيضا من أقسام الوجود الفرضى ، ضرورة أن حصوله إنما هو فى القوى المدركة.

والجواب : أن القسمين كليهما – وإن كان ظرف حصولهما – هو المشاعر ، ولكن الأول منهما اعتبارى محض لا يكون قابلا للحوق الوجود إياه ، ولا تترتب عليه فائدة علمية ، ولا يحكم عليه بشئ إلا أنه من ملفقات المتصرفة ، ومختلقات المتخيلة بخلاف الثانى ، فإنه نسب ، وإضافات ، وصور حقيقية ، هى مرايا الأعيان الخارجية ، وروازنها ، وعناوينها ، وألسنتها ، وأظلالها ، وموضوعات لمسائل شتى ، علمية حقة تستنتج منها.

وهذا القسم هو الموجود الذهنى ، وهو من أقسام الموجود الحقيقى ، والموجود فى نفس الأمر.

فنفس الأمر أعم من الخارج ، لأنه كلما تحقق أمر فى الخارج تحقق فى نفس الأمر ، وكذلك كلما تحقق أمر فى الذهن تحقق أيضا نفس الأمر ، ولكن يمكن أن يتحقق الموجود الذهنى فقط ، ولا يتحقق الموجود الخارجى ، فحينئذ يتحقق أمر فى نفس الأمر فقط ، ولا يتحقق أمر فى الخارج كإنسانية زيد المعدوم فى الخارج ، فحيث أن زيدا معدوم فى الخارج لا تتحقق إنسانية المقيدة فيه ، وإن كانت متحققة فى الذهن.

ثم إن هاهنا سؤالا آخر ، وهو إن ما قررتم فى معنى نفس الأمر فما الفرق بين القضايا الصادقة والكاذبة ، لأن الصادق هو الذى له مطابق فى الخارج ، دون الكاذب ، فإذا لم تكن لإنسانية زيد المعدوم فى الخارج مطابق – بالفتح – فى الخارج أصلا فكما أن إنسانيته معدومة ، فكذلك حماريته معدومة فى الخارج ، فليس لهما مطابق فى الخارج ،

فكيف يحكم بصدق إنسانية زيد المعدوم فى الخارج ، وكذب حماريته ، فإن كانت الأولى صادقة فلتكن الثانية أيضا كذلک ، وإن كانت الثانية كاذبة فلتكن الأولى أيضا كذلک؟

والجواب عنه : إن قولهم : الصادق هو الذى له مطابق فى الخارج دون الكاذب ، لا يعنون بذلک الخارج ، الموجود العينى الخارجى ، المقابل للذهنى ، أى الخارج عن وعاء الذهن ، بل مرادهم من ذلک الخارج : هو الخارج عن اعتبار العقل ، أى الخارج عن الفرض العقلى الذى هو الوجود الفرضى المذكور.

فكل قضية لها مطابق بأحد قسمى الوجود الحقيقى ، فلها خارج ، فهى صادقة سواء كان ذلک الخارج عن الفرض العقلى المختلق خارج الذهن أو كان موجودا ذهنيا. فالخارج على هذا المعنى أعم من الخارج المقابل للوجود الذهنى ، فلا يلزم من عدم مطابق للخبر فى الخارج بالمعنى الأخص أن لا يكون له مطابق فيه بالمعنى الأعم.

فنقول إيضاحا : إن كل واحد من الصدق والكذب من أوصاف القضايا ومحمول عليها ، فالقضية إن كانت لفظية أو كتبية ، ولها مطابق فى وعاء الخارج ، المقابل للذهنى فصادقة وإلا فكاذبة ، وإن كانت ذهنية فإن كانت لها مطابق فى وعاء الذهن من المعانى الوجودية الحقيقية الذهنية التى هى خارج عن الفرض العقلى المختلق ، فهى صادقة ، وإلا فكاذبة.

فإن قلت : إن الضرورة قاضية بأن الموجود الحقيقى إما خارجى وإما ذهنى.

والخارجى شامل لجميع صور الحقائق الوجودية : من الواجب والممكن ، والذهنى أيضا شامل لجميع المعانى والصور الذهنية ، وليس وراء الوجودين أى الخارجى والذهنى أمر آخر يسمى بنفس الأمر حتى يحتاج إثباته إلى برهان.

قلنا : قد أجاب عنه بعضهم فى إثباته بما حاصله : إنه قد ثبت بالقوانين العقلية وجود العقل المفارق ، المشتمل على جميع المعقولات ، المسمى بالعقل الكل ، واللوح المحفوظ ، أما كونه كلا ، فلذلک الاشتمال ، وأما كونه لوحا ، فلأن كل صغير وكبير فيه مستطر ، وأما كونه محفوظا ، فلكونه ، محفوظا بالاسم الحافظ ، الحفيظ عن التغير ، والزوال ، والتبدل ، والبوار ، كما هو شأن جميع المجردات النورية ، وهذا العقل هو نفس الأمر للموجودات الحقيقية العينية والذهنية مطلقا.

فـأورد على هـذا الجواب بعض المتأخرين – نقضا – بالواجب تعالى ، والعقول ، وذلک لأن نفس الأمر لو کان بـذلک المعنى ، لکان نفس الأمر للموجودات الحقيقية التى دونه ، فيلزم أن لا يکون للواجب – وسائر العقول التى غير اللوح المحفوظ – وجود فى نفس الأمر.

ثم هذا البعض من المتأخرين حاول التحقيق فى معنى نفس الأمر ، وحاصـله أنه عبارة عن حقيقة الأشـياء بحسب ذواتها مع قطع النظر عن الأمور الخارجة عنها.

وشارح قواعد التوحيد ، صائن الدين على بن التركة ، اعترض عليه بأن هذا التحقيق إنما أفاد زيادة إجمال فى معنى نفس الأمر ، إلا أن يحمل کلام هذا البعض على مذهب المحققين من أهل التوحيد ، أعنى بهم أهل العرفان ، بأن أعيان الأشـياء بحسب ذواتها ثابتة فى ذاته الأحدية سبحانه بلا شوب کثرة ، ولذلک يسمونها بالأعيان الثابتة ، والفيلسوف يعبر عنها بالماهيات.

والأعيان الثابتة فى اصطلاح العارف من الممتنعات ، أى ممتنع تقررها وتمثلها – فى خارج ذات العالم بها – وإن کانت مظاهرها فى خارج الـذات موجودة بحسب اقتضائها ذلک ، فالأعيان الثابتـة ما شـمت رائحة الوجود قط ، أى وجودها الخارجى ، ولا تشـمها أبدا. فالأعيان فى ذاته الأحدية بوجوداتها الأحدية کالصور العلمية فى أصقاع نفوسنا الناطقة.

واعلم أن التمثل معناه لا يختص بالحقائق التى فى قوالب الأمثال والأشـباح ، حتى يستلزم الکثرة والتمايز فى ذاته الأحدية سبحانه وتعالى ، بل معناه يتناول الحقائق النوريـة ، المسـتکنة فى ذات العاقل ، المجتمعة فيها جمعا أحديا ، والصور المثالية القائمة بغيرها فى بعض مراتبه ، کالأشباح المجردة ، بالتجرد البرزخى ، القائمة بالنفس الناطقة فى مرتبة خيالها ، والخيال مظهر للأسم المصور ، ولذا جبلت على المحاکاة ، يقال : تمثل کذا عند کذا ، حضر منتصبا عنده بنفسه ، أو بمثاله (1).

وللانتصـاب فى التعريف شأن لأن العلم الحقيقى هو انتصاف المعلوم لـدى العالم ، ليس فيه اعوجاج ، ولـذلک فسـر الشـيخ الادراک فى الموضع المذکور من

1- (18) کما أفاده المحقق الطوسى فى شرحه على سابع الثالث من الإشارات : 76 ، الطبعة الأولى

الإشارات بقوله : «أن تكون حقيقته متمثلة عند المدرک» ، وفسر العناية بقوله : «تمثل النظام الكلى فى العلم السابق ...» (1).

فلنرجع إلى ما كنا فيه فنقول :

إن ذلک البعض المعترض إن أراد من قوله : إن نفس الأمر عبارة عن حقيقة الأشياء بحسب ذواتها ، مع قطع النظر عن الأمور الخارجة عنها ، إن قاطبة الأشياء لها وجود فى نفس الأمر ، بمعنى أن حقائقها العلمية ، أى أعيانها الثابتة بحسب ذواتها ، مع قطع النظر عن الأمور الخارجة عنها ، كائنة فى صقع الذات الأحدية ، فله وجه وجيه ، وإلا فلا يخلو من دغدغة.

ثم أفاد صائن الدين فى تمهيد القواعد فى بيان نفس الأمر على طريقة المحققين من أهل التوحيد والعرفان بقوله : نفس الأمر عبارة عما ثبت فيه الصور والمعانى الحقة - أعنى العالم الأعلى - الذى هو عالم المجردات ، ويؤيده إطلاق عالم الأمر على هذا العالم ، وذلک لأن كل ما هو حق وصدق من المعانى والصور لا بد وأن يكون له مطابق - بالفتح - فى ذلک ، كما يلوح تحقيقه من كلام معلم المشائين أرسطو ، فى (الميمر الثانى) من كتابه فى العلم الإلهى ، المسمى (باثولوجيا) بعد فراغه عن أن العالم الأعلى هو الحى التام الذى فيه جميع الأشياء ، وأن هذا العالم الحسى كالصنم ، والأنموذج لذلک العالم ، من أن فعل الحق هو العقل الأول ، فلذلک صار له من القوة ما ليس لغيره ، وأنه ليس جوهر من الجواهر التى بعد العقل الأول إلا وهو من فعل العقل الأول.

وإذا كان هذا كذا قلنا : إن الأشياء كلها هى العقل ، والعقل هو الأشياء ، وإنما صار العقل هو جميع الأشياء ، لأن فيه جميع كليات الأشياء ، وصفاتها ، وصورها وجميع الأشياء التى كانت وتكون مطابقة لما فى العقل الأول ، كما إن معارفنا التى فى نفوسنا مطابقة للأعيان التى فى الوجود ، ولا يمكن غير ذلک ، ولو جوزنا ذلک - أعنى أن يكون بين تلک الصور التى فى نفوسنا وبين الصور التى فى الوجود تباين أو اختلاف - ما عرفنا تلک الصور ولا أدركنا حقائقها ، لأن حقيقة الشئ ما هو به هو ، وإذا لم يكن ، فلا محالة غيره ، وغير الشئ نقيضه ، فإذن جميع ما تدركه النفوس وتتصوره من أعيان

1- (19) تاسع سادس الإشارات : 148

الوجودات هو تلك الموجودات ، إلا أنه بنوع ونوع.

وإنما أوردت هـذا الكلام كله ، لأنه مع انطوائه بما نحن بصـدده ، مشـتمل أيضا على تحقيق معنى الحقيقة ، ومعنى الصدق والحق وسـبب تسمية هذا الوجود بالوجود الحقيقى وغيره من اللطائف فليتأمل (1).

أقول : فى هذه العبارات المنيفة السامية لطائف عديدة ، ونكات سديدة ، حرى بباغى المعارف الإلهية أن يعتنى بها ويهتم بنيلها :

منها : إن العالم الأعلى هو متن ما دونها وقضائها ، ولا يوجد رقيقة فى الدانى ، إلا وهى مستكنة فيه على نحو وجود أحدى ، فالرقائق صنم ، وأنموذج لـذلك العالم الأعلى ، فالحقيقـة لا تنزل إلى العالم الأدنى الحسـى إلا وهى نازلة من جميع العوالم ، قال عز من قائل : «وإن من شئ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» (2) ، وقال سبحانه : «يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه فى يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون» (3).

فكل ما هو حق وصدق من المعانى والصور ، فهو مطابق - بالكسـر - لما هو متحقق فى العالم الأعلى ، أى فله مطابق - بالفتح - وخزائن ، وأما ما ليس بحق وصـدق كالصور المختلقة التى هى مخترعات الوهم ودعابات الخيال ، والاعتباريات المحضة من النسب والإضافات غير الحقيقية ، فليس لها مطابق - بالفتح - أصـلا ، لأن الباطل لا يتطرق فى صنع الحق ، مثلا ، لو فرض الوهم غلطا أن الثلاثة نصف العشرة أو الهواء أثقل من الأرض وأصـلب منها ونحوهما من الأكاذيب ، فهى عارية عن أن يكون لها نفس الأمر ، وبمعزل عنه. فنفس الأمر هو حقيقة الأمر ، أى حقيقة الشـئ فى النظام العنائى الحقيقى ، وتصور أن الثلاثة نصف العشـرة ليس أمرا حقا ، فلا يصح أن يقال : إن الثلاثة فى نفس الأمر أى فى نفسها وذاتها نصف العشرة ، فلا يصح أن يقال : إن للكواذب مطابق - بالفتح - فما هو باطل فى موطن ، وليس فرض تحققه فى ذلك الموطن بحق ، فهو عار عن تلبس خلعة الوجود الحقيقى فى جميع المواطن ، فالكواذب مطلقا ليس لها

1- 1. إنتهى كلام صاحب التمهيد : 16 الطبعة الأولى.

2- 2. الحجر : 21.

3- (22) السجدة : 5

مطابق أصلا.

على أن المطابقة واللا مطابقة ، كالانقسام إلى التصور والتصديق من خواص العلم الحصولى دون الحضورى ، ومن كلام صاحب أثولوجيا إن علم المبادئ أجل من أن يوصف بالصدق ، وإنما هو الحق بمعنى أنه الواقع لا المطابق للواقع.

ومنها قوله : ويؤيده إطلاق عالم الأمر على هذا العالم إن المحققين من أهل التوحيد ، أى العارفين بالله يعبرون عنه بعالم الأمر ، والحكماء الإلهيين بالعقل. وديدن أهل التوحيد فى اصطلاحاتهم هو الأخذ من كلمات الوحى ، وأهل بيت الوحى ، وقال عز من قائل : «ألا له الخلق والأمر» (1) والتعبير عن هذا العالم بعالم الأمر - كما فى الحكمة المنظومة - لوجهين :

أحدهما : من جهة اندكاك إنيته واستهلاكه فى نور الأحدية ، إذ العقول مطلقا من صقع الربوبية ، بل الأنوار الأسفهبدية لا ماهية لها على التحقيق ، فمناط البينونة الذى هو المادة سواء كانت خارجية أو عقلية مفقود فيها ، فهى مجرد الوجود الذى هو أمر الله وكلمة «كن» الوجودية النورية.

وثانيهما : إنه وإن كان ذا ماهية يوجد بمجرد أمر الله ، وتوجه كلمة «كن» إليه من دون مؤنة زائدة من مادة ، وتخصص استعداد ، فيكفيه مجرد إمكانه الذاتى (2).

ومنها قوله : إن هذا العالم الحسى كالصنم والأنموذج لذلك العالم. ويدلك على هذا المطلب الأرفع كلمة الآية والآيتين والآيات فى القرآن الكريم ، فتلك الكلمة المباركة ناطقة بأن ما سواه سبحانه على ضرب من التعبير بالسواء مظاهره ، ومراياه ، ومجاليه ، فأحدس من هذا أن الوجود واحد شخصى أحدى صمدى مطلق عن الإطلاق والتقييد ، وهو الأول والآخر والظاهر والباطن. وإن جميع أسمائه سبحانه - إلا ما استأثره لنفسه - متحقق فى كل كلمة وآية ، وإن كانت تسمى بالصفة الغالبة على غيرها ، والاسم القاهر على غيره ، ولذا اشتمل كل شئ على كل شئ. وذلك الاشتمال كما فى مصباح الأنس على ثلاثة أنواع ، لأن الظاهر من الآثار ، إما آثار بعض

1- 1. الأعراف : 54.

2- (24) أنظر : ص 50 ، الطبعة الأولى

الحقائق وآثار الآخر مستهلكة وهو فی غیر الإنسان ، وإما آثار جمیع الحقائق کما فی الإنسان ، فأما بغلبة بعض الآثار ومغلوبیة الآثار الباقیة ، کما فی غیر الکامل أو بالاعتدال کما فی الإنسان الکامل (1).

فتبصر من هذا الکلام الکامل أن المراد من قوله سبحانه «وعلم آدم الأسماء کلها» (2) ما هو ، وکذا من قوله عز من قائل «ولقد علمتم النشأة الأولی فلولا تذکرون» (3) ثم اقرأ وارق.

ثم اعلم أن جمیع الأسماء الحسنی علی کمالها وتمامها أسماؤه المستأثرة کالحی والعام والقادر وغیرها فتبصر!

ومنها قوله : وإذا کان هذا کذا ، قلنا : إن الأشیاء کلها هی العقل ، والعقل هو الأشیاء. لأن الأشیاء کلها من فعل العقل بإذنه سبحانه والفعل قائم بفاعله ، والفاعل قاهر علی فعله ومحیط به فانظر ماذا تری.

وکان المتقدمون من أهل التوحید یسمون مبدأ المبادئ سبحانه وتعالی بالعقل ، وکانوا یقولون : إن العقل یدبر العالم ، والعقل موجب وحدة الصنع أزلا وأبدا ، وکانوا یسمون وحدة الصنع من کثرة بهائه ، وجماله ، وحسن زینته بقوسموس ، فتبارک الله أحسن الخالقین.

ومنها قوله القویم الثقیل : لو جوزنا أن یکون بین تلک الصور التی فی نفوسنا ، وبین الصور التی فی الوجود تباین أو اختلاف ما عرفنا تلک الصور ، ولا أدرکنا حقائقها. فکلما نطلبه أول الأمر ندرکه إدراکا ما ، لأن طلب المجهول المطلق محال ، وقد دریت الکلام فی الاشتمال فافهم!

ثم إن الصور التی فی نفوسنا لو لم تکن مطابقة لما فی الوجود کالأمثلة المتقدمة فهی لیست بعلم ، ولم یکن لها مطابق ، ولم یصدق علیها عنوان نفس الأمر. فمعنی کون الشئ موجودا فی نفس الأمر هو کونه متلبسا خلعة الوجود فی حد ذاته أی کونه موجودا مع قطع النظر عن فرض فارض واعتبار معتبر ، سواء کان موجودا فی الخارج أوفی

1- 1. أنظر : ص 147 ، الطبعة الأولی.

2- 2. البقرة : 31.

3- (27) الواقعة : 62

الذهن على الوجه الذى حررناه.

ولا يخفى عليک صدق نفس الأمر على الوجود الحق الصمدى المتعين المطلق عن الإطلاق والتقييد أيضا ، وإن لم يصدق عليه ما يصدق على شؤونه النورية ، من أن لها خزائن وصورا علمية ، مسماة بالأعيان الثابتة ، لأنه سبحانه صورة الصور وحقيقة الحقائق وجوهر الجواهر ونور الأنوار.

ثم لا يخفى عليک أن هذا الأمر القويم لا يتبدل فى اختلاف الآراء فى إدراک النفس الحقائق ، من أنه هل هو على سبيل رشح الصور على النفوس ، أو على سبيل الاشراق ، أو على سبيل الفناء فى القدسى (1).

ومنها : إن المراد من الخارج هو خارج الفرض والاعتبار ، وإن كان متحققا فى المشاعر والقوى المدركة ، وبعبارة أخرى وإن كان متحققا فى الذهن والخارج - بهذا المعنى الدقيق - هو نفس الأمر ، للأحكام الذهنية أى القضايا الذهنية ، فلا يجب فى صحيحها المطابقة لما فى الخارج ، بل تكون صحتها باعتبار مطابقتها لما فى نفس الأمر بهذا المعنى ، أى نفس الشئ فى حد ذاته.

ومنها : وجه ما قالوا فى معنى «نفس الأمر» من أنها العلم الإلهى. أو من أنها النفس الكلية ، واللوح المحفوظ ، أو من أنها عالم المثال. وكل واحد من تلک المعانى حق ، ولكل وجهة هو موليها ، كما ستعلم أيضا.

ومنها : معنى الحق والصدق ، وقد أشبعنا البحث عنهما فى شرحنا على الفص الواحد والسبعين - من شرحنا على فصوص الفارابى - فراجع!

تبصرة :

ما قاله العلامة الحلى فى كشف المراد من أن «المعقول من (نفس الأمر) إما الثبوت الذهنى أو الخارجى ...» ، يعنى وما يتصور ويعقل من لفظ «نفس الأمر» عندما يقال : الشئ مطابق لما فى نفس الأمر ، ويكون الشئ فيه إما هو الوجود الخارجى ، وكون الشئ فى الخارج ، أو الذهنى وكون الشئ فى الذهن ، والمفروض

1- (28) كما حقق فى الفصل 33 من المرحلة السادسة من الأسفار فى العلة والمعلول 1 : 200 ، الطبعة الأولى

أن الأحكـام الذهنيـة التى قلنا : ليست بلحاظ ما فى الخارج ، كالإمكان مقابل للامتناع ، لا يصـح القول بأن صـحيحها لأنها فى الخارج ، وكـذا لا ـ يصـح القول : بأن صـحيحها لا لأنها فى الـذهن ، لإمكان كونها كاذبـة ، ومع ذلک موجودة فى الـذهن ، ويلزم على هـذا صـحة الكواذب.

ولكن أنت بمـا حققنـا من معنى نفس الأـمر والخارج ، ومعنى صـحة مطابقـة الحكم لنفس الأمر ، تعلم أن الشـبهة غير واردة أصـلا ، لأن الكواذب لا نفسية لها حتى يتفوه بها بمطابقتها له وصحتها.

نعم لو قلنا إن نفس الأمر عبارة عن عالم الأمر الحكيم ، فالجواب عن الشـبهة المـذكورة وإن كان يعلم أيضا بالقياس إلى ما حررناه ، ولكن فيه تحقيقا أنيقا آخر يأتى نقله عن الحكمة المتعالية ، وكلامنا حوله.

ثم إن العلامة القيصرى أفاد تحقيقا فى معنى «نفس الأمر» فى آخر الفصل الثانى من فصول شرحه على فصوص الحكم ، على ما ذهب إليه المحققون من أهل التوحيد ، وما تقدم منا فى معنى «نفس الأمر» وإن كان كافلا لما أفاد ، ولكنه أجاد بما أفاد لا يخلو نقله عن فوائد كثيرة ، ونتبعها بإشارات منيفة منا حول إفاداته إن شاء الله تعالى ، قال :

«والحق أن كل من أنصف يعلم – من نفسه – أن الذى أبدع الأشياء وأوجدها من العدم إلى الوجود – سواء كان العدم زمانيا أو غير زمانى – يعلم تلک الأشـياء بحقائقها وصورها اللازمة لها ، الذهنية والخارجية ، قبل إيجاده إياها ، وإلا لا يمكن إعطاء الوجود لها ، فالعلم غيرها – أى غير الأشياء –.

والقول باسـتحالة أن يكون ذاته تعـالى وعلمه – الـذى هو عين ذاته – محلاـ للأـمور المتكثرة ، إنمـا يصـح إذا كـانت غيره تعالى ، كما عند المحجوبين عن الحق ، إما إذا كانت عينه من حيث الوجود والحقيقـة ، وغيره باعتبار التعين والتقيـد فلا يلزم ذلک ، وفى الحقيقة ليس حالا ولا محلا بل شئ واحد ظهر بصورة المحلية تارة والحالية أخرى.

فنفس الأمر عبارة عن العلم الذاتى الحاوى لصور الأشياء كلها ، كليها وجزئيها ، صغيرها وكبيرها ، جمعا وتفصيلا ، عينية كانت أو علمية ، لا يعزب عن ربک من

مثقال ذرة فی الأرض ولا فی السماء) (1).

فإن قلت : العلم تابع للمعلوم ، وهو الذات الإلهية وكمالاتها ، فكيف يكون - أی العلم - عبارة عن نفس الأمر؟

قلت : الصفات الإضافية لها اعتباران ، اعتبار عدم مغايرتها للذات ، واعتبار مغايرتها لها - أی أنها غير الذات - فبالاعتبار الأول العلم - والإرادة والقدرة وغيرها من الصفات التی تعرض لها الإضافة - ليس تابعا للمعلوم ، والمراد والمقدور ، لأنها عين الذات ولا كثرة فيها.

وبالاعتبار الثانی العلم تابع للمعلوم ، وكذلک الإرادة والقدرة تابعة للمراد والمقدور.

وفی العلم اعتبار آخر ، وهو حصول الأشياء فيه. فهو - أی العلم - ليس من حيث تبعيته لها عبارة عن نفس الأمر ، بل من حيث أن صور تلک الأشياء حاصلة فيه هی عبارة عنه ، من حيث تبعيته لها. يقال : الأمر فی نفسه كذا ، أی تلک الحقيقة التی يتعلق بها العلم ، وليست غير الذات فی نفسها كذا ، أی والحال أن تلک الحقيقة ليست غير الذات يقال فی نفسها كذا.

وجعل بعض العارفين العقل الأول عبارة عن نفس الأمر حق ، لكونه مظهرا للعلم الإلهی من حيث إحاطته بالكليات المشتملة علی جزئياتها ، ولكون علمه مطابقا لما فی علم الله تعالی. وكذلک النفس الكلية ، المسماة باللوح المحفوظ بهذا الاعتبار عبارة عن نفس الأمر».

أقول : كلامه الشريف شامل علی مطالب عديدة سامية ينبغی الإشارة إليها؟ : منها : إنه سبحانه عالم بالأشياء علی الوجه الكلی ، وكذلک علی الوجه الجزئی ، من حيث هو جزئی «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» (2) ، وهذا المطلب الأسمی مستفاد من وحدة الوجود الشخصية التی هی موضوع الصحف العرفانية ، ومسائلها ، وإطلاق هذه الوحدة علی الذات الصمدية علی الوجه التام هو ما عبر به إمام الكل فی الكل

1- 1. سبأ : 22.

2- (30) الملک : 14

علیه السلام فی خطبة من النهج – قال الرضی فی وصفها : وتجمع هذه الخطبة من أصول العلم ما لا تجمعه خطبه – بقوله : «ولا یقال له حد ، ولا نهایة ، ولا انقطاع ، ولا غایة ، ولا أن الأشیاء تحویه ، فتقله ، أو تهویه ، أو أن شیئا یحمله فیمیله أو یعدله ، لیس فی الأشیاء بوالج ولا عنها بخارج» (1) ..

بل أهل الذوق یفهمون من قوله سبحانه «وهو معکم أین ما کنتم» (2) ، ومن قوله : «ونحن أقرب إلیه من حبل الورید» (3) هذا المعنی اللطیف ، ویفسرون الاسم القیوم بهذا السر القویم. واستیفاء البحث عن العلم موکول إلی رسالتنا فی العلم.

ومنها قوله : «والقول باستحالة أن یکون – إلی قوله – والحالیة الأخری» کلام کامل متقن فی تحقق الأعیان الثابتة فی الذات ، ومن هنا ، وعلی هذا المنوال ، قال صدر المتألهین :

«وأما تحاشیه (یعنی تحاشی الشیخ الإشراقی) وتحاشی من تبعه عن القواعد بالصور الإلهیة ، لظنهم أنه یلزم حلول الأشیاء فی ذاته ، وفی علمه الذی هو عین ذاته ، فقد علمت أن ذلک غیر لازم ، إلا عند المحجوبین عن الحق ، الزاعمین أنها کانت غیره تعالی ، وکانت أعراضا حالة فیه ، وأما إذا کانت عینه من حیث الحقیقة والوجود ، وغیره من حیث التعین والتقید (یعنی التقید بالحدود) فبالحقیقة لیس هناک حال ، ولا محل ، بل شئ واحد متفاوت الوجود فی الکمال والنقص والبطون والظهور.

ونفس الأمر عند التحقیق عبارة عن هذا العلم الإلهی لصور الأشیاء کلیها وجزئیها ، وقدیمها وحادثها ، فإنه یصدق علیه أنه وجود الأشیاء علی ما هی علیها ، فإن الأشیاء موجودة بهذا الوجود الإلهی ، الحاوی لکل شئ إذا الأشیاء کما أن لها وجودا طبیعیا ، ووجودا مثالیا ، ووجودا عقلیا ، فکذلک لها وجود إلهی عند العرفاء. وهذا الوجود أولی بأن یکون عبارة عن نفس الأمر ، ولا یلزم من ذلک ثبوت المعدومات إذ ثبوت المعدوم الذی حکم علیه أنه محال عبارة عن انفکاک الشیئیة عن الوجود مطلقا لا انفکاکها عن الثبوت الخارجی ، مع تحققها بالوجود الربانی وظهورها فیه» (4).

1- 1. نهج البلاغة : 274 فهرسة صبحی الصالح.

2- 2. الحدید : 4.

3- 3. ق : 16.

4- (34) آخر الفصل الحادی عشر من الموقف الثالث من إلهیات الأسفار 3 : 56 ، الطبعة الأولی

أقول : مراد الأسفار بالكمال هو المرتبة الأحدية ، والنقص هو المرتبة الواحدية ، ولا شک أنها نقص بالإضافة إلى الأحدية لوقوع الكثرة فى هذه المرتبة ، والمرتبة الأحدية هى البطون ، أى الغيب المطلق الذى لا يخبر عنه ، ويمكن أن يكون المراد بالنقص نفس الماهيات التى يعبر عنها بالأعيان الثابتة ، أو الوجودات المقيدة بالحدود من حيث سعة المجال وضيقه ، أعنى التشكيک فى اصطلاح العارف ، فتبصر!

ثم العجب من صاحب الحكمة المنظومة حيث قال فيها فى «غرر فى ذكر الأقوال فى العلم ووجه الضبط لها» ما هذا لفظه : «الشيخ العربى وأتباعه جعلوا الأعيان الثابتة اللازمة لأسمائه تعالى فى مقام الواحدية علمه تعالى. وهذا أيضا مزيف من حيث إثباتهم شيئية للماهيات ، وإسنادهم الثبوت إليها فى مقابل الوجود ، مع أنک قد عرفت أصالة الوجود ولا شيئية الماهية إلا أن يصطلحوا أن يطلقوا الثبوت على مرتبة من الوجود ، كأنهم وضعوها ، مبانا من حقيقة الوجود مرتبة منها ، وقابلوها بها ...» (1).

ولست أدرى أنه رحمة الله - مع طول باعه فى الحكمة المتعالية - كيف تفوه بهذا الرأى الفائل؟

وقد حققنا فى تعليقاتنا على كشف المراد : أن الماهيات فى اصطلاح الحكيم هى الأعيان الثابتة فى اصطلاح العارف ، وهى الصور العلمية بوجودها الأحدى ، الذى هو عين الذات الصمدية ، وقد اصطلح العارف أن يسمى العلم ثابتا ، والعين وجودا ، لا أن الثبوت واسطة بين الوجود والعدم ، بل واسطة بين وجوده الخارجى والعدم ، بمعنى أنه وجود علمى إلا أنه يسميه ثبوتا للفرق بين العلم والعين - اصطلاحا - ، وتفصيل ذلک يطلب فى تعليقنا على المسألة الثالثة عشرة من الفصل الأول من المقصد الأول من كشف المراد.

ثم إن كلام العلامة القيصرى وصدر المتألهين على وزانه من أن نفس الأمر - عند التحقيق - عبارة عن هذا العلم الإلهى لصور الأشياء فى غاية الأحكام والاتقان ، لأن ما له نفيسة حقيقة لا بد أن يكون له وجود طبيعى ، ووجود مثالى ، ووجود عقلى ، ووجود إلهى ، والتفاوت بالكمال والنقص كالأبدان الإنسانية - مثلا - بل الإنسان

1- (35) الحكمة المنظومة : 160 ، الطبعة الأولى

بالوجودات الأربعة المذكورة ، فتدبر فی قوله سبحانه : «یدبر الأمر من السماء إلی الأرض ثم یعرج إلیه ...» ، وکما أن الوجود حقیقة واحدة إطلاقیة ، ولها درجات بعضها طبیعی ، وبعضها نفسانی ، وبعضها عقلی ، وبعضها إلهی ، کذلک جمیع شؤونها : النفس الأمریة ، لأنها أطوار حقیقة ، منتشئة ومنفطرة عن ذات واحدة صمدیة سبحانه وتعالی.

نعم ، إن نفس الأمر بهذا المعنی لا یصدق علیه سبحانه ، لأنها کانت عبارة عن العلم الإلهی لصور الأشیاء. فالأمر علی هذا المعنی فی مقابل الخلق من العقل الأول إلی الهیولی الأولی ، لا کما قال المحقق الشریف : أن یجعل الأمر ها هنا فی مقابل الخلق ، ویراد به عالم المجردات ، کما نقله عنه صاحب الشوارق (1) ، وذلک لأن الخلق الایجاد علی تقدیر وترتیب ، وأصل الخلق التقدیر ، یقال : خلقت الأدیم إذا قدرته قبل القطع.

والخلق هو المنقوش علی الصادر الأول ، وهو فرق الخلق ، وقد حققنا البحث عنه فی رسالتنا الفارسیة المسماة ب «وحدث از دیدگاه عارف وحکیم» (2) ، فراجع!

فالمجردات من الخلق أیضا والصادر الأول یسمی فی الصحف العرفانیة بالنفس الرحمانی والنفس الإلهی ، والهیولی الکلی ، والماء الذی هو أصل کل شئ ، والبخار العام ، والتجلی الساری ، والرق المنشور ، والنور المرشوش ، والخزانة الجامعة ، وأم الکتاب المسطور ، والوجود العام ، ومادة الموجودات ، والرحمة العامة ، والرحمة الذاتیة ، والامتنانیة ، وصورة العلماء ، والوجود المنبسط ، والعنصر ، والعنصر الأول ، وأصل الأصول ، وهیولی العوالم غیر المتناهیة ، وأب الأکوان ، وأم عالم الإمکان ، والجوهر الهیولانی ، وغیرها من الأسامی المذکورة فی محالها فراجع الرسالة المذکورة ومصباح الأنس (3).

والصور العلمیة تسمی بالأعیان الثابتة ، وبالفیض الأقدس أیضا ، أی الأقدس عن أن یکون المستفیض غیر المفیض ، والأقدس من شوائب الکثرة الأسمائیة ،

1- 1. لاحظ : ص 114 ، الطبعة الأولی.

2- 2. لاحظ : ص 84 - 94 ، الطبعة الأولی.

3- (38) لاحظ : ص 70 ، 133 ، 150 ، و 161 وکذلک شرح القیصری علی الفص العیسوی ، والیعقوبی من فصوص الحکم : 331 و 389 ، الطبعة الأولی

ونقـائص الحقـائق الإمكانيـة. فهى ليست من جملـة العالـم ، ومما سوى الله ، وليس وجودها وجودا مباينا لوجود الحق سـبحانه ، ولا هى موجودات بنفسـها لنفسـها ، بل إنما هى من المراتب الإلهيـة ، والمقامات الربوبية ، وهى موجودة بوجوده واحد ، باقية ببقاء واحد ، والعالـم إنما هو ما سواء ، كما حرره صدر المتألهين (1).

نعم قـد أطلق عليها العالـم فى الفصل الثالث والثلاثين من تمهيـد القواعد ، لصائن الدين باعتبار تغايرها الذاتى ، فارجع إليه وإلى تعليقاتنا على ذلک الفصل منه (2).

ومنها قوله : «فإن قلت : العلم تابع للمعلوم ...».

أقول : قد أتى بهذا السؤال والجواب صاحب الأسـفار بعد كلامه المذكور آنفا مع زيادة إيضاح حيث قال : «فإن قلت : العلم تابع للمعلوم ، فكيف يكون هذا العلم الذى هو الذات الإلهية تابعة للأشياء؟».

قلنا : هذا العلم الإلهى لكونه كالقدرة ، والقدرة ونظائرها من الصـفات الإضافية – أى من الحقائق ذوات الإضافة إلى الأشياء – فله اعتباران : أحدهما : اعتبار عدم مغايرته للذات الأحدية ، ، وهى بهذا الاعتبار من صـفات الله ، وغير تابعة لشـئ ، بل الأشـياء تابعة له إذ به صدرت وجودات الأشياء فى الخارج ، ولهذه الجهة قيل : علمه تعالى فعلى.

وثانيهما : اعتبار إضافته إلى الأشـياء ، وهو بهـذا الاعتبار تابع للأشـياء متكثر بتكثرها ، وسنشـبع القول فى تحقيق هذا المقام عند بيان كيفية علمه تعالى بالأشـياء على طريقـة أصـحاب المكاشـفة الذوقية ، ونحن قد جعلنا مكاشـفاتهم الذوقية مطابقة للقوانين البرهانية ، والكلام فى كون علمه تعالى تابعا للمعلوم أم المعلوم تابعا له؟ الأليق بذكره أن يكون هناک من هاهنا (3).

أقول : الموضع المـذكور فى علمه هو الفصل التالى من الفصل المـذكور وهو الفصل الثانى عشـر من الموقف الثالث من إلهيات الأسـفار (4).

وقد حققنا فى مصنفنا الموسوم بالعرفان والحكمة المتعالية أن أمهات مسائل

1– 1. الفصل الثامن من الموقف الثانى من إلهيات الأسفار 3 : 48 ، الطبعة الأولى.

2– 2. لاحظ : ص 95 ، الطبعة الأولى.

3– 3. لاحظ : ص 57 ، ج 3 ، الطبعة الأولى.

4– (42) لاحظ : ص 57 – 63 ، ج 3 ، الطبعة الأولى

الحكمة المتعالية ، أعنى بها أسفار صدر المتألهين ، مأخوذة من الصحف العرفانية ، كتمهيد القواعد وشرح القيصرى على فصوص الحكم ومصباح الأنس لابن الفنارى ، والفتوحات المكية للشيخ العارف محيى الدين ابن العربى.

وقد أجاد فى كلامه الرفيع من أن المكاشفات الذوقية مطابقة للقوانين البرهانية ، كقوله : الآخر الثقيل ، أيضا فى أول الفصل الثانى من الباب السادس من نفس الأسفار :

«الشرع والعقل متطابقان فى هذه المسألة - يعنى فى مسألة أن النفس الناطقة ليست بجسم ولا مقدار ، ولا منطبعة فى مقدار - كما فى سائر الحكميات وحاشى الشريعة الحقة الإلهية البيضاء أن تكون أحكامها مصادمة للمعارف اليقينية الضرورية وتبا لفلسفة تكون قوانينها غير مطابقة للكتاب والسنة (1).

فالعرفان والبرهان يدوران حيثما دار القرآن ، ولن يفترق كل واحد منها عن الآخرين قط. والانسان الكامل قرآن وبرهان وعرفان ، وهو لن يفترق عن القرآن والبرهان والعرفان قط ، كما أن العرفان الأتم ، والبرهان الأقوم - وكذا الحقائق القرآنية بأعلى ذرى مقاماتها - لا تنفك عنه ولا تفترق قط.

وجملة الأمر فى الاعتبارين ، المأخوذ فى الجواب أن علم الواجب بالأشياء هو وجود الواجب - بملاحظة اتحاده بالأعيان الثابتة - إذا لوحظ بحسب الوجود أى لوحظ وجود الواجب مع قطع النظر عن هذا الاتحاد يكون متبوعا وعين الواجب ، وإذا لو حظ العلم من حيث أنه علم ، أى لوحظ وجوده باعتبار اتحاده بالأعيان يكون تابعا للأعيان ، بمعنى أن علمه يكون على طبق ما تكون الأعيان عليه فى نفسها ، ويكون متكثرا بتكثر الأعيان ، بمعنى أن علمه بهذا العين المخصوص غير علمه بعين أخرى لتغاير العينين بالذات.

وقال القيصرى فى آخر الفصل الأول من الفصول المذكورة فى التنبيه المعقود فى عينية الصفات للوجود : «إن الحياة ، والعلم ، والقدرة ، وغير ذلک من الصفات تطلق على تلک الذات ، وعلى الحقيقة اللازمة لها من حيث أنها مغايرة بالاشتراک

1- (43) لاحظ : ص 75 ، ج 4 ، الطبعة الأولى

اللفظی» (1) ، فتدبر!

ونقول إیضاحا : قوله : إذا کانت غیره تعالی ، أی إذا کانت تلک الأمور المتکثرة ، التی هی الصور المرتسمة غیره تعالی ، تعالی عن ذلک.

ألغیرک من الظهور ما لیس لک؟

غیرتش غیر در جهان نگذاشت

قوله : فلا یلزم ذلک ، أی لا یلزم کونه محلا للأمور المتکثرة.

قوله : بل شئ واحد ظهر بصورة المحلیة ، أی شئ واحد ظهر فی ملابس أسمائه وصفاته ، فإنها قائمة بالفیض الأقدس ، ولا حالیة ، ولا محلیة أصلا ، بل شئ واحد تحقق بصورة البطون تارة ، وهذا من جهة اعتبار نفس الذات ، وتجلی بصورة الظهور أخری وذلک من جهة العلم والانکشاف ، أی انکشاف الأشیاء عنده بنفس ذاته وهویته البسیطة التی هی کل الأشیاء بنحو الأصالة والوحدة والصرافة ، ولیس بشئ منها.

وقال القیصری فی شرح الفص الآدمی : لما کان الفاعل والقابل شیئا واحدا فی الحقیقة - ظاهرا فی صورة الفاعلیة تارة ، والقابلیة أخری - عبر عنهما بالیدین.

قوله : الحاوی لصور الأشیاء کلها ، أی بنحو البساطة الإطلاقیة.

قوله : قلت : الصفات الإضافیة ، یعنی أن الصفات ذات الإضافة لها اعتباران : اعتبار عدم مغایرتها للذات بحسب حقائقها الإطلاقیة ، کالعلم ، وهذا فی المرتبة الأحدیة ، واعتبار مغایرتها للذات ، أی اعتبار إضافتها ونسبتها وتعلقها بالغیر ، فتمتاز نسبة ومفهوما أیضا وهذا فی المرتبة الواحدیة. فالصفات قد تؤخذ إطلاقیة ، فهی عین ، وأسماء ذاتیة ، وقد تؤخذ علی وجه التعلق بالتعینات ، فهنا امتیاز نسبی.

قوله : وفی العلم اعتبار آخر. یعنی لیس هذا الاعتبار لسائر الصفات الإضافیة ، وهو حصول صور الأشیاء فیه لأن بسیط الحقیقة کل الأشیاء ، فنفس الأمر عبارة عنه بهذا الاعتبار.

قوله : یقال الأمر فی نفسه کذا ، أی تلک الحقیقة العلمیة التی یتعلق بها العلم ، والحال أن تلک الحقیقة لیست غیر الذات حقیقة ، تقال فی نفسها وحد ذاتها کذا. یعنی

1- (44) لاحظ : ص 12 ، الطبعة الأولی

إن نفس الأمر عين علمه تعالى بهذا الاعتبار الآخر الذى ليس لسائر الصفات الإضافية ، فالعلم ليس من جهة تابعيته للأشياء عبارة عن نفس الأمر ، بل من جهة أن صور الأشياء حاصلة فيه عبارة عن نفس الأمر.

فذلكة البحث حول كلام القيصرى :

إنه لما قال : فنفس الأمر عبارة عن العلم الـذاتى ، أورد عليه أن العلم تابع للمعلوم ، والمعلوم هو الـذات الإلهية ، وكمالاتها ، لأنه ليس فى الوجود على وعين سوى الـذات الإلهيـة ، وشؤونهـا الذاتيـة ، الـتى هى كمالاتهـا ، فنفس الأـمر هو المعلوم المتبوع ، لاـ العلم التـابع له ، المطابق لما فى نفس الأمر ، فأراد دفع ذلک الايراد عن نفسه ، بقوله : قلت : الصفات الإضافية ...

وحاصل الجواب أن العلم من الصفات الإضافية ، أى ذوات الإضافة ، ولها اعتباران اعتبار أنفسها ، واعتبار إضافتها العارضة لها.

وبالاعتبار الأول عين الذات الإلهية ، لا تابعة لها ، بل هى متبوعة.

وبالاعتبار الثانى العلم وسائر الصفات الإضافية ، كالقدرة ، والإرادة تابعة لما تضاف إليه.

وللعلم اعتبار آخر ليس لسائر الصـفات الإضافية : هو حصول صور الأشـياء فيه التى عبر عنه بالكمالات تارة باعتبار ، وبالشؤون الذاتية تارة وباعتبار ، وبالشؤون الإلهية والأسماء وصورها تارة وباعتبار ، ونفس الأمر عين علمه تعالى بهذا الاعتبار.

فـالجواب ينشـعب شـعبتين : أولاهما فى بيان أن الصـفات مطلقا يعتبر فيها الاعتباران ، وثانيتهما فى بيان أن العلم خاصـة له اعتبار ، ليس لغيره من الصفات ، فهو بهذا الاعتبار عبارة عن نفس الأمر وهو عين الذات ، فتبصر!

ومنها قوله : وجعل بعض العارفين العقل الأول عبارة عن نفس الأمر حق ...

والعقـل الأـول هو الاـسم العليم فى الحقيقـة ، وهـذا العـارف جعل العقل الأول عبارة عن نفس الأمر لكون علمه مطابقا لما فى علم الله تعالى ، فالملاک عن نفس الأمر هو العلم الذاتى الحاوى لصور الأشياء كلها ، وهذا هو الأصل.

قوله : وكذلک النفس الكلية المسماة باللوح المحفوظ ، أى وهى أيضا عبارة

عن نفس الأمر ، لكون علمها مطابقا لما فى علم الله تعالى ، فالملاک أيضا هو العلم الذاتى.

وهـذا الكلاـم فى نفس الأـمر جـار فى عـالم المثال أيضا من أنه عبارة عن نفس الأمر لكونه مطابقا لما فى علم الله تعالى ، فحصل أن نفس الأمر يعبر به عن كل واحد منها بذلک الاعتبار.

تبصرة :

أنت بما حققنا فى بيان الوجود الصـمدى المساوق للحق دريت أن ما هو الأول والآخر والظاهر والباطن متحقق مع جميع شؤونه النوريـة ، ومجـالى أسـمائه الحسـنى ، ومظاهر صـفاته العليا بوجوده الحقانى ، فالوجود حق ، وما صـدر عنه حق ، وله نفسـية ، وليس أمر من الأمور النورية الوجودية إلى وله نفسية ، وواقعية وهو حق محض ، وصدق طلق ، فنفس الأمر فى مراتبه النورية ليست إلا حقا ، ولا يتطرق الكواذب ، والاعتباريات المختلقة من الوهم والخيال إلى الحق وشؤونه ، ورسالتنا الموسوعة بأنه الحق تفيدک فى المقام جدا.

وأما ما قاله صاحب كشف المراد من أن المحقق الطوسى – فى حل الإشكال – لم يأت بمقنع ، فقد قال الدوانى فى حله – كما فى الأسفار – : «إن شـأن العقـل الفعال فى اختزان المعقولات ، مع الصوادق ، الحفظ والتصـديق جميعا ، ومع الكواذب ، الحفظ دون التصـديق ، أى الحفظ على سبيل التصور ، دون الاذعان ، لبراءته عن الشرور والأسواء التى هى من توابع المادة» (1).

أقول : الظاهر أن مراده المستفاد من تفسيره بقوله : أى الحفظ على سبيل التصور ... «إن الكواذب منها مختزنة فيه بحسب وجوداتها العارية عن الكذب حقيقة ، فإن الكواذب من الشرور والأسواء التى من توابع المادة. مثلا النكاح والسفاح من حيث وجودهما الخارجى على صورة واحدة ، والشر إنما نشأ من جهة أخرى ليست بسنة فطرية إلهية وصورتهما العلمية الوجودية النفس الأمرية ليس بشر ، ولعل وجه التعبير

1- (45) لاحظ : ص 171 ، ج 3 ، الطبعة الأولى

عن التصديق والحفظ يكون على هذا البيان ، فعلى هذا لا يرد ما أورد عليه صاحب الأسفار ، بل لا يبعد أن يكون – ما أفاده قدس سره فى تحقيقه الرشيق فى حل الإشكال – راجعا إلى ما قاله الدوانى أيضا. فدونک ما أورد عليه فى حل الإشكال أولا :

قال – قدس سره – بعد نقل كلام الدوانى المذكور آنفا ما هذا لفظه : «وفيه ما لا يخفى من الخلل ، والقصور.

أما أولا ، فلأن ما فى العقل الفعال هو أشد تحصلا ، وأقوى ثبوتا مما فى أذهاننا ، فاقتران الموضوع للمحمول إذا حصل فى أذهاننا ، فربما كان الاقتران بينهما اقترانا ضعيفا ، وارتباط أحدهما بالآخر ارتباطا متزلزلا ، وذلک لضعف سببه ، وكاسبه ، ودليله ، حيث لم يكن الاقتران بينهما من برهان ذى وسط لمى ، أو من حدس ، أو حس ، أو تجربة ، أو غير ذلک ، فيكون الحكم منا باقترانهما غير قاطع ، فهو شک أو وهم ، وربما كان الواقع بخلافه ، فيكون حكما كاذبا.

وأما إذا اقترن الموضوع بالمحمول فى العقل الفعال ، فيكون اقتران أحدهما بالآخر اقترانا مؤكدا ضروريا ، حاصلا عن أسباب وجودهما على هذا الوجه ، كاقتران أحدهما بالآخر فى الظرف الخارج ، وليس مصداق الحكم إلا عبارة عن اقتران الموضوع بالمحمول ، أو اتحادهما فى نحو من الوجود فى الواقع.

وأما ثانيا ، فلأن التصور والتصديق – كما تقرر وتبين فى مقامه – إنما هو نوعان من العلم الانطباعى ، الحادث فى الفطرة الثانية ، فأما علوم المبادئ العالية ، وعلم الحق الأول جل ذكره ، فليس شئ منهما تصورا ، ولا تصديقا ، فإن علوم المبادئ كلها عبارة عن حضور ذواتها العاقلة والمعقولة بأنفسها ، وحضور لوازمها الوجودية بنفس حضور ذواتها الثابتة لذواتها ، من غير جعل وتأثير مستأنف وتحصيل ثان ، حسبما قررناه كعلمنا بذاتنا ، ولوازم ذاتنا غير المنسلخة عنا ، بحسب وجودنا العينى ، وهويتنا الإدراكية ، التى هى عين الحياة والشعور».

أقول : قوله : «حاصلا عن أسباب وجودهما على هذا الوجه» يعنى على هذا الوجه المؤكد.

وقوله : «من العلم الانطباعى» يعنى به الانفعالى الارتسامى ، ثم إن الدوانى لا

ينكر أن ما فى العقل الفعال أشد حصولا ـ وآكد وأقوى ثبوتا مما فى أذهاننا ، والتعبير بالاختزان على سبيل التصور بيان لتقررها فيه على وجودها الأحدى ، البسيط الذى هو عين الحياة والشعور ، لا التصور المقابل للتصديق المصطلحين فى الميزان ، ولا يتفوه مثل الدوانى بما أورده هو قدس سره الشريف عليه.

ثم قال – فى تحقيق المقال فى حل الإشكال – ما هذا لفظه الجميل :

«وأما حل الإشكال ، وحق المقال فيه على وجه يطمئن به القلب ، وتسكن إليه النفس ، فهو يستدعى تمهيد مقدمة ، هى أن كل ملكة راسخة فى النفس الإنسانية – سواء كانت من باب الكمالات أو الملكات العلمية أو من باب الملكات أو الكمالات العملية كملكة الصناعات التى تحصل بتمرن الأعمال ، وتكرر الأفعال – كالكتابة والتجارة والحراثة وغيرها – فهى إنما تحصل بارتباط خاص من النفس بالعقل الفعال لأجل جهة فعلية من الجهات الموجودة فيه ، لأن الأنواع المختلفة لا تكفى فى تكثرها ووجودها تكثر القوابل أو تكثر جهاتها القابلية ، بل يحتاج إلى مبادئ متعددة عقلية ، كما رآه الإفلاطونيون من أن علل الأنواع المتكثرة فى هذا العلم عقول متكثرة هى أربابها ، وأما إلى جهات متعددة فاعلية فى العقل الأخير ، كما هو رأى المشائين.

وبالجملة فجميع الكمالات الوجودية فى هذا العالم مبدؤها ومنشؤها – من حيث كونها أمرا وجوديا – من ذلك العالم ، سواء سميت خيرات أو شرور ، إذ الشرور الوجودية شريتها راجعة إلى استلزامها لعدم شئ آخر أو زوال حالة وجودية له ، وهى فى حد نفسها ، ومن جهة وجودها ، تكون معدودة من الخيرات ، كالزنا والسرقة ونظائرهما ، ومنهما الجهل المركب ، والكذب ، فكل منها فى نفسه أمر وجودى وصفة نفسانية ، يعد من الكمالات لمطلق النفوس ، بما هى حيوانية وإنما يعد شرا بالإضافة إلى النفس الناطقة ، لمضادتها لليقين العلمى الدائم ، ولملكة الصدق ، فإن الأول خير حقيقى ، والثانى نافع فى تحصيل الحق.

فإذا تمهدت هذه المقدمة ، فنقول : لا يلزم أن يكون ما بإزاء كل ملكة نفسانية – أو أمر وجودى فى العقل الفعال أوفى عالم العقل – هو بعينه من نوع تلك الملكة أو ذلك الأمر ، بل – الذى لا بد منه – هو أن يكون فيه أمر مناسب لتلك الملكة أو لذلك الأمر. فإذن كما أن النفس إذا تكررت ملاحظتها لعلوم صادقة حقة ، حصلت

لها ملكـة الاتصال والارتباط بشأن من شؤون العقل الفعال ، متى شاءت من هـذه الجهـة ، فكـذلک إذا ارتسـمت فيها صورة قضـية كاذبة ، وتكرر ارتسامها ، أو التفتت النفس إليها التفاتا قويا حصلت لها ملكة الاتصال من هذه الجهة بشأن آخر من شؤونه متى شاءت ، ولا يلزم أن يكون – ذلک الشأن بعينه – قضـية ذهنيـة صادقـة ، ولا هذا قضـية كاذبة ، بل يكون أمرا يناسب ذاک ، وأمرا يناسب هذا ، فهذا معنى اختزان صور الأشياء فى عالم العقل واسترجاع النفس إليه.

وقد أشـرنا لک مرارا أن ليس معنى حصول صور الموجودات فى العقل البسـيط ارتسامها فيه ، على وجه الكثرة المتميز بعضـها عن بعض ، كما أن صورها المحسوسة ترتسم فى المادة الجسـمانية ، وكذا صورها النفسانية التفصيلية ، التى ترتسم فى النفس الخيالية على هذا الوجه ، وذلـک لضـيق هـذا العـالم ، ومـا يتعلق به من المشـاعر عن الحضور الجمعى ، والتمام العقلى ، والبراءة عن العـدم ، والغيريـة ، والكثرة ، والانقسام».

أقول : قوله : «من حيث كونهـا أمرا وجوديـا من ذلـک العـالم» ، أى من ذلـک العـالم العقلى. قوله : «فـإن الأول خير حقيقى» أى اليقين ، «والثانى نافع» أى ملكة الصدق. وقوله : «من هذه الجهة بشأن آخر» أى من جهة تكرر ملاحظتها بعلوم صادقة.

ثم إن قوله : «كما رآه الإفلاطونيون» ، قـد اسـتوفينا الكلام عن هـذا المطلب الرفيع المنيع فى رسالتنا المصـنوعة فى المثل الإلهية ، وقوله : «وأما إلى جهات متعددة فاعلية فى العقل الأخير ، كما هو رأى المشائين» قدر دريت إطلاقات العقل؟ الفعال؟ السائر فى ألسنتهم.

قوله : «وقد أشـرنا لک مرارا ...» وبذلک التحقيق الأنيق يعلم أن ما قال الفخر الرازى : إن العقل الفعال عندهم علة لحدوث الألوان والصور والمقادير ، مع عدم اتصافه بها (1) ليس على ما ينبغى ، بل هو رأى فائل ، وقول باطل ، فإن الكثرة بوجودها الأحدى موجودة فى خزائنها.

ثم ما حققنا فى معنى نفس الأمر ، دريت أن نفس الأمر – على بعض وجوه معانيها – يشمل الواجب تعالى أيضا لو تفوهنا وقلنا مثلا – : إن الأمر فى الحق سبحانه

1- (46) كما نقل ذلک عنه المحقق الطوسى فى آخر الفصل الثالث عشر من النمط الثالث من شرحه على الإشارات

نفسه كذا ، أو الحق تعالى نفسه الأمرية كذا ، ونحوهما من التعبيرات الأخرى ، وذلک الوجه هو نفس الأمر بمعنى ذات الشئ وحقيقته دون غيره من الوجوه الأخرى.

وقالوا : إن نفس الأمر أعم من الخارج مطلقا ، ومن الذهن من وجه ، إذ كل ما فى الخارج ، هو فى نفس الأمر من غير عكس ، وليس كل ما فى الـذهن هو فى نفس الأمر ، إذا مما هو فى الـذهن ما هو مجرد فرض الفارض لا غير ، كزوجيـة الخمسـة ، وليس جميع ما هو فى الذهن دون الخـارج هو مجرد فرض الفـارض إذ منه ما ليس بفرض فارض كجنسـية الحيوان مثلا ، وبين الخارج والـذهن عموم من وجه ، فإن إنية الواجب – مثلا – لا يمكن أن تحصل فى ذهن من الأذهان.

وأقول : الخارج فى النسـبة المـذكورة هو الخارج عن وعاء الذهن ، وأما الخارج بمعنى خارج الفرض والاعتبار ، فلا يخفى عليک اسـتنباط النسب بين نفس الأمر والخارج والذهن.

ولعلک تقـدر بما قدمناه وحررناه أن تعلم أن كينونة الصور الكاذبة المخترعة من اختلاق الوهم والخيال ، أعنى العلم بها فى المبادئ العالية ، سـيما مبـدأ المبادئ ، على أى نحو كانت ، فإن العلم بها حاصل لهم بلا امتراء فتدبر. ورسالتنا فى العلم مجدية فى ذلک جدا ، وراجع فى ذلک أيضا الفصل الثالث من فصول شرح القيصرى على فصوص الحكم – ص 18 ، الطبعة الأولى –.

وقد حان أن نختم الرسالة حامدين لله ولى الأمر ، وقد فرغنا من تصنيفها وتنميقها يوم الأربعاء الخامس من ربيع الثانى 1406 ه. ق.

«وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين».

ص: 96

كتب الصيد والذبائح عند الشيعة

الدكتور پرويز اذكائى

من وجهـة النظر التحليليـة لعلم الإنسان فإن كل عادة وتقليد يرجعان إلى أسـلوب اقتصادى قديم ، كما أن الصـيد والاصـطياد اللذين بدءا بتقليد رياضـى وعادة للتنزه ، وطريقة للبحث عن الطعام – أحيانا – فى بعض التجمعات البشـرية ، هما بقايا عصـر الطعام الحيوانى (عصـر الصيد) ، من عصر جمع الطعام للجماعات البشرية.

وعنـدما جاء عصـر انتاج الطعام (عصـر الزراعة) تحولت تلك الطريقة الاقتصادية القديمة إلى تقليد وسـنة ، وبقيت فى بعض الأحيان كما كانت بشكلها الإنتاجى السابق.

لـذا فإن البحث عن الطعام فى عصـر الصـيد والعصور الأخرى ، التى أصـبح بها تقليـدا وعادة قـد أعطى للبشـر وثقافته فنونا متشـعبة وطرقا وتجارب مهمة فى توفير طعام الصيد.

وبما أنه لا بد لإحراز أى أسـلوب معيشـى من توافر عوامل أساسـية ، كالمواد الأولية (الحيوانات المصـيدة) فإن العمل بالصيد قد عد – منذ الأزمنة القديمة – صـناعة ، فقد قال أبو عبد الله البازيار الفاطمى نقلا عن أرسطو : «أول الصناعات الضرورية الصيد ، ثم البناء ، ثم الفلاحة ...».

والحق أن جميع الطبقات ، من فقراء وزهاد وعلماء ممن جعلوا من الصيد علة معاشهم ، كانت سواء الولوع بالصيد ، وقد نقل عن ابن عباس فى التفسير قوله : إنما

كتب الصد والذبائح عند الشعة الدكتور پروز اذكائى

ص: 97

سمی أصحاب المسیح الحواریین لبیاض ثیابهم ، وکانوا صیادین» (1).

وفضلا عن علاقة المسلمین ورغبتهم فی الصید والتصید وطرقهما المختلفة ، فإن الصید فی نظرهم ضرب من ضروب الریاضة واللعب والترویح عن النفس ، وطریقة من طرق اکتساب المعاش.

ومن جراء تدقیقهم لأحوال الحیوانات وأنواعها حصلوا علی معلومات هامة فی علم الحیوان والبیطرة والصیدلة ، التی نستطیع ملاحظة نماذجها فی (البازنامات) أو کتب الصید والجوارح ، ولذلک فإن تألیفات متعددة عن حیاة الحیوانات - سواء کانت بصورة مستقلة أو بصورة فصول وأبواب ضمن کتب الطبیعیات والموسوعات العامة - قد شاعت بین المسلمین ، ویتطلب عدها تنظیم قائمة مسهبة بذلک.

وفضلا عن کتب الحیوان (2) والکتب العامة ، فإن کتبا خاصة کثیرة قد ألفت فی اللغة العربیة مثل کتب الخیل ، وفی الفارسیة مثل «آسب نامه» أو «فرس نامه» وغیرها.

هذا ، وأن بعض الکتب التاریخیة والمؤلفات الأدبیة قد حوت فصولا فی معرفة حیوانات الصید وفنونه.

وبوجه عام فإن کتب الصید العربیة والفارسیة التی ألفت طوال العصور الإسلامیة لم تخل من نوعین :

1 - الکتابات الرسمیة الفنیة.

2 - الکتابات الشرعیة الفقهیة.

فالأولی : تبحث فی الصید والقنص وآدابهما - کتقلید أو صنعة - وتتعرض إلی الجوارح وأمراضها وعلاجها ، وتسمی کتب الصید البیزریة هذه غالبا باسم کتب «الصید والجوارح» (3).

والأخری : تبحث فی الصید والمصیدات شرعیا - کطعام أو ذبیحة - وترجع ذلک إلی الأصول الفقهیة والأحکام الشرعیة ، وتسمی هذه الکتب الصیدیة الفقهیة

1- 1. البیزرة : 19 - 20.

2- 2. تدعی بالفارسیة : «جانورنامات».

3- (3) تدعی بالفارسیة : «البازنامات» أو «الشکارنامات»

غالبا باسم كتب «الصيد والذبائح» أو «الصيديات والذبيحيات» بغض النظر عن اختلاط بعضها ببعض فى قليل جدا من هذين النوعين.

ونحن فى هذا البحث نقدم - بعد البحث فى المصادر العامة - فهرسا للكتب العربية والفارسية من النوع الثانى ، أى كتب الصيد والذبائح الفقهية ، التى هى من تصانيف الشيعة فقط.

ومما هو جدير بالذكر هنا الإشارة إلى المصادر العامة وأقدمها : * كتاب «منافع الحيوان» لابن بختيشوع الأهوازى (القرن 2 - 3 للهجرة).

* كتاب «الحيوان» الذى ألفه الجاحظ البصرى فى منتصف القرن الثالث الهجرى ، الذى قام على البحث والدرس والتجارب ومناقشة الأمم القديمة فى هذا المضمار ، وإن حوى فى الغالب منازعة الكلاب والديوک - بلا جدوى -.

وهناک إشارات مفيدة جدا فى هذا المجال وردت فى تاريخ المسعودى البغدادى ، المعروف ب «مروج الذهب» (1) فمنها :

* وصف نوع من البزاة فى بحر جرجان (2).

* من أخبار هارون الرشيد فى الصيد بالبازى (3).

* وصف الحكماء والملوک للبزاة (4).

* أول من لعب بالصقور أبو كندة الحارث بن معاوية بن ثور الكندى وقد اتخذها العرب وسيلة للصيد بعده (5).

* قسطنطين والشواهين (6).

* اللعب بالبزاة عند اليونانيين (7).

ولقد قيل : إن أبا الفرج الاصفهانى صاحب «الأغانى» (284 - 356 ه)

1- 1. راجع : «مروج الذهب» ، طبعة يوسف داغر ، بيروت ، 1965.

2- 2. مروج الذهب 1 : 209 - 210.

3- 3. المصدر السابق 1 : 210 - 211.

4- 4. المصدر السابق 1 : 211 - 212.

5- 5. المصدر السابق 1 : 212.

6- 6. المصدر السابق 1 : 212 - 215.

7- (10) المصدر السابق 1 : 333 - 334

كانت له يد فى علوم البيزرة والبيطرة أيضا.

واشـتهر أمراء الفرس من حكـام الولايـات بشـغفهم بـالبيزرة ، حتى أن بعضـهم قـد ألف فيه الكتب والرسائل ، ولعل من أشـهر هؤلاء أمير جرجان كيكاوس بن إسكندر الزيارى الذى صنف لولده كتاب «قابوس نامه» (سنة 475 ه) ، خص الباب الثامن عشر منه للبيزرة.

ومن الكتب التاريخية والأدبية الفارسية التى يمكن ذكرها :

* «نور وزنامه» المنسوب إلى الحكيم عمر الخيام النيسابورى (القرن 5 - 6 الهجرى).

* راحة الصدور «للراوندى ، الذى ضم فصلا فى الاصطياد وآداب الصيد ، وفتاوى فى الحلال والحرام منه.

* «آداب الحرب والشـجاعة» لفخر الـدين مبـارک شاه (القرن 6 الهجرى) ، أبوابه الثامنـة والتاسـعة والعاشـرة ، وقد حوت فصولا فى معرفة حيوانات الصيد وفنونه ، أو ما حصل عليه من الترجمات الفارسية لكتب الحيوان العربية التى ألفها علماء الإسلام.

وبعد أن ألف كمال الدين محمد الدميرى (م 808 ه) كتابه المسمى «حياة الحيوان الكبرى» سنة 773 ، والذى حذا فيه حذو الجاحظ فى كتابه «الحيوان» إلى حـد ما ، قام بعض العلماء مثل الـدمامينى (828) ، والفاسى (832) ، والسيوطى (911) ، والقاضى الشيبى (837) بتذييله وتلخيصه.

والترجمة الفارسـية الأولى للكتاب تمت على يد الحكيم شاه محمد القزوينى باسم السـلطان سـليم خان الأول العثمانى ، والثانية على يد منصور بن الحسن الملقب ب «غيـاث» بن علاء الـدين الـدبينى الأيجى الشـبانكارى تحت عنوان «صـفات الحيوان» حوالى سـنة 930 ، والثالثـة تمت على يـد الميرزا محمـد تقى التبريزى فى عهـد حكم الشـاه عباس الثانى الصـفوى ، والتى سـماها «خواص الحيوان» (1) ، والرابعة «ترجمة حياة

---

1 - 1. وحـدت كتابا آخر باسم «خواص الحيوان» بالفارسـية الفه محمـد على بن أبى طالب الزاهدى «حزين» الكيلانى المؤلف ل «فرس نامه» أيضا فى «فهرس المخطوطات الفارسـية للمتحف البريطانى» - رقم 23562. ADD فى انكلـترة («ريو» ، ج 2 ، ص 483) وتوجد صورته الفتوغرافية فى المكتبة المركزية لجامعة طهران (فهرست ميكروفيلمها ، ج 1 ص 605)

الحيوان» لعلى بن محمد هارون الهروى وتحقيقه لها فى سنة 1249 ه.

نقول – إذا – إنه لم يتحدث عن الصيد وآدابه وحيواناته والمصيدات فى رسائل خاصة مفردة ، أو فى كتب علم الحيوان العامة والموسوعات – كما مر باختصار فحسب ، بل إن كتبا فى الصيد والذبائح ألف منذ بدأ التأليف فى الفقه الاسلامى ، نظرا لأحكامها الشرعية وتلازمها مع الأمور الدينية. ومن مطالعاتنا للمجموعات الفقهية الموسعة – العربية منها والفارسية – والكتب الموثقة للمذاهب الإسلامية ، نعثر على كتب الصيد والذبائح.

وقد ذكر ابن النديم فى الفهرست (1) كتب من تقدمه من الفقهاء المشهورين ، ونأتى بها بحسب ترتيب السنين كما يلى :

* كتاب «الصيد والذبائح» لأبى يوسف يعقوب بن إبراهيم (المتوفى سنة 182 ه).

* كتاب «الصيد والذبائح» لأبى عبد الله محمد بن الحسن (المتوفى سنة 189 ه).

* كتاب «الصيد لأبى عبد الله الشافعى (المتوفى سنة 204 ه) وله كتاب «الصيد والذبائح» أيضا.

* كتاب «الصيد والذبائح» لأبى نصر محمد بن مسعود العياشى ، الفقيه الشيعى.

* كتاب «الصيد» لأبى سليمان داود الاصفهانى (المتوفى سنة 270 ه).

وأمثال هذه الرسائل كثيرة جدا. ولفهرسة ما فى الفارسية منها – على غرار الرسائل العربية (تحتاج إلى فهرسة جميع الكتب الفقهية.

غير أننا نذكر هنا كل ما عثرنا عليه من مفردات الكتب والرسائل لعلماء مذهبنا – الشيعة فقط – ونوردها على الترتيب الزمنى كما يأتى : 1 – كتاب الصيد ، لأبى محمد الوشاء (م 208 ه) جعفر بن بشير البجلى الزاهد الشيعى الملقب بفقحة العلم ، المعاصر للمأمون العباسى والمتوفى بالأبواء سنة

1– (12) لاحظ الفهرست : 245 و 257 و 264 و 272 ، طبعة طهران

ثمان ومائتين (1).

2 – كتاب الصيد والذبائح ، لأبى جعفر محمد بن الحسن بن سنان الزاهدى الشيعى (المتوفى 220 ه) من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام (2).

3 – كتاب الصيد والذبائح ، للحسين بن سعيد بن حماد الأهوازى الكوفى الشيعى ، من موالى على بن الحسين ، من أصحاب الرضا – عليهم السلام – الذى صحب مع أخيه الحسن بن سعيد أبا جعفر بن الرضا – عليه السلام – أيضا (3).

4 – كتاب الصيد والذبائح ، لأبى الحسن على بن مهزيار الأهوازى الدورقى الشيعى (226 ه فما بعد) وكيل الإمامين الرضا والجواد – عليهما السلام – (4).

5 – كتاب الصيد والذبائح ، لأبى جعفر محمد بن أورمه القمى (5).

6 – كتاب الصيد والذبائح ، لمحمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمى الشيعى (المتوفى 290 ه) (6).

7 – كتاب الصيد والذبائح ، لأبى النضر محمد بن مسعود العياشى السمرقندى الشيعى الإمامى (عاش فى النصف الثانى للقرن الثالث الهجرى فما بعد) (7).

8 – كتاب الصيد والذبائح ، لأبى الفضل محمد بن أحمد بن إبراهيم الجعفى الصابونى المصرى (350 ه فما بعد) (8).

9 – أحكام الصيود والذبائح ، للمولى أبى الحسن (بن أحمد الكاشى) الفقيه ، رسالة مختصرة بالفارسية ، ألفها باسم السلطان صدر ، من حكام دولة السلطان شاه طهماسب الأول الصفوى (930 – 984 ه) (9).

1– 1. الفهرست للطوسى : 75 ، الاختيار للطوسى : 605 ، الذريعة 15 : 104.

2– 2. الذريعة 15 : 107 ، الفهرست للطوسى : 295.

3– 3. الفهرست لابن النديم : 277 ، الفهرست للطوسى : 104.

4– 4. الفهرست للطوسى : 231 – 232 ، الاختيار للطوسى : 548 – 551 ، الذريعة 15 : 106.

5– 5. الذريعة 15 : 106 ، الفهرست للطوسى : 278.

6– 6. الفهرست للطوسى : 288 – 289 ، الذريعة 15 : 107.

7– 7. الفهرست لابن النديم : 245 ، الفهرست للطوسى : 319 ، الاختيار للطوسى : 530 ، الذريعة 15 : 105.

8– 8. الفهرست للطوسى : 379 – 380 ، الذريعة 15 : 106.

9– (21) رياض العلماء 5 : 437

10 – كتاب الصـيد والذبائح ، للسـيد حسـين بن روح الله الحسنى الطبسى الدكنى (النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى) ، كتبه باسم السـلطان إبراهيم قطب شاه بن سـلطان قلى قطب الملك الـدكنى (957 – 989 ه) ، وقـد ذكر فيه بعـد أن وصف كـل حيوان حكمه على المذاهب الخمسة وذكر خواصه ، وكتبه فى أحكام الصيد والذبائح على طريقة مذهب الشيعة ، مشيرا إلى رأى أهل السنة فى ذلك (1).

11 – رسالة فى الصـيد ، آدابه ومحسـناته ، ألفها المولى محمد سليم الرازى شيخ الإسلام بطهران (بين سنوات 1061 – 1069 ه) ، باسم الأمير صدر السلطنة بمشهد خراسان (2).

12 – رسالة فى الصيد والذبائح ، لمحمد بن الحسن الشيروانى (المتوفى 1098 ه) (3).

13 – كتاب الصـيد والذبائح ، للميرزا محمد بن محمد رضا بن إسماعيل القمى المشهدى المحدث المفسر صاحب (كنز الدقائق) ، الذى قرظ عليه فى سنة 1102 ه (4).

14 – كتاب الصـيد والذبائح ، وأحكامها ، مبسوط ، للشيخ على بن الحسين الكربلائى ، ألفه باسم الشاه سلطان حسين الصفوى (1105 – 1135 ه) (5).

15 – كتاب الصيد والذبائح ، (أو) الرسالة الصيدية ، للشيخ محمد على بن أبى طالب الزاهدى الاصفهانى ، المتخلص بجزين اللاهيجى ، والمعروف بالجيلانى (1103 – 1181 ه) ، فارسـى ، فى أحكام الصـيد والذباحـة ، وخواص الحيوانات وأنواعها ، وأحكامها الشـرعية من حلالها وحرامها ، وهو غير مصنفيه «التذكرة فى علم البزدرة» و «خواص الحيوان» (6).

16 – كتاب الصيد والذبائح ، للشيخ محمد على بن الشيخ عباس البلاغى

1- 1. الذريعة 15 : 105.

2- 2. الذريعة 5 : 105 و 9 : 465 و 13 : 351 و 15 : 105.

3- 3. الذريعة 15 : 106.

4- 4. الذريعة 15 : 107 و 18 : 152.

5- 5. الذريعة 15 : 106.

6- (27) الذريعة 11 : 207 و 15 : 106

النجفی الفقیه الأصولی (المتوفی سنة 1234 ه) ، إستدلالی کبیر ، موجود فی خزانة الشیخ علی آل کاشف الغطاء فی النجف (1).

17 - رسالة فی الصید والذبائح ، للمولی محمد تقی بن علی محمد النوری (المتوفی 1263 ه) (2).

18 - کتاب الصید والذبائح ، للمولی علی القارپوزآبادی القزوینی الزنجانی (المتوفی 8 محرم من سنة 1290 ه) بزنجان ، کتاب استدلالی فارسی مبسوط ، وقد طبع بطهران فی 1288 ه (3).

19 - رسالة فی الصید ، للمیرزا محمد بن سلیمان التنکابنی (المتوفی 1302) ذکر فی «قصص العلماء» : إنها بلسان العرفان فی مائتی بیت (4).

20 - أحکام الطعام من الطیور والأنعام ، (أو) رسالة فی الصید والذبائح ، للسید إعجاز حسین الأمروهی ، صهر المفتی میر عباس التستری وتلمیذه (المتوفی سنة 1306 ه) (5).

21 - رسالة صیدیة ، مجهولة المؤلف ، ضبطت برقم 1244 فی الذریعة 11 : 207 ، وعلی ظنی أنها یمکن أن تکون هی کتاب الصید والذبائح «رقم 10» للسید حسین الطبسی ، (النصف الثانی من القرن العاشر الهجری) سابق الذکر.

22 - کتاب أحکام الصید الذی ذکره العاملی فی أمل الآمل 2 : 99 ، لأبی عبد الله الحسین بن علی البزوفری (350 - 410 ه) فإنه ضبط فی ریاض العلماء 2 : 152 والذریعة 1 : 299 بعنوان «کتاب العبید» وهو الأخیر علی الظاهر ، والله أعلم.

1- 1. الذریعة 15 : 106 - 107 ، معارف الرجال 2 : 316 - 317.

2- 2. الذریعة 15 : 105 - 106.

3- 3. الذریعة 15 : 106.

4- 4. الذریعة 15 : 104.

5- (32) الذریعة 1 : 299 و 15 : 106

رأى فى تقسيم الكلمة

الدكتور السيد مصطفى جمال الدين

النحو – فى فهم المحققين من النحاة – هو : نظام تأليف الجملة.

والجملة : مركب إسنادى من كلمتين ، أو أكثر ، يؤدى الربط بينهما إلى أن يكون لكل منهما (وظيفة) نحوية خاصة.

والوظيفة النحوية : هى ما تؤديه إحدى الكلمتين بالنسبة إلى الأخرى من كونها (فعلا) لها ، أو (فاعلا) ، أو (مفعولا) ، أو (حالا) ، أو (تمييزا) ، أو (مستثنى) ، أو (نعتا) ، أو (بدلا) ، أو (مضافا) ، أو (مضافا إليه) إلى آخر ما تؤديه الكلمات المرتبطة ببعضها ، أو الكلمات الرابطة بينها ، من (معانى النحو) التى فصلها النحاة إلى أبواب النحو المعروفة.

وقد صنف النحاة السابقون هذه الكلمات – سواء منها ما كان رابطا أو مرتبطا – إلى ثلاثة أصناف سميت عندهم (أقسام الكلم) هى : الاسم ، والفعل ، والحرف.

ولم يخرج أحد منهم على هذا التقسيم غير ما يروى عن أبى جعفر أحمد بن صابر من أنه زاد قسما رابعا سماه (الخالفة) وهو اسم الفعل (1) وقد ادعى بعض المحدثين أن الذى أطلق مصطلح الخالفة على اسم الفعل هو الفراء (2).

أما الدارسون المحدثون فقد جلب انتباههم أن بعض الكلمات لا يمكن أن

1- 1. الأشباه والنظائر النحوية 3 / 2 ، وحاشية الصبان 1 / 2.

2- (2) اللغة العربية ، معناها ومبناها : 89

ينطبق عليها تعريف القدماء لهذه الأقسام ، فجرت محاولات لإعادة النظر فى تصنيفها تصنيفا حديثا أكثر ضبطا وشمولا فكان أن قسمها أكثرهم تقسيما رباعيا يمتاز بجعل الأسماء المبهمة كالضمائر ، والموصول ، والإشارة ، وما يجرى مجراها قسما مستقلا أطلق عليه بعضهم اسم (الضمير) (1) ، وبعضهم اسم (الكناية) (2) كما سيأتى.

وهناك محاولة أخرى لتقسيم الكلمة سبعة أقسام بإضافة (الصفة ، والخالفة ، والظرف) إلى هذه الأقسام الأربعة كما فعل الدكتور تمام حسان (3) ، وسيأتى عرض وجهة نظر الدارسين المحدثين ، والأسس التى قام عليها تقسيمهم للكلمات ، مع مناقشة ما يستحق المناقشة منها ، بعد استيفاء القول فى وجهة نظر السابقين من النحاة فى التقسيم الثلاثى وعرض ما يبدو لى من تقسيم رأيت أنه أجدر من غيره.

أساس التقسيم الثلاثى عند النحاة

كان النحاة السابقون يرجعون فى تقسيمهم الثلاثى إلى أساسين مختلفين تبنى كل واحد منهما فريق من النحاة :

أ - الوجهة التأليفية الإسنادية

فقد تبنى جماعة منهم وجهة نظر تنبنى على تأليف الجملة وإسنادها أى أنهم جعلوا أساس التقسيم قائما على طبيعة تركيب الجملة ، وصلاحية كل كلمة فى هذا التركيب ، فما كان من الكلمات صالحا لأن يقع فى الجملة مسندا ومسندا إليه فهو (الاسم) مثل : زيد وقائم ، وما كان صالحا لأن يقع مسندا فقد فهو (الفعل) مثل : قام ويقوم ، وما كان غير صالح لأن يقع مسندا ولا مسندا إليه فهو (حرف) مثل : من وعن.

يقول ابن معط (- 628 ه) : إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم ، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه ، وهو الفعل ، وإما ألا يصح الإخبار عنه ولا به ، وهو الحرف» (4).

1- 1. من أسرار اللغة : 29.

2- 2. فى النحو العربى ، قواعد وتطبيق : 46.

3- 3. اللغة العربية ، معناها ومبناها : 86.

4- (6) الأشباه والنظائر النحوية 2 / 3 : وأسرار العربية : 4

ومن الطبيعى أن يكون هذا التوجيه مردودا عند بعض النحاة ، لأنه – كما يقولون – قائم على قسمة غير حاصرة ، إذ يمكن افتراض قسم رابع هو : (أن يخبر عنه لا به) وسواء وجد هذا القسم أم لم يوجد ، فإن مجرد احتماله مخل بانحصار القسمة (1).

الوجهة المعنوية الدلالية.

وهناك جماعة من النحاة تبنوا فى تقسيمهم الثلاثى وجهة نظر مبنية على دلالة الكلمة على معناها ، بغض النظر عن صلاحيتها للإسناد ، أى أن أساس التمايز بين أقسام الكلمة هو افتراقها فى (دلالة) كل كلمة على المعانى التى وضعت بإزائها ، فالكلمة : إما أن تدل على معنى مستقل فى نفسه ، أى أن معنا يدرك من لفظها سواء ربطت بعنصر لفظى آخر أم لم تربط ، أو تدل على معنى غير مستقل ، والثانى (الحرف) ، لأن معناه لا يظهر إلا إذا ربط بكلمة أخرى. أما القسم المستقل فهو : إما أن يقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة فهو (الفعل) أو لا يقترن فهو (الاسم).

وقد تبنى أكثر النحاة هذا الأساس فى التقسيم (2) لذلك جاءت تعريفاتهم للأقسام مبنية عليه :

فالاسم : (كلمة دلت على معنى فى نفسها من غير اقتران بزمان محصل) (3).

والفعل : (كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) ، وقد أضاف الرضى إلى التعريف قيد : (من حيث الوزن) ليشير إلى أن الحدث) معنى يدل عليه الفعل بمادته ، و (الزمن) معنى يدل عليه الفعل بصيغته (4).

---

1 – 1. أنظر رأى ابن إياز وابن هشام فى الأشباه والنظائر 2 / 3 مع ملاحظة أن (القسمة) باب من أبواب المنطق ، ويشترط المناطقة للقسمة أن تكون (حاصرة) أى جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل من الأقسام ، لا يشذ منها شئ ، فإذا فرض أن يكون هناك قسم لم يدخل كانت القسمة (غير حاصرة) ، وهذه القسمة نوعان : عقلية واستقرائية. فالعقلية هى التى يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر ، ولا يمكن ذلك إلا إذا كانت القسمة دائرة بين النفى والاثبات ، كما لو قسمنا الحيوان إلى : (إنسان وغير إنسان فإن غير الإنسان يدخل فيه كل ما يفرض من الحيوانات الأخرى – وسيأتى أن النحاة حاولوا هذه القسمة الحاصرة فى تقسيمهم للكلمة – ، والاستقرائية هى التى لا يمنع العقل من فرض قسم آخر ، ولكن التقسيم وقع على الأقسام المعلومة بالاستقراء والتتب1. (أنظر المنطق للمظفر 1 / 123 – 126).
2– 2. أنظر الرضى على الكافية 1 / 7 ، وابن هشام فى شرح شذور الذهب 1 / 22 ، والأشمونى 1 / 21.
3– 3. نقله ابن يعيش عن السيرافى 1 / 22.
4– (10) أنظر الرضى 1 / 5 ، 11

والحرف : (ما دل على معنى فى غيره ، نحو من وإلى وثم) (1) وهم يقصدون : أن (التعريف) أو (التنكير) ليس هو معنى تحمله كلمة (أل) أو (التنوين) وإنما هو معنى تحمله كلمة (رجل) عندما تسبقها (أل) أو يلحقها التنوين. و (الابتداء) أو (الانتهاء) ليس معنى تحمله كلمتا (من) و (إلى) وإنما يحمله المجرور بهما – البصرة أو الكوفة – فى مثال : (سرت من البصرة إلى الكوفة) ، وهكذا.

نقد الأساس النحوى للتقسيم

أ – ونقدنا للأساس الأول أن النحاة السابقين لم يقبلوه ، لعدم قيامه – كما قالوا – على (القسمة الحاصرة) فمن الواضح أن الفروض أربعة ، أى أن الكلمة – عندهم – إما أن تكون مسندا فقط ، أو مسندا إليه فقد ، أو تكون مسندا ومسندا إليه ، أو لا مسندا ولا مسندا إليه ، والأول : الفعل ، والثانى : ضمير الرفع المتصل ، والثالث : الاسم ، والرابع : الحرف.

ومع وجود هذا الفرض الرابع ، والتمثيل له بضمائر الرفع المتصلة ، فكيف يصح جعلها من قسم الاسم ، وليس قسما رابعا.

ب – أما عن وجهة النظر الأخرى ، أى بناء تقسيم الكلمة على أساس دلالتها على المعنى بنفسها أو بغيرها ، فإن الملاحظ عليه : أنهم يعنون بذلك أن تكون الكلمة مستقلة بإدراك المعنى من لفظها أو غير مستقلة ، المستقلة هى التى يدرك السامع معناها الذى وضعت له ، سواء كانت مرتبطة بكلمة أخرى أو غير مرتبطة ، فكلمات : (رجل ، فرس ، قيام ، قعود) يفهم السامع معناها عند النطق بها منفردة مثل : (رجل) أو مؤلفة مثل : (جاءنى رجل). أما الكلمات غير المستقلة مثل : (من ، وأل ، وهل فهى التى لا يفهم عند النطق بها معنى (الابتداء ، أو التعريف ، أو الاستفهام) إلا ضمن كلمة أخرى ، أو جملة تامة ، فكلمة (رجل) هى التى تكون (معرفة) عندما تدخل عليها (أل) ، وجملة : (قام محمد) هى التى تكون (مستفهما عنها) عندما تدخل عليها (هل).

والملاحظ أنهم خصوا غير المستقل بالحرف فقط ، وأشركوا الاسم والفعل

1- (11) الزجاجى فى الايضاح : 54

فى المعانى المستقلة ، ثم فرقوا بينهما بالاقتران بالزمن ، وعدم الاقتران به.

ولنا على ذلک الملاحظات الآتية فى الجهتين معا :

1 - عدم الاستقلال بالمعنى

فمن جهـة تخصيصـهم الكلمات غير المسـتقلة بالحرف فقط ، لا يوجـد له وجه معقول ، فهناک كلمات كثيرة أدخلوها فى قسم الأسـماء ، كالضـمائر ، والإشارة ، والموصول ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وغيرها ليست لها تلک المعانى المستقلة ، لأن معناها لا يفهم إلا ضمن كلمـة أخرى ، أو جملـة ، ولنقارن بين كلمة (أل) التى يفترض أنها حرف ، وكلمة (الذى) التى يفترض أنها اسم ، فسـنجد أن معناهما سواء من ناحيـة عـدم الاسـتقلال بإدراكه من اللفظ المنفرد ، فجملـة : (الذى جاءنى بالأمس زيد) لو اقتطعنا منها كلمة (الذى) فما المعنى الـذى تدل عليه منفردة؟! ولو قلنا : (هذا) - وحدها - لبقى المعنى غامضا حتى نأتى بالمشار إليه لفظا مثل : (هذا الرجل خير من أخيه) أو حسا كالإشارة الخارجيـة ، وحينئـذ يغنى معنى (الذى) بصـلتها (جاءنى) ، ولا يبقى ل (هذا) معنى غير معنى (الرجل) المشار إليه لفظا أو حسا.

وقـد تنبه النحـاة أنفسـهم إلى ذلک فعللوا سـر بناء هـذا النوع من الكلمات بكونها مفتقرة إلى الغير فى معناها ، كالحرف ، وسـموا ذلک ب (الشبه المعنوى) :

كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا والمعنوى فى متى وفى هنا

وإذا كان الأمر كذلک فما نصـنع بالأسـماء المبهمة هذه؟! أنعتبرها حروفا ، لأن تعريف النحاة للحرف : (ما دل على معنى فى غيره) شامل لها؟! أم نظل نصنفها فى قسم الأسماء ، مع أن تعريفهم الاسم بأنه : (ما دل على معنى فى نفسه) لا ينطبق عليها؟! فالغلط واقع لا محالة إما فى التقسيم أوفى التعريف.

2 - فكرة الزمن واقترانها بالفعل

أما عن فكرة الزمن وجعلها هى المائزة بين الاسم والفعل مع دلالتها على المعنى المستقل ، فملاحظتنا عليه :

أ - إن فكرة الزمن ودلالة الصيغة الفعلية عليها فكرة غير ناضجة؟ فى أذهان النحاة السابقين وقد أنكر ذلک أكثر الباحثين المحدثين سواء فى أصول الفقه (1) أم فى

1- (12) أنظر : البحث النحوى عنه الأصوليين : 150 وما بعدها

فقه اللغة (1).

ونستطيع تقريب ذلک بأن (الزمان الماضى) مثلا لا يفهم من لفظ (قام) وحدها ، لا من مادتها ، ولا من صيغتها ، وإنما يفهم من سياق الجملة و (مقامها) فإن وقع الفعل فى سياق الإخبار عن شئ دل على الزمن الماضى مثل (قام محمد) وإن وقع فى سياق آخر غير الإخبار ، كسياق الشرط مثلاـ ، دل على الزمن المستقبل مثل : (إن قام محمد قمت) مع أن لفظ (قام) واحد فى السياقين ، فلو كان الزمان زمان الصيغة لما اختلف من سياق إلى سياق.

كذلک فإن صيغة (يفعل - يقوم مثلا - لا تدل على الزمان الحاضر والمستقبل إلا بسياق الجملة وقرائن أحوالها ، ففى سياق الخبر تدل على (الحال) وفى سياق التسويف والنفى ب (لن) تدل على الاستقبال (سوف يقوم) أو (لن يقوم) ، وفى سياق النفى ب (لم) أو (لما تدل على الماضى البعيد أو القريب (لم يقم .. ولما يقم) وهكذا.

وهذا إن دل على شئ فعلى أن الزمان نحوى لا صرفى ، أى أنه يفهم من سياق الجملة وأسلوب تأليفها ، لا من صيغة (فعل. يفعل).

ب - إن الزمان النحوى هذا ، لا يقتصر على الجمل الفعلية وصيغ الأفعال ، بل قد يفهم من الجمل الاسمية وصيغ الأسماء كالمصدر واسم الفاعل ، فأنت تقول مثلا : (أنا ضارب أخيک) فنفهم من سياق الخبر أن الزمان ماض ، وتقول : (أنا ضارب أخاک) ونفهم من سياق (التهديد) أن الزمان مستقبل.

ونخلص من ذلک كله إلى أنه إذا كنا نفهم (الزمن المعين) من وقوع الفعل (قتل) أو الاسم (قاتل) فى سياق معين معين دل ذلک أن الاقتران بالزمن ليس هو المائز بين الاسم والفعل ، لأنه ليس زمانهما بل زمان الجملة.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس - وهو يرد على النحاة ربطهم لصيغة الفعل بالزمن - : «وقد جعلوا ارتباط الفعل بالزمن عنصرا أساسيا ، به يتميز الفعل من الاسم ، وعز عليهم أن يروا فكرة الزمن تتحقق فى المصدر كما تتحقق فى الفعل ، فجادلوا فى هذا

1- (13) من أسرار اللغة : 165

جـدالا عقيما لا يخلو من التعسف والمغالطة ... وفى الحق أن المصدر يرتبط بالزمن فى صوره ما ، لا تقل وضوحا عن ارتباط الفعل به ، أو لا تزيد غموضا عن ذلك الغموض الذى نلحظه فى محاولة الربط بين الفعل والزمن» (1).

محاولات جديدة فى التقسيم

من هـذه المؤاخـذات ، وأمثالها ، كان لا بد للبحث النحوى الجديد أن يعيد النظر فى تقسـيم الكلمة ، على أسـس أكثر ضـبطا وتمييزا بين الأقسام. وأمامى الآن محاولتان :

أ – التقسيم الرباعى

وقد ذهب إليه جماعة من الباحثين المحدثين أبرزهم الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه «من أسـرار اللغة» (2) والدكتور مهدى المخزومى فى كتـابه «فى النحو العربى : قواعـد وتطـبيق» (3) وقـد جلب انتبـاه أصـحاب هـذه المحاولـة – كما قلت – مسألـة المبهمات من الضـمائر والموصول والإشـارة وأمثالهـا مما لا يمكن دخوله فى أحـد الأقسام الثلاثـة : الاسم ، والفعل والحرف لعـدم انطباق تعريفات هـذه الأقسام عليها ، ولكن الفرق بين محاولتى الباحثين :

1 – فى التسـمية ، فقـد أطلق الـدكتور أنيس وجماعته على هـذا القسم اسم (الضـمير) وجعل القسم شاملا للضـمائر ، وأسـماء الإشارة ، والموصولات ، والعـدد. أما الـدكتور المخزومى فقـد أطلق عليه اسم (الكنايـة) وأدخل فيه : الضـمائر ، والإشارة ، والموصولات ، وأسـماء الاستفهام ، وأسماء الشرط.

2 – فى التأسـيس ، فالمخزومى لم يذكر أساسا ينبنى عليه تقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام الأربعة ، فى حين ذكر الدكتور أنيس أن تقسيمهم إلى هذه الأربعة قائم على أسس ثلاثة : (1 – المعنى ، 2 – الصيغة ، 3 – وظيفة اللفظ فى الكلام) ورأى أن الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسـس لا يكفى ، «لأن مراعاة المعنى وحـده قـد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل : قاتل وسامع ومذيع أسـماء وأفعالا فى وقت واحد ... ومراعاة

1– 1. نفس المصدر : 171.

2– 2. من أسرار اللغة : 279 وما بعدها.

3– (16) ص 46 ، وانظر «الأحرفية» ليوسف السودا : ص 71

الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا عين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التى وردت فى اللغة على وزن الفعل مثل : أحمد ، ويثرب ويزيد ، وأخضر إلى آخره ، بل حتى وظيفة الكلمة فى الاستعمال لا تكفى وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل ، فقد نجد اسما مستعملا فى كلام ما استعمال المسند مثل : (النخيل نبات) ففى هذه الجملة استعملت (نبات) مسندا ، أى كما تستعمل الأفعال والأوصاف.

فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام» (1).

ب – التقسيم السباعى

وقد عقد الدكتور تمام حسان فى كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» فصلا لأقسام الكلم تحدث فيه عن سبعة أقسام هى : الاسم والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة.

وجعل هذا التقسيم قائما على أساسى المبنى والمعنى ، فأساس المبنى يضم فوارق صورية هى : (الإعراب ، والرتبة ، والصيغة ، والجدول ، والالصاق والتصام والرسم الإملائى) وأساس المعنى يضم فوارق معنوية هى : (التسمية ، والحدث ، والزمن ، والتعليق ، والمعنى الجملى).

وقد أطال المؤلف فى شرح ذلك مطبقا لها على الأقسام السبعة فى محاولة لتبرير هذا التقسيم السباعى ، ولا يسعنى تلخيص أساس التقسيم عنده ، والتعليق عليه ، لما فيه من تطويل وتعقيد وتداخل بين الأقسام ، حتى أنه ذكر للإسم – مثلا – تسع خصائص تشاركه بقية الأقسام فى سبعة منها ، وما أدرى إذا كانت هذا السبعة لا (تفصل) الاسم عن غيره من الأقسام فما فائدة ذكرها؟ ومع ذلك فإنى سأشير إلى مواضع الاختلاف معه بعد عرض وجهة نظرى فى أساس التقسيم.

الأساس المقترح للتمييز بين أقسام الكلم

فى أثناء دراستى «للبحث النحوى عند الأصوليين» (2) وجدت لهم أسسا

1- 1. من أسرار اللغة : 281.

2- (18) رسالة دكتوراه من جامعة بغداد ، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام فى بغداد 1980

للتمييز بين دوال المعنى النسبى ودوال المعنى الأصلى ، تشبه – إلى حد بعيد – ما بحثه اللغويون المحدثون من (دوال النسبة ودوال الماهية) (1) ومن مقارنة ذلك بالأسس التى تعرض لها النحاة فى تقسيم الكلمة وجدت أن أفضل أنواع التقسيم أن تكون الأقسام خمسة : الاسم ، والفعل ، والصفة ، والحرف ، والكناية. وأن الأسس التى يقوم عليها هذا التقسيم هى أربعة أسس متقابلة :

1 – (الدلالة) فاللفظ إما أن يدل على معنى مستقل بالإدراك ... أو غير مستقل.

2 – (الوظيفة) والمقصود بها المعنى النحوى الذى تؤديه الكلمة ضمن الجملة ، فهى إما أن تكون عنصرا رابطا – أى دالة نسبة – أو عنصرا مرتبطا – أى دالة ماهية –.

3 – (الصيغة والمقصود بها الصيغ الاشتقاقية المندمجة بمادة الكلمة فهى إما أن تدل على معنى بسيط مستقل بالإدراك ، أو على معنى مركب من المستقل وغير المستقل.

4 – (التركيب) والمراد به أن المعنى المركب من معنى المادة ومعنى الصيغة إما أن يكون تركيبه تحليليا أو إسناديا.

وعلى ضوء هذه الأسس مجتمعة تتصنف الكلمات ، ولإيضاح ما قد يبدو غامضا منها نستعرض ذلك فيما يأتى :

إن الأسس التى يقوم عليها التقسيم ينبغى أن ترتبط بدلالة الكلمة على كل من المعنى المعجمى والمعنى النحوى ، ذلك لأن النحو إذا كان هو (نظام تأليف الجملة) فإن مفردات الجمل تتحمل معانى المعجم الأصلية بالإضافة إلى معانى النحو الناشئة من التأليف والربط بينها التى سميناها بالمعانى (الوظيفية). وإذا أردنا نميز – نحويا – بين مفردات الجملة من ناحية (الدلالة) فلا بد من مراعاة معناها الأصلى مرتبطا بوظيفتها النحوية.

ولإيضاح ذلك نأخذ جملة مثل : (نجح طلابنا الذين امتحنوا إلا خالدا لنقوم بتحليل دلالة مفرداتها ، وعلى ضوء التحليل نضع أسس تصنيفها. ونلاحظ أن ما نسميه (كلمة) من هذه المفردات ثمانية هى : (نجح ، طلاب ، نا ، الذين ، امتحن ، واو (الجماعة) ، إلا ، خالد) وبعض هذه الكلمات تتحمل معنى لغويا بالإضافة إلى وظيفة

1– (19) أنظر اللغة لفندريس ترجمة الدواخلى والقصاص : 105 – 112

نحويـة هى : (الفعليـة) و (الفاعليـة) و (الإضافـة) و (النعت) و (الاسـتثناء) وبعضـها لا يتحمل معنى غير معنى الوظيفـة النحوية ، فتكون الفوارق بين كلمات هذه الجملة كالآتى :

1 – إن الجملـة تضم عناصـر لفظيـة ذات (معنى لغوى محـدد مسـتقل بالإدراك) أى يفهم من اللفظ سواء وصل بعنصـر لفظى آخر أم لـم يوصل ، وهى : مادة نجـح وامتحن ، أى (النجاح) و (الامتحان) وكلمـة (طلاب) وكلمـة (خالد) ، وكل من هذه المعانى الأربعة يصـلح أن يكون طرفا (مرتبطا) بغيره من أطراف الجملة.

2 – إن الجملة تضم عناصر لفظية لا يمكن للسامع أن يدرک معناها إلا إذا وصلت بعنصر لفظى آخر ، تلک هى : صيغتا (فعل) و (افتعل) الممتزجتين بمادة النجاح والامتحان ، وكلمات : (نا) و (واو الجماعة) و (الذين) و (إلا) ، وهذه العناصـر الستة ثلاثة منها تدل على (معنى نسبى رابط) وثلاثة تدل على (معنى غير نسبى وغير رابط).

أما دوال النسـبة فهى صيغة (فعل) التى ربطت النجاح بالطلاب ، ونسبته إليهم على وجه يكون النجاح (فعلا) صادرا عنهم وهم فاعلى هذا الفعل ، وكذلک صيغة (افتعل).

وأما الأداة (إلا) فهى التى ربطت بين عنصـرين من عناصـر الجملة – المستثنى والمستثنى منه – أى ربطت (خالد) ب (الطلاب) على وجه يكون خالد مستثنى من الحكم بنجاحهم.

وأمـا الثلاثـة الأـخرى فهى : الموصول – الـذين – والضـمير – نا والواو – فالموصول والضـمير لا يـدلان على (المعنى النسبى الرابط) ، بل يـدلان على (معنى منتسب مرتبط بغيره) فيحتاجان حينئـذ إلى (رابط) يربطهما بالغير ، ولذلک احتجنا إلى (النسـبة التقييدية) – أى التقييد بالإضافـة والتقييـد بالنعت – فهـذه النسـبة هى التى ربطت (نا) المضاف إليه بالمضاف ، وربطت النعت (الـذين) بالمنعوت (طلابنا) ، كما احتجنا إلى صيغة (افتعل) لتربط الامتحان بواو الجماعة ، على وجه يكون الامتحان فعلا والواو فاعلا.

ولكن السؤال الآن هو : كيف صح لهذه العناصر الثلاثة التى هى

كالأدوات ، من ناحية عدم استقلالها بالمعنى ، أن تتحمل (وظيفة) غير وظيفة الأداة ، فتصبح فاعلا ، ومفعولا ، ومبتدأ ونعتا ، ومضافا إليه ، وأمثال ذلک مما لا يمكن للأدوات أن تتحمله؟!

والجواب : أن (نا) فى (طلابنا) ليست هى المضاف إليه حقيقة ، بل هى كناية) عن المضاف إليه ، فكان الأصل : نجح طلاب المتكلمين) وجعلنا (نا) كناية عنهم ، و (الواو) ليس هو فاعل (امتحن) حقيقة ، بل كناية عن الفاعل الحقيقى الذى هو (الطلاب. و (الذين) ليس هو النعت حقيقة ، بل كناية عن النعت لأن النعت الحقيقى هو (الممتحنون) وجعلنا (الذين) كناية عنهم ، وهكذا. فكل من الضمير والموصول يصلح لأن نكنى به عن كل ما هو اسم أو صفة ، فهو من حيث هذه السعة فى مدلوله صار غير مستقل المعنى ، واحتاج ، فى فهم معناه ، إلى ما يوصل به أو يعود عليه ، ومن حيث تعبيره عن الاسم والصفة أمكن أنا يأخذ ما لهما من وظيفة نحوية.

ومن أجل هذا التحليل يحق لنا أن نعتبر المبهمات – الضمائر والموصولات وما يشبهها – قسما مستقلا عن الأسماء والحروف ، لأن الذى يخرجها من (الاسم) كونها غير مستقلة المعنى كالأسماء ، والذى يخرجها من (الحرف) كونها غير رابطة كالحروف ، ولا مانع من تسميتها ب (الكنايات) تبعا لباحث نحوى أصيل هو الدكتور المخزومى الذى جعل الضمائر ، والإشارة ، والموصولات ، وأسماء الشرط. والاستفهام كلها فى قسم مستقل سماه (الكناية) (1) ، ويساعد ما اختاره لها من تسمية أن الكوفيين قديما كانوا يسمون الضمائر بالكنايات ، وبعض البصريين يقول إنها نوع من المكنيات (2) كما أن ابن حزم جعل بعض فصول كتابه الأصولى بعنوان «الكناية بالضمير» (3) كذلک جعل الرضى بابا للكنايات عد منها أسماء الاستفهام وأسماء الشرط (4).

ونستطيع نحن أن نضيف إليها بعض ما يكنى به عن الزمان والمكان مما يسميه النحاة (ظرفا) مثل (حيث ، وإذ ، وإذا ، وأين ، ومتى) ومنا يشبهها مما سيأتى

1- 1. فى النحو العربى قواعد وتطبيق : 46.

2- 2. ابن يعيش 3 / 84.

3- 3. الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم 1 / 412.

4- (23) شرح الرضى للكافية 2 / 93

الحديث عنه.

3 – إننا لو عـدنا إلى الجملة السابقة لوجدنا فيها فرقا كبيرا بين (نجح) أو (امتحن) وبين غيرهما من كلمات الجملة ، وهذا الفرق : أن (نجح) تدل على معنى مركب من : معنى المادة ومعنى الصـيغة ، فمعنى المادة معنى مسـتقل غير نسبى هو (النجاح) ومعنى الصـيغة معنى نسبى غير مسـتقل هو : (ربط النجاح بالفاعل) ، وهذه الملاحظة تجرنا إلى تحليل كل المفردات المشابهة لها فى الوضع اللغوى ، أى المؤلفة من مادة وصـيغة وهى ما تسـمى ب (المشـتقات) ، فنجد أن صيغ المشتقات جميعا ترتبط بعنصر واحد هو (المادة) أى الأصول الثلاثة المرتبة الدالة على (حدث) من الأحداث ، ولنفرض أنها (ض ر ب) ثم يختلف كل مشـتق منها عن صاحبه بمعنى (الصـيغة) التى امتزجت بالمادة فكونت معها كلمة واحدة مثل : (ضرب ، وضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضراب ، ومضرب ، ومضرب) وأمثالها.

ولكن الملاحظ أن هـذه الكلمات يـدل بعضـها – بمادته وصـيغته – على معنى (بسـيط) مسـتقل بالإدراك هو : إما (الحـدث) فقط ، وإما (الذات) فقط ، وبعضـها يدل على معنى (مركب) من معنى المادة ومعنى الصيغة ، أى يدل على (الحدث المرتبط بالذات) فهو مركب من المعنى النسبى وغير النسبى :

أ – فكلمة (ضرب) – بمادتها وصيغتها – تدل على (حدث) فقط وهو معنى بسيط (1) ، وكلمة (مضرب) و (مضرب) تدل على (ذات) فقط ، وهو معنى بسـيط أيضا : إما مكان الحـدث أو زمانه أو آلته. وكل كلمة تدل على معنى مسـتقل بسـيط فهى (الاسم) ومدلولها (المسـمى) فالمصدر واسم الزمان والمكان واسم الآلة من فصيلة الأسماء فقط.

ب – أما كلمات (ضارب ومضـروب وضـراب) فإنها تدل على : (ذات ما اتصـفت بالضرب) إما اتصاف (فاعل) أو (مفعول) أو (مبالغة) فى الفاعل ، فهو معنى مركب من : ذات + حدث + نسبة بينهما أى (ربط) ، وهذه النسبة هى (نسبة تقييدية

---

1 – 1. يلاحظ أن الأصوليين المتأخرين يرون أن المصـدر يـدل على الحـدث والنسـبة ، واسم المصـدر يدل على الحدث فقط ولا يفرقون بينهما من ناحية لفظية بخلاف النحويين. راجع كتاب «البحث النحوى عند الأصوليين» ص 101 وما بعدها

وصفية) أى تقييد الذات بالحدث على وجه يكون الحدث (صفة) للذات المبهمة.

ويختلف هـذا النوع عن سابقـة فى : أن الأـول يـدل على (مسـمى) هو إما الحـدث وإما الـذات ، أما هـذا النوع فيـدل على (ذات موصوفة بالحدث) لذلک نستطيع أن نسميه : (الصفة) فتكون الصفات خمسة : صفة الفاعل ، والمفعول ، والمبالغة ، والمشبهة ، والتفصيل.

ج - أما كلمات (ضـرب ، ويضـرب ، ونضـرب ، وأضـرب) وأمثالها فهى تـدل أيضا على معنى مركب من الحدث المنسوب إلى الذات ، و (الحدث) مدلول المادة ، و (النسـبة إلى الذات) مدلول الصـيغة ، فنحن نفهم من صـيغة (ضـرب) أن حدث الضـرب صادر من فاعل مفرد مذكر غائب ، ومن صـيغة (أضـرب) أنه صادر من فاعل مفرد مذكر متكلم ، ومن صيغة (نضرب) أنه صادر من فاعل مذكر جمع متكلمين ، وهكذا كل صيغ الأفعال مشعرة بنوع الفاعل - التذكير والتأنيث - وعدده - الإفراد والتثنية والجمع - وشخصه - التكلم والخطاب والغيبة - .

يقول فنـدريس - فى حديثه عن دوال النسـبة ودوال الماهية - : «لنأخذ من العربية مجموعة من الكلمات مثل مجموعة : أن يعطى ، أعطى ، الاعطاء ، معطون ، إلى المعطى ، فالتحليل يجـد فيها ، دون عناء عنصـرا دائما هو (ع ط ى) الذى يصل كل هذه الكلمات بفكرة (الاعطاء) ولكنه يجـد فيها ، فضـلا عن ذلک ، عـددا من العناصـر الصوتيـة التى تسـتخدم للإشارة إلى أن الكلمـة فعل أو اسم ، ومن أى نوع هى ، أو للدلالـة على الفصـيلة النحويـة (النوع والعـدد والشـخص) التى تنتمى إليها الكلمات ، وكـذلک على العلاقة التى تربطها بكلمات الجملة الأخرى فهذه العناصر دوال النسبة» (1).

وملاحظتنا الأخيرة فى تحليل صـيغ المشتقات : أن صيغ الأفعال تختلف عن صيغ الصفات من ناحية تركيب معنى المادة بمعنى الصيغة ، فى أن الصـفات (مركب تحليلى) أى أن لفظهـا واحـد ولكن معناهـا ينحـل إلى (ذات متصـفة بالحـدث). أمـا صـيغ الأفعال فهى (مركب إسنادى) أى أن (الحدث) وهو معنى المادة ، قد أسند إسنادا تاما

1- (25) اللغة لفندريس : 106 ، وانظر الصفحات 107 ، 112 ، 115 ، 116

إلى فاعل (ذات خارج لفظ الفعل) – ظاهرا أو مستترا – ولكن الصيغة تشعر بفصيلته النحوية : وعدده ، وشخصه.

خلاصة التحليل

ونخلص من تحليلنا لمفردات هـذه الجملة – المثال السابق – أن الكلمة بحسب دلالتها اللغوية ، ووظيفتها النحوية ، وصـيغها الاشـتقاقية تنقسم إلى خمسة أقسام متمايزة هى : الاسم ، والكناية ، والحرف (الأداة) ، والصيغة ، والفعل ، ونستطيع أن نبنى ذلك على (قسمة حاصرة) كما أرادها النحاة السابقون ، وذلك أن الكلمة.

1 – إما أن تـدل على معنى مسـتقل بالإدراك ، صالـح لأن يتحمل الوظائف النحويـة عنـدما يكون مرتبطا بكلمة أخرى. وهذا هو (الاسم) ويشمل أسماء : الأعيان ، والأجناس ، وأسماء الأحداث (المصادر) ، وأسماء الزمان والمكان والآلة.

2 – أو تدل على معنى غير مستقل بالإدراك وهو نوعان :

أ – المعنى النسبى الرابط – أى الذى تكون وظيفته ربط معانى المفردات بعضـها ببعض – وهذا هو ما نسـميه (الحرف) أو الأداة ، ويشـمل (حروف المعانى) كالجر ، والعطف ، والاسـتثناء ، والاسـتفهام ، والتفسـير ، والتمنى ، والترجى ، وغيرها. و (حروف المبانى) المندمجة مع موادها الاشتقاق ، كصيغ الأفعال وصيغ الصفات.

ب – المعنى الكنائى المرتبط ، وهو ما سـميناه (الكناية) من الكلمات غير المسـتقلة تصلح لأن نكنى بها عن اسم أو صفة ، فيحل محلهما فى الوظائف النحوية الصالحة للإسم والصفة. وتشمل الكناية ما يسمى بالأسماء المبهمة :

كالضمائر ، والموصولات ، والإشارة ، وكلمات الشرط والاستفهام ، وبعض الظروف المبنية التى يكنى بها عن الزمان والمكان (حيث ، وإذ ، وإذا ، ومتى ، وأين ، وأنى ، ولما) وأمثالها مما جعله الدكتور تمام حسان قسما مستقلا مما ستأتى مناقشته فيه.

3 – أو تدل على معنى مركب من المستقل وغير المستقل (النسبى) وهو نوعان أيضا :

أ – ما كان تركيبه تحليليا ، أى أن لفظه واحـد ولكن معناه ينحل إلى (ذات متصـفة بالحـدث) وهـذا هو (الصـفة) وتنـدرج تحتها صـفات : الفاعل والمفعول ، والمبالغة ،

والمشبهة ، والتفضيل.

ب – ما كان تركيبه إسناديا ، أى أن الكلمة تتضمن حدثا مسندا بواسطة الصيغة إلى ذات خارج لفظ الكلمة – ظاهرة أو مستترة – ولكن الصيغة تشعر بنوع تلك الذات وعددها وشخصها ، وهذا هو (الفعل).

وبملاحظة الشكل الآتى يتضح أساس التقسيم؟ على القسمة الحاصرة :

صورة

والمشبهة، والتفضيل.

ب- ما كان تركيبه إسناديّاً، أي أنّ الكلمة تتضمّن حدثاً مسنداً بواسطة الصيغة إلى ذات خارج لفظ الكلمة - ظاهرة أو مستترة- ولكنّ الصيغة تشعر بنوع تلك الذات وعددها وشخصها، وهذا هو(الفعل) .

وبملاحظة الشكل الآتي يتّضح أساس التقسيم على القسمة الحاصرة:

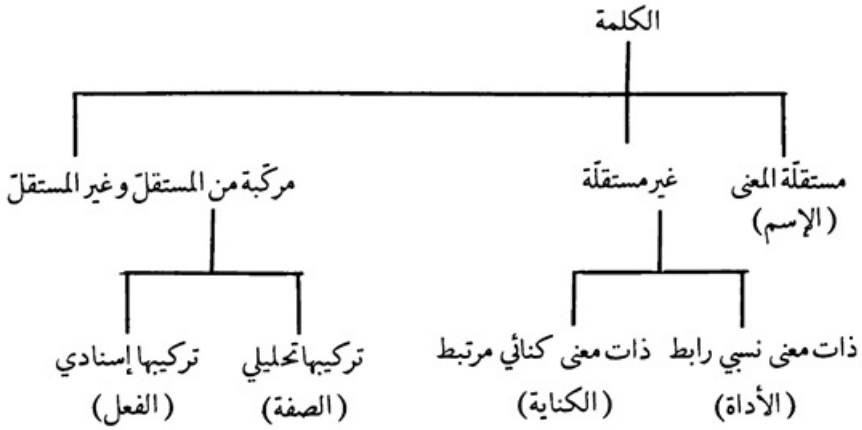

ملاحظات حول التقسيمات الحديثة

بقيت لديّ ملاحظات على محاولات التقسيم الرباعية والسباعية التي مرّ عرضها سابقاً وإتماماً للفائدة أُسجّلها فيما يأتي:

١- حول التقسيم الرباعي

قلت إنّ الدارسين المحدثين أحسنوا صنعاً بفصل الكلمات المبهمة وجعلها قسماً مستقلاً بنفسه ولكنّ ملاحظاتي عليها:

١- إنّ جعل العدد - كما صنع الدكتور أنيس- من جملة هذا القسم لم يتّضح لي وجهه، فالأعداد تحتاج إلى تمييزيبيّن المعدود بها، ولكن ليس كل ما يحتاج إلى تمييز يكون (غير مستقل المعنى) فالمقصود بعدم الإستقلال، أنّ الذهن لا توجد به (صورة) أي معنى من اللفظ المسموع عند سماعه منفرداً، ولفظ (أربعة) وحدها يوجد لها صورة ذهنيّة غير مفتقرة إلى ما يحدّد معناها، فصورة الأربعة غير صورة الثلاثة والخمسة ولكنّها

ملاحظات حول التقسيمات الحديثة

بقيت لدى ملاحظات على محاولات التقسيم الرباعية والسباعية التى مر عرضها سابقها وإتماما للفائدة أسجلها فيما يأتى :

1 – حول التقسيم الرباعى

قلت إن الدارسين المحدثين أحسنوا صنعا بفصل الكلمات المبهمة وجعلها قسمها مستقلا بنفسه ولكن ملاحظاتى عليها :

1 – إن جعل العـدد – كما صـنع الـدكتور أنيس – من جملة هذا القسم لـم يتضح لى وجهه ، فالأعداد تحتاج إلى تمييز يبين المعدود بها ، ولكن ليس كل ما يحتاج إلى تمييز يكون (غير مسـتقل المعنى) فالمقصود بعـدم الاسـتقلال ، أن الـذهن لا توجد به (صورة) أى معنى من اللفظ المسموع عند سماعه منفردا ، ولفظ (أربعة) وحدها يوجد لها صورة ذهنية غير مفتقرة إلى ما يحدد معناها ، فصورة الأربعة غير صورة الثلاثة والخمسة ولكنها

إذا دخلت فی جملـة احتاجت إلی ما یعین نوع المعـدود بها ، أهو کتب أم أقلام أم دفاتر؟ وهذه طبیعة کل ما یحتاج إلی تمییز کالمساحات والأوزان وغیرهما ، فنحن نعرف (معنی) المتر والصاع ونـدرک صورتهما الذهنیة ، ولکننا نحتاج إلی ما یمیز المقصود بهما أهو متر أرض أم قماش؟ وصاع تمر أم شـعیر؟ وهذا بخلاف معنی (أل) و (الذی) فإن صورتهما لا تنطبع فی الذهن إلا وهی (معلقة بصورة صـلتها (أل – ، رجل) (الـذی – ، جاءنی) وهذا هو معنی افتقار هذه الکلمات إلی الغیر ، أی أنه لا یتحصل لها (معنی) فی الذهن إلا وهی مرتبطة ومعلقة بالغیر.

2 – إن هذه المحاولة لم تحاول أن تدرس (الصـفة) دراسة کافیة لذلک اختلف دارسوها فالدکتور أنیس جعلها فی قسم الاسم – کما صـنع البصریون – ، والدکتور المخزومی جعلها فی قسم الفعل – کما صنع الکوفیون –.

ولعل ذلک نا شـئ من ملاحظـة جمل یکون فیها للوصف (فاعلا) أو نائبا عن الفاعل – مع أن هـذه الملاحظـة موجودة فی المصدر أیضا – فـأعرب الکوفیون (کاتب) فی جملـة : (أکاتب زیـد رسالـة) فعلا وسـموه ب (الفعل الـدائم) تمییزا له عن الماضـی والمسـتقبل ، وتابعهم المخزومی فی ذلک (1) ، أما البصـریون فلأنهم یعتبرون (کاتب) اسـما تکلموا فی إعرابها ، وجعلوا (کاتب) مبتدأ و (زید) فاعلا سد مسد الخبر.

ولو أنهم تنبهوا إلی أن الصـفة قسم مسـتقل عن الاسم والفعل ، یختلف عنهما فی طبیعـة ترکیبه ودلالته لکان لهم فی إعرابها وجه أقرب إلی السلامة من هذا.

ویبـدو لی أن الصـفة تمتاز فی إسـنادها عن کل من إسـناد الاسم وإسـناد الفعل ، فالاسم لا یقع مسـندا إلا إلی المبتـداء – (زید أخوک) و (النخیل نبات) (2) – والفعـل لا یقع مسـندا إلا إلی الفاعل – قام محمـد ، ویکتب علی (3) – أما الصـفة فتمتاز عنهما فی أنها تقع مسندا لکل من المبتـدأ والفاعل ، فکاتب فی جملة (زید کاتب) صـفة أسـندت إلی المبتدأ – من دون حاجة تقدیر ضـمیر فاعل لکاتب کما صـنع النحاة

1– 1. فی النحو العربی ، قواعد وتطبیق : 23.

2– 2. أرجو ملاحظة استغراب الدکتور أنیس – فیما تقدم – من وقوع الاسم مسندا إسناد الصفة.

3– (28) أما جملة (علی یکتب) مثلا فالفعل فیها لیس خبرا للمبتدأ ، لأنه إما مسـند إلی ضمیر علی والجملة هی الخبر – کما هو مذهب البصریین – وإما أن (علی) فاعل تقدم علی فعله کما ذهب الکوفیون

السابقون (1) – وهى فى جملة (أكاتب زيد رسالة) صفة أسندت إلى الفاعل ، وهذا ما سوغ للدكتور تمام حسان – ولعله كان على حق – أن يتحدث عن (جملة وصفية) فى مقابل الجملتين الاسمية والفعلية. فالصفة التى تسند إلى فاعل تكون (الجملة الوصفية) والصفة – أو الاسم – التى تسند إلى مبتدأ تكون (الجملة الاسمية).

وعلى هذا الأساس تكون الجملة الوصفية أصلية – أى كبرى – مثل : (أكاتب زيد رسالة) كما تكون فرعية – أى صغرى – مثل (أنا كاتب رسالة) على غرار الجملة الصغرى فى مثل (زيد قام أبوه ... أو أبوه قائم).

2 – حول التقسيم السباعى :

أما محاولة الدكتور تمام حسان فى تقسيمه الكلمة إلى سبعة أقسام أى بإضافة قسمين آخرين إلى ما ارتضيناه هما : الظرف والخالفة فستدور مناقشتى معه حول هذين القسمين :

أ – الظرف

والظرف مصطلح نحوى يعنى وظيفة نحوية (المفعول فيه). وليس هو الكلمة التى تشعر بالزمان والمكان فقط ، وإلا لكانت الأفعال ظروفا لأنها تتضمن الزمن – عند النحاة – ولكانت بعض الحروف ظروفا لأنها تدل على (نسبة ظرفية) مثل (فى) و (مذ) و (منذ) ، كما أن النحاة لا يعنون بالظرف الكلمة التى تدل بوضعها المعجمى على جزء من الزمان أو حيز من المكان ، فالكلمات الدالة على ذلك هى من فصيلة الأسماء فقط ، كاليوم ، والشهر ، والسنة ، والمنزل ، والمطعم وأمثالها من الكلمات التى يفهم منها الزمان أو المكان سواء كانت جزء من جملة أم لم تكن ، ولهذا يصح لهذه الكلمات أن تتحمل وظيفة الظرف (المفعول فيه) ، كما تتحمل وظيفة المبتدأ والخبر ، والفاعل ، والمفعول به.

أما ما يصطلح عليه النحاة (ظرفا) فهو المعنى الوظيفى النحوى أى (المفعول فيه) فالظرف إذن (وظيفة) نحوية كوظيفة (المفعول به) و (المفعول معه) و (الحال) و (المستثنى؟) و (النعت) وغيرها من معان وظيفية ، فكما لا يصح لنا أن نجعل (النعت)

1- (29) همع الهوامع للسيوطى

قسـما من أقسام الكلمة فى مقابل الاسم والكناية والصـفة ، لأنه وظيفة نحوية تقوم بها كلمات من فصـيلة (الصفات) : كالعلم والأديب ، أو من فصـيلة (الأسـماء) : كالأب والأم والزوجة ، أو من فصـيلة (الكنايات) : كهذا والذى واللائى ، كذلك لا يصح لنا اعتبار (الظرف) قسما مستقلا لأنه وظيفة نحوية تقوم بها فصيلة الأسماء الجامدة ، كيوم ، وشهر ، والمشتقة كمقتل ومطعم وغروب وشروق ، كما تقوم بها كلمات من فصيلة (الكناية) مثل – هنا وثم – وهما من الإشارة ، و (متى وأين) وهما من كنايات الاستفهام.

والدكتور تمام حسان يدرك ذلك كله ، لذلك لم يجعل مما سماه ظرفا أسماء الزمان والمكان ، والمصادر ، ولا أسماء الأعداد ، والأوقات ، وأسـماء الجهات وغيرها مما يقوم بوظيفـة الظرف وحصـر هـذا القسم فى كلمات ثمانيـة فقط هى : (إذ ، وإذا ، ولما ، وأيان ، ومتى – وهى للزمان – وأين وأنى وحيث – للمكان –).

وهـذه الكلمات وإن قامت بوظيفـة الظرف الزمانى والمكانى ، إلا أنها من فصـيلة ما سـميناه بالكنايـة ، يدل على ذلك اعترافه هو بأن (هذه الظروف تؤدى وظيفة الكناية عن زمان أو مكان) (1) ولو أنه عكس ذلك فقال : (هى كنايات تؤدى وظيفة الظرف الزمانى أو المكانى) لكان أقرب إلى السـلامة. كما يـدل على ذلك تسـليمه بأنها (ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزمانى المبهم) (2) أى أنها غير مستقلة – كما تقـدم – وأهم ما يميز (الكنايـة) عن غيرها خاصـيتان ، الأولى : أنها كالحرف من ناحية عدم اسـتقلالها بالمعنى وافتقارها إلى الغير فى تحديد معناها ، والثانية : أنها كالاسم من ناحية تحملها وظيفة العنصر المرتبط لا العنصر الرابط.

ب – الخالفة

والخالفة كما قال الدكتور حسان : مصطلح أطلقه الفراء على اسم الفعل ، واعتبره أحمد بن صابر الأندلسى قسما رابعا للكلم.

ولكن الدكتور تمام وسع من دائرة (الخالفة) فجعلها شاملة لأربعة خوالف :

1– 1. اللغة العربية معناها ومبناها : 122.

2– (31) نفسه : 121

(خالفة الإخالة) وهى عنده اسم الفعل ، و (خالفة الصوت) أى أسماء الأصوات و (خالفة التعجب) أى الصيغتان القياسيتان للتعجب : ما أحسن زيدا ، وأحسن بزيد. و (خالفة المدح والذم) : نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند.

والذى جعله يوسع دائرة الخالفة بحيث شملت صيغ التعجب والمدح والذم ، أن لها جميعا - كما يقول - (طبيعة الافصاح الذاتى عما تجيش به النفس ، فكلها يدخل فى الأسلوب الانشائى). والذى يؤخذ عليه فى ذلك :

1 - إننا ، فى مجال التقسيم ، نكون بصدد التمييز بين الكلمات والصيغ المفردة ، لا الجمل المركبة ، والافصاح الذاتى والأسلوب الانشائى فى التعجب والمدح والذم ، ليس وليد الكلمة المفردة (أحسن) أو (نعم) أو (بئس) وإنما هو وليد الجملة كاملة ، فقياسية التعجب مثلا (قياسية جملية) وليست إفرادية ، ولذلك لو غيرنا فى هيئة الجملة (ما أحسن زيدا) شيئا يسيرا كأن نقول : «(ما أحسن زيد) لتغير أسلوب التعجب ومعناه إلى أسلوب النفى ، مع أن صيغة الفعل كما هى لم تتغير فصيغة التعجب إذن صيغة جملة لا مفرد ، ونحن بصدد تقسيم الكلمات المفردة لا الجمل ، وإلا فكان ينبغى له أن يذكر من الخوالف جملة (لله دره فارسا) لأن فيها نفس الافصاح الذاتى والأسلوب الانشائى.

والذى يبدو أن الكلمات المفردة فى صيغ التعجب ، والمدح والذم ، باقية على النزاع المتوارث بين البصريين والكوفيين فى إسميتها أو فعليتها ، ولعلى أميل إلى ما ذهب إليه بعضهم من فعليتها وتخلفها عن طبيعة أخواتها فى المعنى وفى الاشتقاق ، فجمدت على حالة واحدة واستعمال معين ، وفى صيغ الأفعال المتخلفة نظائر لهذه الأفعال مثل (عسى) و (ليس) و (آض) و (ما دام) وغيرها مما لا مضارع لها ، ومثل (يذر ، ويدع مما لا ماضى لها.

والأفعال الناسخة عموما فقدت (فعليتها) من ناحية المادة وبقيت الصيغة وحدها لتدل على أنها تحدرت عن أفعال. واختصت هذه الأفعال باستعمال معين يجعلها أشبه بالأدوات هو الدخول على الجمل الإسمية لإضافة معنى الزمن إليها ، ومع ذلك فأكثر النحاة لا يستطيعون تصنيفها فى غير فصيلة الأفعال وإن خلت من الدلالة على (الحدث).

2 – أما ما سماه ب (خالفة الإخالة) أى اسم الفعل ، فهو عند النحاة ثلاثة أنواع :

أ – نوع قياسى وهو ما جاء على صيغة (فعال) كنزال بمعنى (إنزل) وحذار بمعنى (إحذر) وهذا النوع أطلق عليه البصريون فقط اسم الفعل ، وإلا فهو عند الكوفيين فعل أمر حقيقى ، يصاغ بصورة قياسية من الثلاثى المجرد ، وهو رأى لا غبار عليه.

ب – المنقول ، وهو نقل عن المصدر ، والظرف ، والجار والمجرور ، مثل : (رويدك ، وأمامك ، وعليك) فإنها لا تزال فى تصنيفها مع الأسماء والحروف ، ولكنها نابت عن الفعل المحذوف الذى استغنى عنه لظهوره ، كما ينوب المصدر (ضربا زيدا) عن فعل الأمر ويبقى (مصدرا) ، وكما ينوب الظرف والجار والمجرور عما يتعلقان به من فعل أو وصف مقدر.

ج – أما النوع الثالث وهو : اسم الفعل المرتجل ، مثل : هيهات ، وشتان ، وصه ومه ، وأمثالها مما يسميه البصريون (اسم فعل) ويسميه الكوفيون (أفعالا شاذة أى أنها لم تسلك الأفعال فى تصرفها ولا فى صياغتها ولا فى اتصالها باللواحق ، وكل ما للبصريين من دلالة على إسميتها أن التنوين يدخل بعضها مثل (صه ، ومه ، واف وآه) والتنوين علامة الاسم ، ويرد الكوفيون : أن هذا التنوين ليس دليل إسميتها ، لأنه ليس تنوين تنكير ، بل تنوين يراد به تكبير حجم الكلمة المؤلفة من حرفين لتكثر أصواتها وتلحق بالثلاثى ، الذى صار الوحدة الكمية فى العربية ، ولذلك لا يقع التنوين فى هيهات وشتان مما زاد بناؤه على حرفين (1).

ونخلص من ذلك إلى أنه ليس هناك شئ اسمه (اسم الفعل) لنجعله (خالفة) إخالة.

3 – أما (خالفة الصوت) فهى (أصوات) فقط يراد منها زجر الحوان أو حكاية صوته ، ولا تدخل فى طبيعة مفردات اللغة باعتبارها واسطة نقل الأفكار من ذهن إلى ذهن ، ولا تدخل فى الجمل العربية للقيام بوظيفة الرابط أو المرتبط فيها ، إلا على سبيل الحكاية.

1- (32) فى النحو العربى قواعد وتطبيق : 141

وإذا كان لا بد من اعتبار (كخ) للطفل و (هج) للغنم وأمثالها مفردات لغوية للتعبير عن الزجر أو الحث ، فهى لا تخرج فى معناها عن (صه ومه) وأمثالها مما اعتبرناها أفعالا متخلفة أو أفعالا شاذة.

ص: 125

مصادر البحث

1 – أسرار العربية

لكمال الدين الأنبارى

المجمع العلمى بدمشق

2 – الأشباه والنظائر النحوية

لجلال الدين السيوطى

حيدر آباد 1259

3 – الايضاح (تحقيق مازن المبارک)

أبو القاسم الزجاجى

مطبعة المدنى 1959

4 – الإحكام فى أصول الأحكام

لابن حزم الأندلسى

مطبعة العاصمة بالقاهرة

5 – البحث النحوى عند الأصوليين

د. مصطفى جمال الدين

دار الرشيد للنشر 1980

6 – شرح الرضى على الكافية

محمد بن الحسن الاسترآبادى

طبع تركيا 1210

7 – شرح المفصل

موفق الدين بن يعيش

المطبعة المنيرية

8 – شرح الأشمونى

على بن محمد الأشمونى

المطبعة الشرقية 1219

9 – حاشية الصبان على الأشمونى

محمد بن على الصبان

المطبعة الشرقية 1219

10 – شرح شذور الذهب

لابن هشام الأنصارى

دار الكتب العربية

11 – اللغة لفندريس

ترجمة الدواخلى والقصاص

مطبعة دار البيان

12 – اللغة العربية معناها ومبناها

د. تمام حسان

مطابق الهيئة المصرية

13 – فى النحو العربى – قواعد وتطبيق

د. مهدى المخزومى

مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة

14 – من أسرار اللغة (الطبعة الرابعة)

د. إبراهيم أنيس

مكتبة الأنجلو المصرية

15 - همع الهوامع

للسيوطى

أوفسيت دار المعرفة بلبنان

16 - المنطق

الشيخ محمد رضا المظفر

مطبعة النعمان فى النجف الأشرف

ص: 126

التحقيق فى نفى التحريف

(1)

السيد على الميلانى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين ، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين ، من الأولين والآخرين.

أما بعد ،

فإن الله عزوجل أرسل نبيه العظيم صلى الله عليه وآله وسلم «بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» (1) وأنزل عليه القرآن «حجة الله على خلقه ، أخذ عليه ميثاقهم ، وأرتهن عليهم أنفسهم ، أتم نوره ، وأكمل به دينه» (2).

وكما كتب سبحانه لدينه الخلود ، لكونه خير الأديان وأتمها وقال : «ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين» (3) كذلك تعهد بحفظ القرآن الذى وصفه أمير المؤمنين عليه السلام بأنه «أثافى الإسلام وبنيانه» (4) حيث قال «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له الحافظون» (5).

وكان النبى صلى الله عليه وآله يعلم الناس القرآن ، وينظم أمور المجتمع على

التحقق فى نفسى التحرف (1) السد على الملانى

ص: 127

1- 1. سورة التوبة 9 : 33.

2- 2. نهج البلاغة - فهرسة صبحى الصالح - : 265 / 183.

3- 3. سورة آل عمران 3 : 85.

4- 4. نهج البلاغة : 315 / 198.

5- (5) سورة التوبة 9 : 15

ضوء تعـاليمه ، فكـان كلما نزل عليه الوحى حفظه الآيـة الكريمـة أو السورة المباركـة ، وأمر الكتبـة بكتابتها ثم أبلغها الناس ، وأقرأها القراء واستحفظهم إياها ، وهم يقومون بدورهم بنشر ما حفظوه ووعوه ، وتعليمه لسائر المسلمين حتى النساء والصبيان.

وهكذا كانت الآيات تحفظ بألفاظها ومعانيها ، وكانت أحكام الإسلام وتعاليمه تنشر وتطبق فى المجتمع الاسلامى.

غير أنه صـلى الله عليه وآله كـان يلقى إلى سـيدنا أمير المؤمنين عليه السـلام - ابتـداء أو كلمـا سأله - تفسـير الآيات وحقائقها ، والنسـب الموجودة فيمـا بينهـا ، من المحكم والمتشـابه ، والناسـخ والمنسوخ ، والمطلق والمقيـد ، والمجمـل والمبين ، إلى غير ذلک ... يقول عليه السلام :

«وقـد علمتم موضـعى من رسول الله صـلى الله عليه وآله بالقرابة القريبة ، والمنزلة الخصـيصة ، وضـعنى فى حجره وأنا ولد ، يضـمنى إلى صدره ويكنفنى فى فراشه ، ويمسـنى جسده ، ويشمنى عرفه ، وكان يمضغ الشئ ثم يلقمنيه ، وما وجد لى كذبة فى قول ، ولا خطلة فى فعل ، ولقـد قرن الله به صـلى الله عليه وآله من لـدن أن كان فطيما أعظم ملک من ملائكته ، يسـلک به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ، ليله ونهاره ولقد كنت أتبعه اتباع الفصيل أثر أمه ، يرفع لى فى كل يوم من أخلاقه علما ويأمرنى بالاقتداء به.

ولقـد كـان يجـاور فى كل سـنة بحراء ، فأراه ولا يراه غيرى ، ولـم يجمع بيت واحـد يومئـذ فى الإسـلام غير رسول الله صـلى الله عليه وآله وخديجـة وأنا ثالثهما ، أرى نور الوحى والرسالة ، وأشم ريح النبوة ، ولقد سـمعت رنة الشـيطان حين نزل الوحى عليه صـلى الله عليه وآله ، فقلت : يا رسول الله ما هذه الرنة؟ فقال : هذا الشيطان قد أيس من عبادته ، إنک تسمع ما أسمع وترى ما أرى ، إلا أنک لست بنبى ، ولكنک لوزير ، وإنک لعلى خير ...» (1).

وبذلک توفرت فى شخصه - دون غيره - الأعلمية بالكتاب والسنة ، التى هى من أولى الصفات المؤهلة للإمامة وقيادة الأمة بعد النبى صلى الله عليه وآله.

* * *

1- (6) نهج البلاغة : 300 / 192

وتوفى النبى صلى الله عليه وآله ، وتقمص الذين كان يلهيهم الصفق بالأسواق عن تعلم القرآن وأحكام الدين - حتى أبسط مسائله اليومية - الخلافة ، وآل أمرها إلى ما آل إليه ... فقام سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام مقام النبى صلى الله عليه وآله فى حفظ الكتاب والسنة وتعليمهما الناس ، والترغيب فيهما ، والحث عليهما ... فهو من جهة يبادر إلى جمع القرآن مضيفا إليه ما سمعه من النبى صلى الله عليه وآله حول آياته من التفسير والتأويل وغير ذلک ، ويدرس جماعة من أهل بيته وأصحابه ومشاهير الصحابة مما وعاه عن النبى صلى الله عليه وآله من علوم الكتاب والسنة ، حتى كان من أعلامهم الحسن والحسين عليهما السلام ، وعبد الله بن العباس ، وعبد الله بن مسعود ، وأمثالهم.

ومن جهة أخرى يراقب ما يصدر عن الحكام وغيرهم عن كثب ، كى ينفى عن الدين تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين.

فكان عليه السلام المرجع الأعلى لعموم المسلمين فى جميع أمورهم الدينية حتى اضطر بعض أعلام الحفاظ إلى الاعتراف بذلک وقال : «وسؤال كبار الصحابة له ، ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله ، فى المواطن الكثيرة ، والمسائل المعضلات ، مشهور» (1).

وهكذا ... كان سعى أمير المؤمنين عليه السلام فى حفظ القرآن بجميع معانى الكلمة ، وهكذا كان غيره من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وكان الاهتمام بالقرآن العظيم من أهم أسباب تقدم الإسلام ورقى المسلمين ، كما كان التلاعب بالعهدين من أهم الأمور التى أدت إلى انحطاط اليهود والنصارى ، فأصبح الهجوم على القرآن نقطة التلاقى بين اليهود والنصارى والمناوئين للإسلام والمسلمين ، لأنهم إن نجحوا فى ذلک فقد طعنوا الإسلام فى الصميم.

لكن الله سبحانه قد تعهد بحفظ القرآن وأن «لا ـ يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» (2) فاندحروا فى جميع الميادين صاغرين ، والحمد لله رب العالمين.

لكن «أسطورة تحريف القرآن» ما زالوا يرددونها بين حين وآخر ، وعلى لسان بعض الكتاب المتظاهرين باسم الإسلام ويالالأسف ، يستأجرونهم لتوجيه الضربة إلى

1- 1. تهذيب الأسماء واللغات ، للحافظ النووى 1 : 346.

2- (8) سورة فصلت 41 : 42

القرآن والإسلام من الداخل ، ولإلقاء الفتنة فيما بينهم ، ولذا تراهم – فى الأغلب – أناسا حاقدين على آل البيت ومذهبهم وأتباعهم.

ونحن فى هذا البحث تعرضنا لهذه «الأسطورة» وكأنها «مسألة» جديرة بالبحث والتعقيب والتحقيق ، ودرسنا كل ما قيل أو يمكن أن يقال فى هذا الباب دراسة موضوعية ، فوجدنا الأدلة على نفى التحريف من الكتاب والسنة – وغيرهما – كثيرة وقويمة ، وليس فى المقابل إلا روايات غير صالحة لمعارضة تلك الأدلة ، إن لم تكن ضعيفة أو قابلة للحمل على بعض الوجوه

إن القول بعدم تحريف القرآن هو مذهب المسلمين عامة ، لكن المشكلة هى أن أكثر هذه الروايات مخرجة فى الكتب الموصوفة ب «الصحة» عن أهل السنة ، مسندة إلى جماعة من الصحابة ، وعلى رأسهم من اعترف منهم بأن «كل الناس أفقه منه حتى ربات الحجال» ... لكن الحق عدم صحة تلك الأحاديث أيضا ، وأن تلك الكتب – كغيرها – تشتمل على أباطيل وأكاذيب ، وسندلل على ذلك فى موضعه إن شاء الله.

فإلى القراء الكرام الحلقة الأولى من هذا البحث الذى كتبته قبل خمسة عشر عاما تقريبا ، ووضعته فى بابين ، عنوان أحدهما : الشيعة والتحريف ، وعنوان الآخر : أهل السنة والتحريف ، وفى كل باب فصول ...

وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه رضاه ، إنه سميع مجيب.

ص: 130

الباب الأول

الشيعة والتحريف

الفصل الأول

كلمات أعلام الشيعة فى نفى التحريف

من الواضح أنه لا يجوز إسناد عقيدة أو قول إلى طائفة من الطوائف إلا على ضوء كلمات أكابر علماء تلك الطائفة ، وبالاعتماد على مصادرها المعتبرة.

ولقد تعرض علماء الشيعة منذ القرن الثالث إلى يومنا الحاضر لهذا الموضوع فى كتبهم فى عدة من العلوم ، ففى كتب الاعتقادات يتطرقون إليه حيثما يذكرون الاعتقاد فى القرآن الكريم ، وفى كتب الحديث حيث يعالجون الأحاديث الموهمة للتحريف بالنظر فى أسانيدها ومداليلها ، وفى بحوث الصلاة من كتب الفقه باعتبار وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن فى الصلاة بعد قراءة سورة الحمد ، وفى كتب أصول الفقه حيث يبحثون عن حجية ظواهر ألفاظ الكتاب.

وهم فى جميع هذه المواضع ينصون على عدم نقصان القرآن الكريم ، وفيهم من يصرح بأن من نسب إلى الشيعة أنهم يقولون بأن القرآن أكثر من هذا الموجود بين الدفتين فهو كاذب ، وفيهم من يقول بأن عليه إجماع علماء الشيعة بل المسلمين ، وفيهم من يستدل على النفى بوجوه من الكتاب والسنة وغيرهما ، بل لقد أفرد بعضهم هذا الموضوع بتأليف خاص.

وعلى الجملة ، فإن الشيعة الإمامية تعتقد بعدم تحريف القرآن ، وأن الكتاب الموجود بين أيدينا هو جميع ما أنزله الله عزوجل على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم من دون أى زيادة أو نقصان.

هذه عقيدة الشيعة فى ماضيهم وحاضرهم ، كما جاء التصريح به فى كلمات كبار علمائها ومشاهير مؤلفيها ، منذ أكثر من ألف عام حتى العصر الأخير.

يقول الشيخ محمد بن على بن بابويه القمى ، الملقب بالصدوق - المتوفى سنة 381 - : «إعتقادنا أن القرآن الذى أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله هو ما

بين الدفتين ، وهو ما فى أيدى الناس ، ليس بأكثر من ذلک ... ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلک فهو كاذب» (1).

ويقول الشيخ محمد بن محمد بن النعمان ، الملقب بالمفيد ، البغدادى - المتوفى سنة 413 - : «وقد قال جماعة من أهل الإمامة : إنه لم ينقص من كلمة ، ولا من آية ولا من سورة ، ولكن حذف ما كان مثبتا فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله ، وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله ، وذلک كان ثابتا منزلا وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذى هو القرآن المعجز.

وعندى أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل ، وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب» (2).

ويقول الشريف المرتضى على بن الحسين الموسوى ، الملقب بعلم الهدى - المتوفى سنة 436 - : «إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان ، والحوادث الكبار والوقائع العظام ، والكتب المشهورة ، وأشعار العرب المسطورة ، فإن العناية اشتدت والدواعى توفرت على نقله وحراسته ، وبلغت إلى حد لم يبلغه فى ما ذكرناه ، لأن القرآن معجزة النبوة ، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلماء المسلمين قد بلغوا فى حفظه وحمايته الغاية ، حتى عرفوا كل شئ اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يجوز أن يكون مغيرا أو منقوصا مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟!».

وقال : «إن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه فى صحة نقله كالعلم بجملته ، وجرى ذلک مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ككتابى سيبويه والمزنى ، فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يعلمونه من جملتها ، حتى لو أن مدخلا أدخل فى كتاب سيبويه بابا فى النحو ليس من الكتاب لعرف وميز ، وعلم أنه ملحق وليس فى أصل الكتاب ، وكذلک القول فى كتاب المزنى ، ومعلوم أن العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء».

وقال : «إن القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعا مؤلفا على ما هو عليه الآن ...».

1- 1. الاعتقادات للشيخ الصدوق - مطبوع مع «النافع يوم الحشر» للمقداد السيورى : 93 - مخطوط -.

2- (10) أوائل المقالات فى المذاهب المختارات : 55 - 56

«واستدل على ذلک بأن القرآن کان یدرس ویحفظ جمیعه فی ذلک الزمان ، حتی عین علی جماعة من الصحابة فی حفظهم له ، وأنه کان یعرض علی النبی صلی الله علیه وآله وسلم ویتلی علیه ، وأن جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأبی بن کعب وغیرهما ختموا القرآن علی النبی صلی الله علیه وآله وسلم عدة ختمات.

کل ذلک یدل بأدنی تأمل علی أنه کان مجموعا مرتبا غیر مبتور ولا مبثوث».

«وذکر أن من خالف فی ذلک من الإمامیة والحشویة لا یعتد بخلافهم ، فإن الخلاف فی ذلک مضاف إلی قوم من أصحاب الحدیث ، نقلوا أخبارا ضعیفة ظنوا بصحتها ، لا یرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع علی صحته» (1).

ولقد عرف واشتهر هذا الرأی عن الشریف المرتضی حتی ذکر ذلک عنه کبار علماء أهل السنة ، وأضافوا أنه کان یکفر من قال بتحریف القرآن ، فقد نقل ابن حجر العسقلانی عن ابن حزم قوله فیه : «کان من کبار المعتزلة الدعاة ، وکان إمامیا ، لکنه یکفر من زعم أن القرآن بدل أو زید فیه ، أو نقص منه ، وکذا کان صاحباه أبو القاسم الرازی وأبو یعلی الطوسی» (2).

ویقول الشیخ محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسی ، الملقب بشیخ الطائفة - المتوفی سنة 460 - فی مقدمة تفسیره : «والمقصود من هذا الکتاب علم معانیه وفنون أغراضه ، وأما الکلام فی زیادته ونقصانه فمما لا یلیق به أیضا ، لأن الزیادة فیه مجمع علی بطلانها ، والنقصان منه فالظاهر أیضا من مذهب المسلمین خلافه ، وهو الألیق بالصحیح عن مذهبنا ، وهو الذی نصره المرتضی - رحمه الله تعالی - وهو الظاهر من الروایات.

غیر أنه رویت روایات کثیرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان کثیر من آی القرآن ، ونقل شئ منه من موضع إلی موضع ، طریقها الآحاد التی لا توجب علما ولا عملا ، والأولی الإعراض عنها وترک التشاغل بها لأنه یمکن تأویلها ، ولو صحت لما کان ذلک طعنا علی ما هو موجود بین الدفتین ، فإن ذلک معلوم صحته لا یعترضه أحد من

1- 1. نقل هذا فی مجمع البیان 1 : 15 ، عن المسائل الطرابلسیات للسید المرتضی.

2- (12) لسان المیزان 4 : 224 ، ولا یخفی ما فیه من الخلط والغلط

الأمة ولا يدفعه» (1).

ويقول الشيخ الفضل بن الحسن أبو على الطبرسى ، الملقب بأمين الإسلام - المتوفى سنة 548 - ما نصه : «... ومن ذلك الكلام فى زيادة القرآن ونقصانه ، فإنه لا يليق بالتفسير ، فأما الزيادة فمجمع على بطلانها ، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة : إن فى القرآن تغييرا ونقصانا ...

والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه ، وهو الذى نصره المرتضى - قدس الله روحه - واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء فى جواب المسائل الطرابلسيات» (2).

والقول بعدم التحريف لازم كلام الشيخ الحسن بن يوسف ، الشهير بالعلامة الحلى - المتوفى سنة 726 - فى كتابه «نهاية الأصول» كما سيأتى الإشارة إليه.

ويقول الشيخ زيد الدين البياضى العاملى - المتوفى سنة 877 - فى قوله تعالى «وإنا له لحافظون» : «أى إنا لحافظون له من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان» (3).

وألف الشيخ على بن عبد العالى الكركى العاملى ، الملقب بالمحقق الثانى - المتوفى سنة 940 - رسالة فى نفى النقيصة فى القرآن الكريم ، حكاها عنه السيد محسن الأعرجى البغدادى فى كتابه «شرح الوافية فى علم الأصول».

واعترض فى الرسالة على نفسه بما يدل على النقيصة من الأخبار ، فأجاب : «بأن الحديث إذا جاء على خلاف الدليل والسنة المتواترة أو الإجماع ، ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه. وجب طرحه» (4).

وبه صرح الشيخ فتح الله الكاشانى - المتوفى سنة 988 - فى مقدمة تفسيره «منهج الصادقين» ، وبتفسير الآية «وإنا له لحافظون».

وهو صريح السيد نور الله التسترى ، المعروف بالقاضى الشهيد - المستشهد سنة 1019 - فى كتابه «إحقاق الحق» فى الإمامة والكلام.

1- 1. التبيان فى تفسير القرآن 1 : 3.

2- 2. مجمع البيان 1 : 15.

3- 3. مباحث فى علوم القرآن للعلامة الأردوبادى - مخطوط -.

4- (16) المصدر نفسه

ويقول الشيخ محمد بن الحسين ، الشهير ببهاء الدين العاملى - المتوفى سنة 1030 - : «الصحيح أن القرآن العظيم محفوظ عن ذلک ، زيادة كان أو نقصانا ، ويدل عليه قوله تعالى :» وإنا له لحافظون «. وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه فى بعض المواضع مثل قوله تعالى : يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليک - فى على - ، وغير ذلک فهو غير معتبر عند العلماء» (1).

ويقول العلامة التونى - المتوفى سنة 1071 - صاحب كتاب «الوافية فى الأصول» : «والمشهور أنه محفوظ ومضبوط كما أنزل ، لم يتبدل ولم يتغير ، حفظه الحكيم الخبير ، قال الله تعالى : إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون».

ويقول الشيخ محمد محسن الشهير بالفيض الكاشانى - المتوفى سنة 1019 - بعد الحديث عن البزنطى ، قال : دفع إلى أبو الحسن عليه السلام مصحفا وقال : لا تنظر فيه ، ففتحته وقرأت فيه : لم يكن الذين كفروا ... فوجدت فيها اسم سبعين رجلا ...

قال : «لعل المراد أنه وجد تلک الأسماء مكتوبة فى ذلک المصحف تفسيرا للذين كفروا والمشركين مأخوذة من الوحى ، لا أنها كانت من أجزاء القرآن وعليه يحمل ما فى الخبرين السابقين ...

وكذلک كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام ، فإنه كله محمول على ما قلناه ، لأنه لو كان تطرق التحريف والتغيير فى ألفاظ القرآن لم يبق لنا اعتماد على شئ منه ، إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن تكون محرفة ومغيرة ، وتكون على خلاف ما أنزله الله ، فلا يكون القرآن حجة لنا ، وتنتفى فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية به ، وعرض الأخبار المتعارضة عليه».

ثم استشهد - رحمه الله تعالى - بكلام الشيخ الصدوق المتقدم ، وبعض الأخبار (2).

وقال فى «الأصفى» بتفسير قوله تعالى «وإنا له لحافظون» : «من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان» (3).

1- 1. آلاء الرحمن : 26.

2- 2. الوافى 2 : 273 - 274.

3- (19) الأصفى فى تفسير القرآن : 348

ويقول الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى - المتوفى سنة 1104 - ما تعريبه : «إن من تتبع الأخبار وتفحص التواريخ والآثار علم - علما قطعيا - بأن القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر ، وأن آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتلونه ، وأنه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجموعا مؤلفا» (1).

وقال الشيخ محمد باقر المجلسى - المتوفى سنة 1111 - بعد أن أخرج الأحاديث الدالة على نقصان القرآن - ما نصه : «فإن قال قائل : كيف يصح القول بأن الذى بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنهم قرأوا : كنتم خير أئمة أخرجت للناس ، وكذلک : جعلناكم أئمة وسطا ، وقرأوا : ويسئلونک الأنفال ، وهذا بخلاف ما فى المصحف الذى فى أيدى الناس؟.

قيل له : قد مضى الجواب عن هذا ، وهو : إن الأخبار التى جاءت بذلک أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها ، فلذلک وقفنا فيها ولم نعدل عما فى المصحف الظاهر على ما أمرنا به حسب ما بيناه.

مع أنه لا ينكر أن تأتى القراءة على وجهين منزلتين ، أحدهما ، ما تضمنه المصحف ، والثانى : ما جاء به الخبر ، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى ...» (2).

وهو ظاهر كلام السيد على بن معصوم المدنى الشيرازى - المتوفى سنة 1118 - فى «شرح الصحيفة السجادية» فليراجع (3).

وإليه ذهب السيد أبو القاسم جعفر الموسوى الخونسارى - المتوفى سنة 1157 - فى كتابه «مناهج المعارف» فليراجع.

وقال السيد محمد مهدى الطباطبائى ، الملقب ، ببحر العلوم - المتوفى سنة 1212 - ما نصه : «الكتاب هو القرآن الكريم والفرقان العظيم والضياء والنور والمعجز الباقى على مر الدهور ، وهو الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من لدن

1- 1. أنظر : الفصول المهمة فى تأليف الأمة : 166.

2- 2. بحار الأنوار 92 : 75.

3- (22) رياض السالكين فى شرح صحيفة سيد العابدين ، الروضة 42

حكيم حميد ، أنزله بلسان عربى مبين هدى للمتقين وبيانا للعالمين ... - ثم ذكر روايتى : القرآن أربعة أرباع ، و : القرآن ثلاثة أثلاث ، الآتيتين ، وقال - والوجه حمل الأثلاث والأرباع على مطلق الأقسام والأنواع وإن اختلف فى المقدار ...» (1).

وقال الشيخ الأكبر الشيخ جعفر ، المعروف بكاشف الغطاء - المتوفى سنة 1228 - ما نصه : «لا ريب فى أن القرآن محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديان ، كما دل عليه صريح الفرقان وإجماع العلماء فى جميع الأزمان ، ولا عبرة بالنادر وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها» (2).

وقال السيد محسن الأعرجى الكاظمى - المتوفى سنة 1228 - ما ملخصه : «وإنما الكلام فى النقيصة ، وبالجملة فالخلاف إنما يعرف صريحا من على بن إبراهيم فى تفسيره ، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين تمسكا بأخبار آحاد رواها المحدثون على غرها ، كما رووا أخبار الجبر والتفويض والسهو والبقاء على الجنابة ونحو ذلك».

ثم ذكر أن القوم إنما ردوا مصحف على عليه السلام «لما اشتمل عليه من التأويل والتفسير ، وقد كان عادة منهم أن يكتبوا التأويل مع التنزيل ، والذى يدل على ذلك قوله عليه السلام فى جواب الثانى : ولقد جئت بالكتاب كملا مشتملا على التأويل والتنزيل ، والمحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ. فإنه صريح فى أن الذى جاءهم به ليس تنزيلا كله» (3).

وقال السيد محمد الطباطبائى - المتوفى سنة 1242 - ما ملخصه : «لا- خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا فى أصله وأجزائه ، وأما فى محله ووضعه وترتيبه ، فكذلك عند محققى أهل السنة للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله ، لأن هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما توفر الدواعى على نقل جمله وتفاصيله ، فما نقل آحادا ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن

1- 1. الفوائد فى علم الأصول - مخطوط -.

2- 2. كشف الغطاء فى الفقه ، ونقله عنه شرف الدين فى أجوبة المسائل : 33.

3- (25) شرح الوافية فى علم الأصول ، وانظر له : المحصول فى علم الأصول

قطعا» (1).

وقال الشيخ إبراهيم الكلباسى الأصبهانى – المتوفى سنة 1262 – : «... إن النقصان فى الكتاب مما لا أصل» (2).

وصرح السيد محمد الشهشهانى – المتوفى سنة 1289 – بعدم تحريف القرآن الكريم فى بحث القرآن من كتابه «العروة الوثقى» ، ونسب ذلک إلى جمهور المجتهدين (3).

وصرح السيد حسين الكوه كمرى – المتوفى سنة 1299 – بعدم تحريف القرآن ، واستدل على ذلک بأمور نلخصها فيما يلى :

1 – الأصل ، لكون التحريف حادثا مشكوكا فيه.

2 – الإجماع.

3 – منافاة التحريف لكون القرآن معجزة.

4 – قوله تعالى : «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

5 – أخبار الثقلين.

6 – الأخبار الناطقة بالأمر بالأخذ بهذا القرآن (4).

وإليه ذهب الشيخ موسى التبريزى – المتوفى سنة 1307 – فى «شرح الرسائل فى علم الأصول».

وأثبت عدم التحريف بالأدلة الوافية السيد محمد حسين الشهرستانى الحائرى – المتوفى سنة 1315 – فى رسالة له اسمها «رسالة فى حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف» (5).

وقال الشيخ محمد حسن الآشتيانى – المتوفى سنة 1319 – : المشهور بين المجتهدين والأصوليين ، بل أكثر المحدثين عدم وقوع التغيير مطلقا ، بل ادعى غير واحد

1– 1. مفاتيح الأصول.

2– 2. إشارات الأصول.

3– 3. أنظر : البيان فى تفسير القرآن : 200.

4– 4. أنظر : بشرى الوصول إلى أسماء علم الأصول.

5– (30) المعارف الجلية 1 : 21

الإجماع على ذلک» (1).

وإليه ذهب الشيخ محمد حسن بن عبد الله المامقانی النجفی - المتوفی سنة 1323 - فی کتابه «بشری الوصول إلی أسرار علم الأصول».

وبه صرح السيد محمد باقر ، الشهير بالحجة الطباطبائی - المتوفی سنة 1331 - فی منظومته الشهيرة فی علم الکلام ، المسماة ب «مصباح الظلام فی علم الکلام».

وقال الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد حسن المامقانی - المتوفی سنة 1351 - بترجمة - الربيع بن خثيم) بعد کلام له : «فتحصل من ذلک کله أن ما صدر من المحدث النوری - رحمه الله - من رمی الرجل بضعف الإيمان ونقص العقل جرأة عظيمة کجرأته علی الاصرار علی تحريف کتاب الله المجيد ...» (2).

وقال الشيخ محمد جواد البلاغی - المتوفی سنة 1352 - ما نصه : «ولئن سمعت من الروايات الشاذة شيئا فی تحريف القرآن وضياع بعضه ، فلا تقم لتلک الروايات وزنا ، وقل ما يشاء العلم فی اضطرابها ووهنا وضعف رواتها ومخالفتها للمسلمين ، وفيما جاءت به فی رواياتها الواهية من الوهن وما ألصقته بکرامة القرآن مما ليس له شبه به ...» (3).

فهذه طائفة من کلمات أعلام الإمامية فی القرون المختلفة الصريحة فی نفی التحريف عن القرآن الشريف ... وهذا هو رأی آخرين منهم : کالشريف الرضی ، المتوفی سنة 406 ه.

والشيخ ابن إدريس صاحب «السرائر فی الفقه» - ، المتوفی سنة ...

والفاضل الجواد ، من علماء القرن الحادی عشر ، فی «شرح الزبدة فی الأصول».

والشيخ أبی الحسن الخنيزی ، صاحب الدعوة الإسلامية المتوفی سنة 1363 ه.

والشيخ محمد النهاوندی ، صاحب التفسير ، المتوفی سنة 1371 ه.

1- 1. بحر الفوائد فی حاشية الفرائد فی الأصول.

2- 2. تنقيح المقال.

3- (33) آلاء الرحمن فی تفسير القرة : 18

والسيد محسن الأمين العاملى ، المتوفى سنة 1371 ، فى كتابه «الشيعة والمنار».

والشيخ عبد الحسين الرشتى النجفى ، المتوفى سنة ... ، فى «كشف الاشتباه فى مسائل جار الله».

والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، المتوفى سنة 1373 ه ، فى «أصل الشيعة وأصولها».

والسيد عبد الحسين شرف الدين العاملى ، المتوفى سنة 1381 ه ، فى «أجوبة مسائل جار الله».

والشيخ آغا بزرک الطهرانى ، المتوفى سنة 1389 ه ، فى رسالته فى «نفى التحريف عن القرآن الشريف».

والسيد محمد هادى الميلانى ، المتوفى سنة 1395 ، فى فتوى له.

والسيد محمد حسين الطباطبائى ، المتوفى سنة 1402 ه ، فى تفسيره الشهير «الميزان فى تفسير القرآن».

وقد تعرض لهذا الموضوع : السيد أبو القاسم الخوئى دام ظله فى كتابه «البيان فى تفسير القرآن».

ولو أردنا أن ننقل كلمات هؤلاء الأعاظم من علماء الشيعة فى هذا المضمار لطال بنا المقام ، فمثلا يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء :

«وإن الكتاب الموجود فى أيدى المسلمين هو الكتاب الذى أنزله الله إليه للاعجاز والتحدى ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام ، وإنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة ، وعلى هذا إجماعهم.

ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ يرده نص الكتاب العظيم (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون).

والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة فى نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة ، وأخبار آحاد لا تفيد علما ولا عملا ، فأما أن تؤول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار» (1).

1- (34) أصل الشيعة وأصولها 101 - 2 - 1 ، ط 15

ويقول السيد شرف الدين : «المسألة الرابعة : نسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات وآيات ...

فـأقول : نعوذ بالله من هـذا القول ، ونبرأ إلى الله تعالى من هـذا الجهل ، وكل من نسب هـذا الرأى إلينا جاهل بمـذهبنا أو مفتر علينا ، فإن القرآن العظيم والـذكر الحكيم متواتر من طرقنـا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسـكناته تواترا قطعيا عن أئمـة الهـدى من أهل البيت عليهم السلام لا يرتاب فى ذلک إلا معتوه ، وأئمة أهل البيت كلهم أجمعون رفعوه إلى جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله عن الله تعالى ، وهذا أيضا مما لا ريب فيه.

وظواهر القرآن الحكيم فضـلا عن نصوصه أبلغ حجـج الله تعـالى ، وأقوى أدلـة أهل الحق بحكم الضـرورة الأوليـة من مـذهب الإماميـة ، وصـحاحهم فى ذلک متواترة من طريق العترة الطاهرة ، ولذلک تراهم يضـربون بظواهر الصـحاح المخالفة للقرآن عرض الجدار ولا يأبهون بها ، عملا بأوامر أئمتهم عليهم السلام.

وكـان القرآن مجموعـا أيام النبى صـلى الله عليه وآله على ما هو عليه الآن من الترتيب والتنسـيق فى آياته وسوره وسائر كلماته وحروفه ، بلا زيادة ولا نقصان ، ولا تقديم ولا تأخير ، ولا تبديل ولا تغيير.

وصـلاة الإماميـة بمجردهـا دليل على ذلک ، لأنهم يوجبون بعـد فاتحـة الكتاب – فى كل من الركعـة الأولى والركعـة الثانيـة من الفرائض الخمس – سورة واحـدة تامـة غير الفاتحـة من سائر السور ، ولا يجوز عنـدهم التبعيض فيها ولا القران بين سورتين على الأحوط ، وفقههم صريـح بذلک ، فلولا أن سور القرآن بأجمعها كانت زمن النبى صـلى الله عليه وآله على ما هى الآن عليه فى الكيفية والكمية ما تسـنى لهم هذا القول ، ولا أمكن أن يقوم لهم عليه دليل.

أجل ، إن القرآن عنـدنا كان مجموعا على عهد الوحى والنبوة ، مؤلفا على ما هو عليه الآن ، وقد عرضه الصـحابة على النبى صـلى الله عليه وآله وتلوه عليه من أوله إلى آخره ، وكان جبرائيل عليه السـلام يعارضه صـلى الله عليه وآله بالقرآن فى كل عام مرة ، وقد عارضه به عام وفاته مرتين ، وهـذا كله من الأمور الضـرورية لـدى المحققين من علماء الإماميـة ، ولا عبرة ببعض الجاحدين منهم ، كما لا عبرة بالحشوية من أهل السنة

القائلين بتحريف القرآن والعياذ بالله فإنهم لا يفقهون.

نعم ، لا تخلو كتب الشيعة وكتب السنة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن غير أنها مما لا وزن لها عند الأعلام من علمائنا أجمع ، لضعف سندها ، ومعارضتها بما هو أقوى منها سندا ، وأكثر عددا ، وأوضح دلالة ، على أنها من أخبار الآحاد ، وخبر الواحد إنما يكون حجة إذا اقتضى عملا ، وهذه لا تقتضى ذلک ، فلا يرجع بها عن المعلوم المقطوع به ، فليضرب بظواهرها عرض الحائط» (1).

وسئل السيد محمد هادى الميلانى عن رأيه فى المسألة فأجاب بما معربه :

«بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، إن الذى نقطع به هو عدم وقوع أى تحريف فى القرآن الكريم ، لا زيادة ولا ـ نقصانا ولا ـ تغييرا فى ألفاظه ، ولو جاء فى بعض الأحاديث ما يفيد التحريف فإنما المقصود من ذلک ما وقع من تغيير معانى القرآن حسب الآراء السقيمة والتأويلات الباطلة ، لا تغيير ألفاظه وعباراته.

وأما الروايات الدالة على سقوط آيات أو سور من هذه المعجزة الخالدة فمجهولة أو ضعيفة للغاية ، بل إن تلک الآيات والسور المزعومة - كالسورتين اللتين رواهما فى «الإتقان» أو تلک السورة التى رويت فى «بستان المذاهب» ، وكذا ما جاء فى غيرهما من الكتب - هى وحدها تكشف عن حقيقتها ، إذ لا يشک الخبير بعد عرضها على أسلوب القرآن البلاغى فى كونها مختلقة باطلة.

هذا على أن أحدا لم يقل بالزيادة ، والقول بنقصانه - كما توهمه بعضهم - لا يمكن الركون إليه ، لا سيما بعد الالتفات إلى قوله تعالى «إن علينا جمعه وقرآنه» وقوله تعالى «وإنا له لحافظون» وقوله تعالى «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» إلى غيرها من الآيات.

وبهذا الذى ذكرنا صرح كبار علماء الإمامية منذ الطبقات الأولى كالشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسى والشيخ الطبرسى ، وهم جميعا يعتقدون بما صرح به رئيس المحدثين الشيخ الصدوق فى كتاب «الاعتقادات» الذى ألفه قبل أكثر

1- (35) أجوبة مسائل جار الله : 28 - 37 ، وانظر له : الفصول المهمة

من ألف سنة حيث قال : «إعتقادنا أن القرآن الذى أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين ، وهو ما فى أيدى الناس ، ليس بأكثر من ذلک» إلى أن قال «ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلک فهو كاذب».

والحاصل : إن من تأمل فى الأدلة وراجع تأريخ اهتمام المسلمين فى حياة الرسول صلى الله عليه وآله وبعده بضبط القرآن وحفظه ودراسته يقطع أن سقوط الكلمة الواحدة منه محال.

ولو أن أحدا وجد حديثا يفيد بظاهره التحريف وظن صحته فقد أخطأ ، وأن الظن لا يغنى من الحق شيئا» (1).

والسيد أبو القاسم الخوئى - أدام الله ظله - بعد أن ذكر أسماء بعض النافين للتحريف من أعلام الإمامية قال : «والحق بعد هذا كله ، إن التحريف بالمعنى الذى وقع النزاع فيه غير واقع فى القرآن أصلا بالأدلة التالية ...» (2) ثم بين أدلة النفى من الكتاب والسنة وغيرهما.

وللسيد محمد حسين الطباطبائى بحث فى «أن القرآن مصون عن التحريف» فى فصول ، أورده فى تفسيره القيم ، فى ذيل تفسير قوله تعالى : «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون». (3).

1- 1. طبعت هذه الفتوى فى مقدمة مصحف طبعه بعض الإمامية فى الباكستان.

2- 2. البيان فى تفسير القرآن : 207.

3- (38) الميزان فى تفسير القرآن ج 12

الفصل الثانى

أدلة الشيعة على نفى التحريف

ذكرنا فى الفصل الأول كلمات لأعلام الإمامية فى نفى التحريف عن القرآن الكريم ، وقد جاء فى بعض تلك الكلمات – التى ذكرناها على سبيل التمثيل لا الاستقراء والحصر – الاستدلال بوجوه عديدة على ما ذهبوا إليه.

والواقع أن الأدلـة الدالـة على عدم وجود النقص فى القرآن الكريم هى من القوة والمتانة ، بحيث يسـقط معها ما دل على التحريف بظاهرها عن الاعتبار لو كان معتبرا ومهما بلغ فى الكثرة ، ويبطل القول بذلک حتى لو ذهب إليه أكثر العلماء.

وقد عقدنا هذا الفصل لإيراد تلک الأدلة بإيجاز.

(1)

آيات من القرآن الكريم

والقرآن الكريم فيه تبيان لكل شئ ، وما كان كذلک كان تبيانا لنفسه أيضا ، فلنرجع إليه لنرى هل فيه دلالة على نقصانه أو بالعكس.

أجل إن فى القرآن الحكيم آيات تـدل بوضوح على صـيانته من كل تحريف ، وحفظه من كل تلاعب ، فهو ينفى كل أشـكال التصـرف فيه ، ويعلن أنه لا يصيبه ما يشينه ويحط من كرامته حتى الأبد.

وتلک الآيات هى :

1 – قوله تعالى : «إن الـذين يلحـدون فى آياتنا لا يخفون علينا. أفمن يلقى فى النار خير أم من يأتى آمنا يوم القيامـة. اعملوا ما شـئتم إنه بما تعملون نصـير. إن الـذين كفروا بالـذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يـديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميـد» (1).

وإذا كان القرآن العظيم لا يأتيه «الباطل» من بين يديه ولا من خلفه فإن من

1– (39) سورة حم السجدة (فصلت) 41 : 40 – 41

أظهر مصاديق «الباطل» هو «وقوع النقصان فيه».

فهو إذا مصون من قبل الله تعالى عن ذلک منذ نزوله إلى يوم القيامة.

2 – قوله تعالى : «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» (1).

والمراد من «الـذكر» فى هـذه الآية الكريمة على الأصح هو «القرآن العظيم» فالله سـبحانه أنزله على نبيه الكريم ، وتعهد بحفظه منذ نزوله إلى الأبد من كل ما يتنافى وكونه منهاجا خالدا فى الحياة ودستورا عاما للبشرية جمعاء.

ومن والواضح أن من أهم ما يتنافى وشأن القرآن العظيم وقدسـيته الفذة وقوع التحريف فيه وضـياع شـئ منه على الناس ، ونقصانه عما أنزله عزوجل على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

3 – قوله تعالى : «لا تحرك به لسانک لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه ، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ، ثم إن علينا بيانه» (2).

فعن ابن عباس وغيره فى قوله تعالى : «إن علينا جمعه وقرآنه» أن المعنى : إن علينا جمعه ، وقرآنه عليک حتى تحفظه ويمكنک تلاوته ، فلا تخف فوت شئ منه (3).

* * * *

(2)

الأحاديث عن النبى والأئمة عليهم السلام

والمصدر الثانى من مصادر الأحكام والعقائد الإسلامية هو السنة النبوية الشريفة الواصلة إلينا بالطرق والأسانيد الصحيحة.

ولـذا كـان على المسـلمين أن يبحثوا فى السـنة عمـا لـم يكن فى الكتاب ، وأن يأخـذوا منها تفسـير ما أبهمه وبيان ما أجمله ، فيسـيروا على منهاجها ، ويعملوا على وفقها ، عملا بقوله سبحانه «ما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا» (4) وقوله تعالى

1– 1. سورة الحجر 15 : 9.

2– 2. سورة القيامة 75 : 16 – 19.

3– 3. مجمع البيان للطبرسى 5 : 397.

4– (43) سورة الحشر 59 : 7

«وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى» (1).

وعلى هذا فإنا لما راجعنا السنة وجدنا الأحاديث المتكثرة الدالة بأقسامها العديدة على إن القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو ما أنزل على النبى صلى الله عليه وآله وسلم من غير زيادة ونقصان ، وأنه كان محفوظا مجموعا على عهده ، صلى الله عليه وآله وسلم وبقى كذلك حتى الآن ، وأنه سيبقى على ما هو عليه إلى الأبد.

وهذه الأحاديث على أقسام وهى :

القسم الأول

أحاديث العرض على الكتاب

لقد جاءت الأحاديث الصحيحة تنص على وجوب عرض الخبرين المتعارضين بل مطلق الأحاديث على القرآن الكريم ، فما وافق القرآن أخذ به وما خالفه أعرض عنه ، فلولا أن سور القرآن وآياته مصونة من التحريف ومحفوظة من النقصان ما كانت هذه القاعدة التى قررها الأئمة من أهل البيت الطاهرين آخذين إياها من جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أمكن الركون إليها والوثوق بها.

ومن تلك الأحاديث المذكورة :

قول الإمام الرضا عليه السلام : «... فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله ، فما كان فى كتاب الله موجودا حلالا أو حراما فاتبعوا ما وافق الكتاب ، وما لم يكن فى الكتاب فاعرضوه على سنن النبى صلى الله عليه وآله ...» (2).

وقول الإمام الصادق عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام : «إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا ، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه» (46).

وقول الإمام الهادى عليه السلام : «... فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست

1- 1. سورة النجم 53 : 3. 1. عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق 2 : 20.

2- (46) الأمالى للشيخ الصدوق : 367

شواهدها من التنزيل ، فوجد لها موافقا وعليها دليلا ، كان الاقتداء بها فرضا لا يتعداه إلا أهل العناد ...» (1).

وقول الإمام الصادق عليه السلام : «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فذروه ...» (2).

وقول الإمام الصادق عليه السلام : «... ينظر ما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة ، وخالف العامة فيؤخذ به ، ويترك ما خالف الكتاب والسنة ووافق العامة ...» (3).

فهذه الأحاديث ونحوها تدل على إن القرآن الموجود الآن هو نفس ما أنزله الله عزوجل على النبى ، صلى الله عليه وآله وسلم. من غير زيادة ولا نقصان ، لأنه لو لم يكن كذلك لم يمكن أن يكون القرآن مرجعا للمسلمين يعرضون عليه الأحاديث التى تصل إليهم عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيعرف بذلك الصحيح ويؤخذ به ، والسقيم فيعرض عنه ويترك.

القسم الثانى

حديث الثقلين

ولم تمر على النبى الكريم والقائد العظيم محمد صلى الله عليه وآله وسلم فرصة إلا ـ وانتهزها للوصية بالكتاب والعترة الطاهرة والأمر باتباعهما والانقياد لهما والتمسك بها.

لذا تواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث الثقلين الذى رواه جمهور علماء المسلمين بأسانيد متكثرة متواترة ، وألفاظ مختلفة متنوعة عن أكثر من ثلاثين صحابى وصحابية ، وأحد ألفاظه :

«إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى أهل بيتى ، ما إن تمسكتم بهما لن

1- 1. تحف العقول للحرانى : 343.

2- 2. الرسائل للشيخ الأنصارى : 446.

3- (49) الرسائل للشيخ الأنصارى : 445

تضلوا بعدی أبدا ...» (1).

وهذا يقتضـی أن يكون القرآن الكريم مدونا فی عهده صـلی الله عليه وآله وسـلم بجميع آياته وسوره حتی يصح إطلاق اسم الكتاب عليه ، ولذلک تكرر ذكر الكتاب فی غير واحد من سوره الشريفة.

كما أنه يقتضـی بقاء القرآن كما كان عليه علی عهـده صـلی الله عليه وآله وسـلم إلی يوم القيامـة ، لتتم به - وبالعترة - الهداية الأبدية للأمة الإسـلامية والبشـرية جمعاء ، ما داموا متمسـكين بهما ، كما ينص عليه الحديث الشـريف بألفاظه وطرقه ، وإلا للزم القول بعدم علمه صلی الله عليه وآله وسلم بما سيكون فی أمته ، أو إخلاله بالنصح التام لأمته ، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين.

القسم الثالث

الأحاديث الواردة فی ثواب قراءة السور فی

الصلوات وغيرها

وقد وردت طائفة من الأحاديث فی فضيلة قراءة سور القرآن الكريم فی الصلوات وغيرها ، وثواب ختم القرآن وتلاوته فی شهر رمضان وغير ذلک.

ولو كان تطرق النقصان فی ألفاظ القرآن لم يبق مجال للاعتماد علی شـئ من تلک الأحاديث والعمل بها من أجل الحصول علی ما تفيـده من الأجر والثواب ، لاحتمال أن تكون كل سورة أو كل آية محرفة عما كانت نازلة عليه.

ومن تلک الأحاديث :

---

1 - 1. حـديث الثقلين من جملة الأحاديث التی لا يشک مسـلم فی صدورها من النبی صـلی الله عليه وآله وسـلم. فقد رواه عنه أكثر من ثلاثين من الصـحابة وأورده من علماء أهل السنة ما يقارب ال 500 شخصـية من مختلف طبقاتهم منذ زمن التابعين حتی عصرنا الحاضر من مؤرخين ومفسرين ومحدثين غيرهم.

قول الإمام الباقر عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

«من قرأ عشر آيات فى ليلة لم يكتب من الغافلين ، ومن قرأ خمسين آية كتب من الذاكرين ، ومن قرأ مائة آية كتب من القانتين ، ومن قرأ مائتى آية كتب من الخاشعين ، ومن قرأ ثلاثمائة آية كتب من الفائزين ، ومن قرأ خمسمائة آية كتب من المجتهدين ، ومن قرأ ألف آية كتب له قنطار ...» (1).

وقول الإمام الباقر عليه السلام : «من أوتر بالمعوذتين ، وقل هو الله أحد قيل له : يا عبد الله أبشر فقد قبل الله وترك» (2).

وقول الإمام الصادق عليه السلام : «... وعليكم بتلاوة القرآن ، فإن درجات الجنة على عدد آيات القرآن ، فإذا كان يوم القيامة يقال لقارئ القرآن إقرأ وارق ، فكلما قرأ آية رقى درجة ...» (3).

وقول الإمام الصادق عليه السلام : «الواجب على كل مؤمن إذا كان لنا شيعة أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة وسبح اسم ربک الأعلى ... فإذا فعل ذلک فإنما يعمل بعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان جزاؤه وثوابه على الله الجنة» (4).

وقول الإمام الباقر عليه السلام : «من ختم القرآن بمكة من جمعة إلى جمعة وأقل من ذلک وأكثر ، وختمه يوم الجمعة ، كتب الله له من الأجر والحسنات من أول جمعة كانت إلى آخر جمعة تكون فيها ، وإن ختمه فى سائر الأيام فكذلک» (5).

إلى غير ذلک من الأحاديث وما أكثرها ، وقد ذكر الفقهاء - رضى الله تعالى عنهم - تفصيل ما يستحب أن يقرأ فى الصلوات الخمس من سور القرآن (6).

كما روى الشيخ الصدوق - رحمه الله تعالى - ثواب قراءة كل سورة من القرآن بحسب الأحاديث الواردة عن الأئمة عليهم السلام (7).

1- 1. الأمالى للشيخ الصدوق : 59 - 60 ، الكافى 2 : 448.

2- 2. الأمالى للشيخ الصدوق : 60 ، ثواب الأعمال للشيخ الصدوق 157.

3- 3. الأمالى 359.

4- 4. ثواب الأعمال : 146.

5- 5. ثواب الأعمال : 125.

6- 6. راجع جواهر الكلام 9 : 400 - 416.

7- (57) ثواب الأعمال : 130 - 158

وبهذا القسم من الأحاديث استدل الشيخ الصدوق على ما ذهب إليه من عدم تحريف القرآن (1).

القسم الرابع

الأحاديث الآمرة بالرجوع إلى القرآن الكريم واستنطاقه

وهى كثيرة جدا ، نكتفى هنا منها بما جاء فى كتب وخطب أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

قال عليه السلام فى خطبة له ينبه فيها على فضل الرسول والقرآن : «أرسله على حين فترة من الرسل ، وطول هجعة من الأمم وانتقاض من المبرم فجاءهم بتصديق الذى بين يديه ، والنور المقتدى به ، ذلک القرآن.

فاستنطقوه ولن ينطق ، ولكن أخبركم عنه ، إلا إن فيه علم ما يأتى ، والحديث عن الماضى ، ودواء دائكم ، ونظم ما بينكم» (2).

وقال عليه السلام :

«واعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذى لا يغش ، والهادى الذى لا يضل ، والمحدث الذى لا يكذب ، وما جالس هذا القرآن أحد إلا قام عنه بزيادة أو نقصان : زيادة فى هدى أو نقصان فى عمى ، واعلموا أنه ليس على أحد بعد القرآن من فاقة ، ولا لأحد قبل القرآن من غنى فاستشفوه من أدوائكم ، واستعينوا به على لأوائكم ، فإن فيه شفاء من أكبر الداء وهو الكفر والنفاق والغى والضلال ، فاسألوا الله به وتوجهوا إليه بحبه ، ولا تسألوا به خلقه ، إنه ما توجه العباد إلى الله بمثله.

واعلموا إنه مشفع مشفع ، وقائل مصدق ، وإنه من شفع له القرآن يوم القيامة شفع فيه ، ومن محل به القرآن يوم القيامة صدق عليه ، فإنه ينادى مناد يوم القيامة : إلا إن كل حارث مبتلى فى حرثه وعاقبة عمله ، غير حرثة القرآن ، فكونوا من حرثته واتباعه ، واستدلوه على ربكم ، واستنصحوه على أنفسكم ، واتهموا عليه أرائكم ،

1- 1. الاعتقادات للشيخ الصدوق : 93.

2- (59) نهج البلاغة : 223 / 158

واستغشوا فيه أهواءكم» (1).

وقال عليه السلام فى كتاب له إلى الحارث الهمدانى - رضى الله عنه - : «وتمسک بحبل القرآن واستنصحه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ...» (2).

وقال عليه السلام «ثم أنزل عليه الكتاب نورا لا ـ تطفأ مصابيحه ، وسراجا لا يخبو توقده وبحرا لا يدرک قعره ، ومنهاجا لا يضل نهجه ، وشعاعا لا ـ يظلم ضوؤه ، وفرقانا لا يخمد برهانه ، وحقا لا تخذل أعوانه فهو معدن الإيمان وبحبوحته ، وينابيع العلم وبحوره ، ورياض العدل وغدرانه ، وأثافى الإسلام وبنيانه ، وأودية الحق وغيطانه ، وبحر لا ينزفه المستنزفون ، وعيون لا ينضبها الماتحون ، ومناهل لا يغيضها الواردون ، ومنازل لا يضل نهجها القاصدون ، جعله الله ريا لعطش العلماء ، وربيعا لقلوب الفقهاء ومحاج لطرق الصلحاء ، ودواء ليس بعده داء ، ونورا ليس معه ظلمة وحبلا وثيقا عروته ، ومعقلا منيعا ذروته ، وعزا لمن تولاه ، وسلما لمن دخله ، وهدى لمن إئتم به ، وعذرا لمن إنتحله وبرهانا لمن تكلم به ، وشاهدا لمن خاصم به ، وفلجا لمن حاج به ، وحاملا لمن حمله ، ومطية لمن أعمله ، وآية لمن توسم ، وجنة لمن إستلأم ، وعلما لمن وعى ، وحديثا لمن روى ، وحكما لمن قضى» (3).

وقال عليه السلام : «فالقرآن آمر زاجر ، وصامت ناطق ، حجة الله على خلقه ، أخذ عليهم ميثاقه ، وارتهن عليه أنفسهم ، أتم نوره ، وأكمل به دينه ، وقبض نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقد فرغ إلى الخلق من أحكام الهدى به ، فعظموا منه سبحانه ما عظم من نفسه ، فإنه لم يخف عنكم شيئا من دينه ، ولم يترک شيئا رضيه أو كرهه ، إلا وجعل له علما باديا وآية محكمة تزجر عنه أو تدعو إليه ...» (4).

فهذه الكلمات البليغة وأمثالها تنص على إن الله تعالى جعل القرآن الكرم نورا يستضاء به ، ومنهاجا يعمل على وفقه ، وحكما بين العباد ، ومرجعا فى المشكلات ، ودليلا عند الحيرة ومتبعا عند الفتنة.

1- 1. نفس المصدر 202 / 176.

2- 2. نفس المصدر 459 / 69.

3- 3. نفس المصدر 315 / 198.

4- 4. نهج البلاغة 265 / 183.

وكـل ذلک يقتضـى أن يكون ما بأيـدينا من القرآن هو نفس القرآن الـذى نزل على الرسول الأعظم صـلى الله عليه وآله وسـلم ، وعرفه أمير المؤمنين وسائر الأئمة والصحابة والمسلمون أجمعون.

القسم الخامس

الأحاديث التى تتضمن تمسک الأئمة من أهل البيت بمختلف

الآيات القرآنية المباركة

وروى المحدثون من الإمامية أحاديث متكاثرة جدا عن الأئمة الطاهرين تتضـمن تمسكهم بمختلف الآيات عند المناظرات وفى كل بحث من البحوث ، سواء فى العقائد أو الأحكام أو المواعظ والحكم والأمثال.

فهم عليهم السلام تمسكوا بالآيات القرآنية «فى كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا ، حتى فى الموارد التى فيها آحاد من الروايات بالتحريف ، وهـذا أحسن شاهد على إن المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السـلام كذا نزل هو التفسـير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل» (1).

القسم السادس

الأحاديث الواردة عنهم عليهم السلام فى إن ما بأيدى الناس

هو القرآن النازل من عند الله

وصـريح جملة من الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت ، أنهم عليهم السلام كانوا يعتقدون فى هذا القرآن الموجود بأنه هو النازل من عند الله سبحانه على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه الأحاديث كثيرة ننقل هنا بعضها :

قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام :

«كتاب ربكم فيكم ، مبينا حلاله وحرامه ، وفرائضه وفضائله ، وناسـخه ومنسوخه ورخصه وعزائمه ، وخاصه وعامه ، وعبره وأمثاله ، ومرسـله ومحدوده ، ومحكمه

1- (64) الميزان فى تفسير القرآن 12 : 111

ومتشـابهه ، مفسـرا مجمله ، ومبينـا غوامضه ، بين مـأخوذ ميثـاق فى علمه ، وموسع على العبـاد فى جهله ، وبين مثبت فى الكتـاب فرضه ، ومعلوم فى السـنة نسخة وواجب فى السنة أخذه ، ومرخص فى الكتاب تركه ، وبين واجب بوقته ، وزائل فى مستقبله ومباين بين محارمه من كبير أوعد عليه نيرانه ، أو صغير أرصد له غفرانه ، وبين مقبول فى أدناه ، موسع فى أقصاه» (1).

وقال عليه السـلام : «أم أنزل الله دينا ناقصا فاسـتعان بهم على إتمامه؟ أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟ أم أنزل الله سبحانه دينا تاما فقصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن تبليغه وأدائه؟ والله سبحانه يقول :» ما فرطنا فى الكتاب من شئ «وقال :» فيه تبيان لكل شئ «. وذكر أن الكتاب يصـدق بعضه بعضا ، وأنه لا اختلاف فيه ، فقال سـبحانه» ولو كان من عنـد غير الله لوجـدوا فيه اختلافا كثيرا «وأن القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق لا تفنى عجائبه ، ولا تكشف الظلمات إلا به» (2).

وعن الريان بن الصلت قال : «قلت للرضا عليه السلام يا ابن رسول الله ما تقول فى القرآن؟

فقال : كلام الله ، لا تتجاوزوه ، ولا تطلبوا الهدى فى غيره فتضلوا» (3).

وجاء فيما كتبه الإمام الرضا عليه السلام للمأمون فى محض الإسلام وشرائع الدين :

«وإن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين ، والتصديق به ويجمع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه.

والتصـديق بكتابه الصادق العزيز الذى «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» وأنه المهيمن على الكتب كلها ، وأنه حق من فاتحته إلى خاتمته ، نؤمن بمحكمه ومتشابهه ، وخاصه وعامه ، ووعده ووعيده ، وناسخه ومنسوخه ،

1- 1. نهج البلاغة 44 / 1.

2- 2. نفس المصدر 61 / 18.

3- 3. عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق 2 : 57. الأمالى 546

وقصصه وأخباره ، لا يقدر أحد من المخلوقين أن يأتى بمثله» (1).

وعن على بن سالم عن أبيه قال : «سألت الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام فقلت له : يا ابن رسول الله ما تقول فى القرآن؟ فقال : هو كلام الله ، وقول الله ، وكتاب الله ، ووحى الله وتنزيله ، وهو الكتاب العزيز الذى «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد» (2).

القسم السابع

قول عمر بن الخطاب : حسبنا كتاب الله

ومن الرزايا العظيمة والكوارث المؤلمة التى قصمت ظهر المسلمين وأدت إلى ضلال أكثرهم عن الهدى الذى أراده لهم الله ورسوله ، ذلك الخلاف الذى حدث عند رسول الله صلى الله عليه وآله وفى اللحظات الأخيرة من عمره الشريف بين صحابته الحاضرين عنده فى تلك الحال.

ومجمل القضية هو : إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما حضرته الوفاة وعنده رجال من صحابته - فيهم عمر بن الخطاب - قال : هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ، وفى لفظ آخر : أئتونى بالكتف والدواة - أو : اللوح والدواة - أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا.

فقال عمر : إن النبى قد غلب عليه الوجع (3) ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله!

وفى لفظ آخر : فقالوا : إن رسول الله يهجر. - من دون تصريح باسم المعارض -! فاختلف الحاضرون ، منهم من يقول : قربوا يكتب لكم النبى كتابا لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر!

1- 1. عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق 2 : 130.

2- 2. الأمالى : 545.

3- 3. قال سيدنا شرف الدين : «وقد تصرفوا فيه ، فنقلوه بالمعنى ، لأن لفظه الثابت : إن النبى يهجر. لكنهم ذكروا أنه قال : إن النبى قد غلب عليه الوج3. تهذيبا للعبارة واتقاء فظاعتها ..» النص والاجتهاد : 143

فلما أكثروا ذلک عنده صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم : قوموا عنى (1).

ولسنا نحن الآن بصدد محاسبة هذا الرجل لكلامه هذا الذى غير مجرى التأريخ ، وحال دون ما أراده الله والرسول لهذه الأمة من الخير والصلاح والرشاد ، إلى يوم القيامة ، حتى إن ابن عباس كان يقول - فيما يروى عنه - : «يوم الخميس وما يوم الخميس» ثم يبكى (2).

وكان رضى الله عنه يقول :

«إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين أن يكتب لهم ذلک الكتاب من اختلافهم ولغطهم» (3).

وإنما نريد الاستشهاد بقول : «إن عندنا القرآن ، حسبنا كتاب الله» الصريح فى وجود القرآن عندهم مدونا مجموعا حينذاک ، ويدل على ذلک أنه لم يعترض عليه أحد - لا من القائلين قربوا يكتب لكم النبى كتابا ، ولا من غيرهم - بأن سور القرآن وآياته متفرقة مبثوثة ، وبهذا تم لعمر بن الخطاب والقائلين مقالته ما أرادوا من الحيلولة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين كتابة الكتاب.

* * *

3 - الإجماع

4 - تواتر القرآن

5 - صلاة الإمامية

6 - كون القرآن مجموعا على عهد النبى

7 - اهتمام النبى صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمين بالقرآن

(3)

الإجماع

ومن الأدلة على عدم نقصان القرآن : إجماع العلماء فى كل الأزمان (4).

1- 1. راجع جميع الصحاح والمسانيد والتواريخ والسير وكتب الكلام تجد القضية باختلاف ألفاظها وأسانيدها.
2- 2. صحيح البخارى 2 : 118.
3- 3. نفس المصدر ج 1 كتاب العلم.
4- (74) كشف الغطاء وغيره

ومن المعلوم أن الإجماع حجة لدى المسلمين ، أما عند الإمامية فلأنه كاشف عن رأى المعصوم عليه السلام (1).

(4)

تواتر القرآن

ومن الأدلـة على عـدم نقصـان القرآن تواتره من طرق الإماميـة بجميع حركـاته وسـكناته ، وحروفه وكلماته ، وآياته وسوره ، تواترا قطعيا عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام عن جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (2).

فهم يعتقدون بأن هذا القرآن الموجود بأيدينا هو المنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا زيادة ولا نقصان.

(5)

صلاة الإمامية

ومن الأدلة على اعتقاد الإمامية بعدم سـقوط شـئ من القرآن الكريم : صـلاتهم لأنهم يوجبون قراءة سورة كاملة (3) بعد الحمد فى الركعة الأولى والثانية (4) من الصـلوات الخمس اليوميـة من سائر سور القرآن عـدا الفاتحة ، ولا يجوز عند جماعة كبيرة منهم القران بين سورتين (5).

وصـلاتهم بهذه الكيفية والأحكام دليل ظاهر على اعتقادهم بكون سور القرآن بأجمعها زمن الرسول صـلى الله عليه وآله وسلم على ما هى عليه الآن ، وإلا لما تسنى لهم

1- 1. يراجع بهذا الصدد كتب أصول الفقه.

2- 2. أجوبة مسائل جار الله شرف الدين ، مجمع البيان عن السيد المرتضى.

3- 3. أجوبة مسائل جار الله ، وهذا هو المشهور بين الفقهاء بل ادعى جماعة عليه الإجماع.

4- 4. أما فى الثالثة والرابعة فهو بالخيار إن شاء قرأ الحمد وإن شاء سبح إجماعا ، وإن اختلفوا فى أفضلية أحد الفردين.

5- 5. جواهر الكلام والرياض وغيرهما. وقـد ذكر جماعة من الفقهاء والمفسـرين اسـتثناء سورتى (الضـحى وألم نشـرح) وسورتى (الفيل والإيلاف) من هذا الحكم ، مصرحين بوجوب قران كل سورة منها بصاحبتها

هذا القول (1).

(6)

كون القرآن مجموعا على عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم

ومن الأدلة على عدم وجود النقص فى القرآن ثبوت كونه مجموعا على عهد الرسول الأعظم صلى الله على وآله وسلم على ما هو عليه الآن من الجمع والترتيب والتنسيق ، وإن جماعة من الصحابة ختموا القرآن على عهده ، وتلوه ، وحفظوه ، يجد أسماءهم من راجع كتب علوم القرآن وإن جبرئيل كان يعارضه صلى الله عليه وآله وسلم به كل عام مرة ، وقد عارضه به عام وفاته مرتين (2).

وكل هذا الذى ذكرنا دليل واضح على إن القرآن الموجود بين أيدينا هو نفس القرآن الذى كان بين يدى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته على عهده فما بعده ، من غير زيادة ولا نقصان.

(7)

اهتمام النبى صلى الله عليه وآله والمسلمين بالقرآن

وهل يمكن لأحد من المسلمين إنكار اهتمام النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالقرآن؟

لقد كان حريصا على نشر سور القرآن بين المسلمين بمجرد نزولها ، مؤكدا عليهم حفظها ودراستها وتعلمها ، مبينا لهم فضل ذلک وثوابه وفوائده فى الدنيا والآخرة.

فحثه صلى الله عليه وآله وسلم وترغيبه بحفظ القرآن فى الصدور والقراطيس ونحوها ، وأمره بتعليمه وتعلمه رجالا ونساء وأطفالا مما ثبت بالضرورة بحيث لا مجال لإنكار المنكر وجدال المكابر.

1- 1. أجوبة مسائل جار الله لشرف الدين.

2- (81) روى ذلک عن رسول الله صلى الله عليه وآله وذكره ابن أبى الحديد فى شرح النهج طبع بيروت 2 : 863

وأمـا المسـلمون ، فقـد كانت الـدواعى لـديهم لحفظ القرآن والعنايـة به متوفرة ، ولـذا كانوا يقـدمونه على غيره فى ذلک ، لأنه معجزة النبوة الخالدة ومرجعهم فى الأحكام الشـرعية والأمور الدينية ، فكيف يتصور سقوط شئ منه والحال هذه؟ نعم ، قد يقال : إنه كما كانت الدواعى متوفرة لحفظ القرآن وضـبطه وحراسـته ، كذلک كانت الدواعى متوفرة على تحريفه وتغييره من قبل المنافقين وأعداء الإسـلام والمسـلمين ، الذين خابت ظنونهم فى أن يأتوا بمثله أو بمثل عشر سور منه أو آية من آياته.

ولكن لا مجال لهذا الاحتمال بعد تأييد الله سبحانه المسلمين فى العناية والاهتمام بالقرآن ، وتعهده بحفظه بحيث «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد».

للبحث صلة ...

ص: 158

معجم الرموز والإشارات

(1)

الشيخ محمد رضا المامقانى

المقدمة والفوائد

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لعل من أعسر ما يواجهه الباحث ، ويصطدم به المحقق ، أو يبتلى به المبتدئ ما درج عليه القدماء من علمائنا – رضوان الله عليهم – فى كتبهم العلمية ومؤلفاتهم ومجاميعهم الحديثية من الرمز بحروف خاصة أو علامات معينة لبعض الأعلام أو الكتب المهمة أو اختصارا لبعض الجمل والكلمات التى يكثر دورانها ، ويتكرر ذكرها ، أو لبعض أصحاب الأئمة عليهم السلام ورواتهم ، أو تذكر كلمة مختصرة كالحرف الأول من الجملة أو الكلمة إشارة لتلك الجملة أو الكلمة ، إلى غير ذلك.

ولا بد لمن يتصدى لنشر المخطوطات وتحقيق المصادر والغور فى العلوم أن يلم بفنون عديدة كعلم الخطوط ، وعلم معرفة المصادر ، وعلم اصطلاحات الناسخين وقواعد التحقيق ، ومصطلحات الفن الذى يبحث عنه ، ومنه رموزه وغيرها فضلا عن إحاطته العامة بالمصطلحات الأولية لذلك الفن وأساليبه فى التعبير والأداء ، وخصوصياته البديعية والبلاغية والأدبية.

وحيث كثر الابتلاء للمراجعين لهذه الرموز ، ووقع الخبط والخلط من بعض الكتاب فى النقل ، بل وأصبحت تلك الرموز عند البعض طلاسم معقدة ، ونسخت من الكتب المطبوعة اليوم غالبا وهجرت.

معجم الرموز والإشارات (1)الشخ محمد رضا المامقانى

ص: 159

وقـد أعددت هذا المعجم مجدولا على حروف الألفباء ، يحل جل الرموز المهمة ، مع الإشارة إلى موارد الاختلاف غالبا ، بعد أن لـم أجد من جمعها ولا من تصـدى لاسـتقصائها ، سوى الرسالـة التى كتبها الـدكتور حسـين على محفوظ باسم «العلامات والرموز عنـد المؤلفين العرب» ، بغداد 1964 م ، والتى لـم يتسن لى رؤيتها ، مع أنى بحثت عنها فى المكتبات العامة هنا ، وسألت عنها أكثر من شخص واحد.

ولكى تتم الفائدة وتعم ، ألحقت بها بعض الرموز المتداولة عند العامة فى كتبهم الرجالية والحديثية.

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أنا حصـرنا ما عددنا من الرموز كان منها متداولا عند القوم وتلقى منهم بالقبول ، أو عند بعض الأعلام حيث تنقل عباراتهم فى المجاميع كابن داود والأردبيلى – قدس سـرهما – من الشـيعة ، وابن حجر والسـيوطى من العامة ، مع الاذعان بأن هذه الرموز والاختصارات أكثر مما ذكر بكثير ، بل قيل إنه لا سبيل إلى حصرها ، كما قاله الدكتور المنجد فى حاشيته على قواعد التحقيق : 21.

وعلى هذا فالرموز خاصة وعامة.

وأعنى بالخاصة : ما تداوله مصـنف فى كتابه أو موسوعته مشيرا إلى ذلك فى أوله أو آخره ، ولـم يتابعه عليه أحد ، كشيخنا النورى – طاب ثراه – فى «مسـتدرک الوسائل» فى خاتمة الفائدة الخامسة من الخاتمة : 3 / 711 – 717 ، حيث ذكر (425) رمزا لجماعة من مشايخ الرواة عن شـيخ الطائفة – أعلى الله مقامهم – ونظيره الشـيخ عباس القمى – رحمه الله – فى أول سـفينة البحار ، حيث عد ثلاثين رمزا لمجلدات البحار ، والفيض الكاشانى فى مقدمته الثالثة من كتابه الوافى وغيرهم.

ولـم أعقـد هـذا المعجم لمـا ذكره هؤلاء ونظراؤهم ، نعم ذكرت منهم من نقـل كلامـه فى بعض الكتب مع رمزه ، كـابن داود فى رجـاله ، والأردبيلى فى جامعه ، وقد تعرضت إلى ذلک خاصة.

وقد وضع العلامة المجلسى – قدس سره – فى موسوعته العظيمة بحار الأنوار ثمانين رمزا لأسماء المصادر التى رجع إليها ، وتابعه غيره من نقله الأخبار ، وتعرضنا لها جميعا.

وعليه فقد انصـبت عنايتنا أولا : على الإشارة إلى الرموز العامة المتداولة فى أكثر من مصـنف ، وتلقيت بالقبول ، وثانيا : على الإعراض عن الرموز المختصة ببعض الفنون

والعلوم ، كاللغوية وإن كثرت ، والتفسيرية وإن قلت ، أو ما تداولته طائفة من العماء بالهيئة أو الكيمياء أو علم الأعداد والحروف وغيرها ، بل غاية جهدنا كان فى حل الرموز الفقهية والحديثية والرجالية وما تعارف عليه النساخ عند النسخ ، أو العلماء عند الإملاء.

ولا يخفى أنا ارتأينا أن يكون البحث مبوبا على فصلين : أولهما : الرموز ، وهى الاختصارات التى سبق الحديث عنها.

ثانيهما : الإشارات ، ونعنى بها ذكر بعض الأعلام الشيعية الذين عرفوا باسم ، أو كنية ، أو لقب ، أو شهرة معينة ، وقد يذكرون بغيرها ، أو ينسبون إلى مصنفاتهم أو إلى بلدانهم أو إلى مشايخهم وأساتذتهم ، أو غير ذلك ، وغالبا ما يغفل عن ذلك الباحث ، مما حدا بنا إلى ذكرهم مرتبا على حروف المعجم ، وبشكل مختصرا جدا.

ومما تجدر الإشارة إليه اختلاف أنظار جمهور العلماء فى الرموز والإشارات قديما وحديثا ، سلبا وإيجابا ، استحبابا وكراهة. فقد حبذه القدماء جدا ، وعملوا به طرا لدواع يمكن إجمال أهمها بما يلى :

أولا : اختزال الوقت كتابة وقراءة.

ثانيا : الاقتصاد فى الورق الغالى - آنذاك - والنادر.

ثالثا : عدم وجود الطباعة وانحصار نشر الكتب وبثها فى النسخ والاملاء.

ولا شك أن الرمز يسهل عملية الكتابة وسرعتها ، وقد حكى الدكتور المنجد فى حاشية قواعد التحقيق : 21 ، عن ابن عساكر فى مقدمة كتابه «معجم النبل» - مخطوط - قوله : «وجعلت لكل واحد من هؤلاء حرفا يدل عليه تخفيفا على الكاتب العجل - ثم قال - لأن الأجزاء تنوب عن الجمل» ، وقول ابن داود فى رجاله : ص 3 : «.. وضمنته رموزا تغنى عن التطويل ، وتنوب عن الكثير بالقليل».

ومن هنا انصبت الرموز والاختصارات على الكتب والكلمات التى يكثر دورانها ويتكرر ذكرها ، بل قد ترد فى النصوص ألفاظ وجمل تعاد كثيرا كمثل الصلاة على النبى - صلوات الله عليه وعلى آله - ، والسلام على الأئمة - عليهم السلام - ، والترحم والترضى بعد ذكر الرواة والعلماء ، وألفاظ التحديث والأخبار والأنباء فى الروايات وأسانيد الأحاديث ، تشتد الدواعى عند الأقدمين بل وحتى المتأخرين

وبعض المستشرقين أيضا على اختصار كل لفظ يكثر دورانه ويعاد ذكره ، وكذا الحال فى اختصار أسماء المصادر التى يرجع إليها فى الحواشى والهوامش.

وقد كره قوم آخرون الرموز لا للزوم اللبس والتشويش فيها ، بل من جهة قلة الأجر عليها لنقص فى الكتابة ، نظير ما قاله العراقى فى ألفيته ، وتبعه السخاوى فى شرحها : 2 / 157 ، من قول الأخير : «.. قال شيخنا : والذى يظهر أنه بعد أن شاع وعرف إنما هو من جهة نقص الأجر لنقص الكتابة وإلا فلا خرق فى معرفة الاصطلاح بين الرمز وغيره» ، وقول المصنف : «وهو - أى الإتيان به بكماله - أولى وأدفع للإلتباس» ، قد يوجه بكون اصطلاحه فى الرمز قد تسقط به الورقة أو المجلد فيتحير الواقف عليه من مبتدئ ونحوه.

ولا يخفى ما فى كلامه ، واستحساناته.

ثم إن جل المتأخرين من العلماء أعرضوا عن هذه الرموز غالبا ، ولم يحبذوها دائما ، بل نهى جمع غفير منهم عنها ، وذلك لما يقع فيها من لبس وتشويش للقارئ والناسخ كما مر ، ونعم ما فعلوا.

ولقد أجاد الشيخ المامقانى - قدس سره - فى فوائده الرجالية : 191 ، المطبوع فى أول المجلد الأول من تنقيح المقال حيث قال : «إن الانصاف أن هذا الذى تداولوه فى كتب الرجال والأخبار من التعبير بالرموز مرجوع غايته لوجهين : أحدهما : إن من لم يكن ممارسا لها غاية الممارسة على وجه لا يفرق الحال عند مبين الرمز والمرموز عنه إذا أراد مراجعة حال راو فى كتب الرجال تعسر عليه الأمر لاستلزامه مراجعة أول الكتاب فى كل رمز رمز حتى يستفيد المطلب ، وذلك مشوش لفكره ، ولا كذلك لو كتب المرموز عنه من غير رمز ، فإنه يستفيد المطلب من نفس العبارة ، وكذا الحال إذا أراد مراجعة رواية فى البحار أو نقلها فإنه يحتاج إلى مراجعة الرموز حتى يطلع على أن المرموز عنه أى كتاب هو ، بخلاف ما لو كتب اسم الكتاب من غير رمز ، وكذا الحال فى اصطلاحات الوافى فإنه كلما رأى المطالع فى أول السند كلمة الاثنين أو الثلاثة أو الأربعة .. وهكذا يلزمه مراجعة المقدمة الثالثة من أول الكتاب أو الفهرست الذى صنعه ولد صاحب الوافى حتى يفهم المراد بالكلمة ، وذلك يؤدى إلى تشويش الفكر وتعسر الأمر ، ولا مصلحة فى الرمز إلا الاختصار ، ومصلحته

لا تقابل المفسدة المزبورة ، ومن يكتب كتابا كبيرا مثل البحار لا وجه لطلبه الاختصار المترتب عليه المفسدة المزبورة».

وأقول : ثمة فرق بين البحار والوافى فى كون اصطلاحاتهما خاصة وعامة ، وطلب الاختصار فى الكتب الكبيرة أوجه ، لانعدام الطبع وقلة النشر وسرعة الاستنساخ وغير ذلک.

ثم قال : «وثانيهما : إن الرموز كثيرا ما تتشابه فيشتبه الكاتب أو المطالع فيبدل واحدة بأخرى ، وهذا المحذور منتف فى كتابة المرموز بغير رمز ... وقد كثر فى كلماتهم إبدال رى بدى ، فترى الرجل رمز رى ، مريدا به العسكرى عليه السلام واشتبه المستنسخ فأبدله بدى ، الذى هو رمز الهادى عليه السلام».

وفى ما ذكره الكفاية (1).

هذا ، وإن عملنا فى هذا البحث أولى يحتاج إلى كثير من التمحيص والتكميل ، ونؤمن بلزوم تتبع فيه أكثر ووقت أوسع ، خصوصا وأنه لم يطرق من قبل ، لذا نأمل من السادة الأفاضل والباحثين تزويدنا بما يستجد عندهم أو يرون من نقود أو قصور فى الاستقراء. شاكرين لهم إرشاداتهم وتوجيهاتهم سلفا ، والله من وراء القصد ، وهو نعم المولى ونعم الوكيل.

---

1 - 1. ذكر الدكتور عواد معروف فى حاشية فى مقدمته على الاكمال لابن ماكولا 1 / 149 : كتابا للمستشرق روزنتال باسم «مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى» عن ظهور هذه الرموز والعلامات وتصورها عند العلماء.

فوائد

الأولى : تعورف وضع خط صغير على الحرف أو الكلمة الرامزة ، علامة كونها مختصرة.

الثانية : قد يجمع بين حرفين أو ثلاثة للإيماء إلى أحوال عديدة ومصادر متعددة ، كما هو ديدن ابن داود فى رجاله ، وغيره فى غيره.

الثالثة : قيل ، أول من رمز لأصحاب الأئمة عليهم السلام هو الشيخ الطوسى فى رجاله ، وتبعه من تأخر عنه. وليس بشئ ، إذ أن الشيخ ابن داود بعد أن جعل رجال الشيخ محط نظره ابتكر رموزا واصطلح على ما فيه وتبعه من عقبه.

الرابعة : اصطلحوا برموز أريد بها التصحيح أو التضبيب أو التمريض فى مقام كتابة الحديث.

فالتصحيح : كتابة لفظ (صح صغيرة على كلام صح رواية ومعنى ، ولكنه عرضة للشك أو الخلاف أو الوهم.

والتضبيب - ويسمى التمريض أيضا أو التشكيك - : وهو أن يمد خط أوله كرأس الصاد ولا يلزق بالممدود عليه ، يمد على ثابت نقلا فاسد لفظا أو معنى أو ضعيف ، أو فيه نقص ، بل عد من الناقص موضع الإرسال والانقطاع. وربما اقتصر البعض على الصاد فى علامة التصحيح ، فأشبهت الضبة ، واستعمله المتأخرون قليلا.

والمتعارف عليه اليوم فى تصحيح المتون وضع لفظ (كذا) بين قوسين علامة أنه كذا وجده أو كذا ثبت عنده ، وهو نوع تمريض للمتن وقدح فيه. وتسمى فى اصطلاح المحققين ب (التكذية) مصدرا جعليا من (كذا) ، قال فى وصول الأخيار : 197 : «والمستعمل بين المتأخرين فى عصر الشهيد وما قاربه التضبيب بباء هندية هكذا (2) فوق الكلمة ثم يكتبون باء هندية أخرى مثلها بإزائها على الحاشية يسهل تصحيحه إذا أريد ، وهو فى غاية الحسن ، وعليه عملنا فى كتب الأحاديث وغيرها ، وبعضهم ينقط ثلاث نقط عليه ثم على الحاشية بإزائه».

الخامسة : الملاحظ كثيرا أن بعض الرموز مشتركة بين أكثر من معنى واحد ،

مثل ع : لأربعة عشر أمرا وم : لستة عشر أمرا ، وق : لاثنى عشر أمرا ، وهكذا كما سترى.

فمثلا ، مل : مشترک بين كتاب كامل الزيارات وأمل الآمل ، أو ئر : لكتاب بصائر الدرجات والسرائر ... وأمثال ذلک.

فهـذه تتميز غالبا بالمنقول والموضوع المرموز له ، فإن كان فى الحديث فمن الكامل أو البصائر ، وإن كان فى أحوال الرجال فمن أمل الآمل ، وإن كان من الفقه فمن السرائر ... وهكذا.

وعلى كل فغالبا ما يعرف أمثال هذا بالقرائن الحالية والسياق ويعتمد على فطنة الممارس وحدسه.

السادسة : كثيرا ما نجد بعض العلماء يخرج عن المشـهور برموز خاصة – كما ذكرنا – فابن داود رمز لأصحاب الإمام موسى بن جعفر عليه السلام من رجال الشيخ ب : م ، مع أن المشهور هو : ظم ، وبالنسبة إلى أصحاب الإمام الجواد عليه السلام : د ، والمتعارف : ج ، وهكذا.

وقد ذكرنا أمثال هذه فيما لو نقلت رموزهم بعينها فى مصنفات الآخرين.

السابعـة : إن ما يوجد فى حواش على بعض التعليقات أو الشـروح المطبوعة على الحجر أو المخطوطة المسـتقلة بالطبع من وجود خط () فوقه وتحته رقم كمـا لو قيل : 12 / 5 ، فإن المراد من الرقم الفوقانى الصـفحة الخامسة ، ومن الرقم التحتى السـطر الثانى عشـر من الكتاب المتن من النسخة المنظورة عند المعلق أو المحشى ، كما فى نهاية الدراية فى شرح الكفاية للشيخ محمد حسين الغروى الاصفهانى وغيره.

الثامنة : ذكر بعض الأعلام أنه كلما ارتسم على الراوى صورة الاثنين (2) فهى إشارة إلى تكرر وقوع ذلک الراوى فى السند ، واستند فيه إلى ما نبه عليه العلامة المجلسى فى بعض حواشيه على البحار.

أقول : يحتمل كونه إشارة إلى تعدد الطريق إلى الراوى لو لم يكن تصريح بخلافه ، فتدبر!

التاسـعة : ذكر العلماء فى باب آداب كتابة الحديث وغيره ، أنه ينبغى عدم الإخلال بالصـلاة والسـلام بعد اسم النبى – صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله – وأمير المؤمنين – عليه السلام – وفاطمة الزهراء – سلام الله عليها – وسائر الأئمة المعصومين

– عليهم آلاف التحية والسلام – ، وليكن ذلک صريحا من غير الرمز له بأمثال – ص – و – ع – ، ولا يسأم من تكرره ولو فى سطر واحد ، ومن غفل عنه أو تكره حرم حظا عظيما ، بذا قامت سيرة الأقدمين والأواسط من أهل الحديث والأساطين ، وهذه السيرة جارية فى اسم الله تعالى أيضا ، فينبغى أنه إذا كتب اسمه سبحانه أتبعه بما هو لائق بشأنه من التعظيم والتمجيد ، وهذا مما يساعد عليه العقل وصريح بعض النصوص ، كما لا يخفى ، وكذا ينبغى الترحم والترضى بعد ذكر الصحابة الأخيار والعلماء الأبرار رحمة الله عليهم ورضوانه.

هذا ، وقد ذكروا كراهة الرمز بالصلاة والترضى فى الكتابة كما يفعله غير أهل الحديث غالبا ، وهو متعارف فى زماننا عامة ، بل صرح جمع بكراهة الاقتصار على الصلاة بدون التسليم ، وتشتد الكراهة فى الصلاة البتراء وتسليمها ، بأن لا يذكر آل الرسول – صلى الله عليه وعليهم – كما تعورف عند العامة مع ما عندهم من النصوص الصريحة فى النهى عن ذلک وذمه.

وقد فصلنا الكلام فى تعليقنا على المقباس ، باب آداب كتابه الحديث ، فلاحظ!

العاشرة : إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر تامان أو ناقصان كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد : ح ، ويقال لها «حاء الحيلولة» أو «علامة التحويل» من إسناد إلى آخر ، فيقرأ القارئ حاء تامة ليدل على التحويل ، قال ابن الصلاح فى المقدمة ص 321 : «ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها» ، وكتب جمع من الحفاظ بدلا منها : صح ، ومنع منها آخرون ، لإشعارها بكونها رمزا للتصحيح.

وقيل : الحاء رمز للتحول من إسناد إلى إسناد آخر.

وقيل : لأنها تحول بين الإسنادين فلا تكون من الحديث فلا يلفظ عندها بشئ.

وقيل : هى رمز لقولنا : الحديث.

وقيل : إن الحاء رمز عن (صح) ، لئلا يتوهم أن فى متن الحديث سقط ، ولئلا يركب الإسناد الثانى على الإسناد الأول فيجعلهما واحدا.

وجمع من مشايخ محدثينا رضوان الله عليهم كالكلينى والشيخ يكتفون بحرف

العطف ، سواء كان السند الثانى تاما أم ناقصا.

وكثيرا ما نجد فى الفهارس والمعاجم قولهم «بالإسناد الأول» وهذا يفيد فائدة حاء الحيلولة.

الحاديـة عشـره : قـد ذكر جمع غفير أنه قـد غلب على كتاب الأحاديث الاقتصار على الرمز فى حدثنا وأخبرنا ، وشاع بحيث لا يخفى على أحد منهم فيكتبون فى حدثنا : ثناء ، أو : نا ، أو : دنا. وفى أخبرنا : أنا ، أو : أنبا ، أو : بنا. وفصلناه فى المعجم.

وأما كتابـة (ح) فى حـدثنا و (أخ) فى أخبرنا فهو مما أحـدثه بعض العجم ، وليس من اصـطلاح أهل الحديث ، كما صـرح به الدربندى فى درايته : 33 - خطى - وغيره.

وهذا واضح لمن تتبع صحاح العامة ومسانيدهم والنسخ القديمة.

نعم ، مـا فعله عامـة محـدثينا كـابن بابويه والشـيخ الطوسـى - رحمهما الله تعالى - وأمثالهما من ذكر الرجل فقط من غير «حـدثنا» ، ولا «أنبأنا» ولا الرمز له ، فإنما يفعلونه فى الأكثر فى أعالى السند إذا حذفوا أوله للعلم به ، فيكون المعنى عن محمد بن يحيى مثلا :

فيحذفون «عن» أيضا اختصارا ، كما أفاده الشيخ حسين العاملى فى دراية : 199.

الثانية عشرة : تعارف العلماء أنه إذا كان المستتر فى قال أو يقول عائدا إلى المعصوم عليه السلام فهم يمدون اللام. بل يضاف له رمز التصلية والتسليم غالبا.

الثالثة عشـرة : يوجد فى بعض الأصول القديمة فى الإسـناد الجامع جماعة معطوف بعضـهم على بعض ، علامة تشـبه الضـبة بين أسمائهم وليست ضبة ، وكأنها علامة اتصال ، وهذا متداول فى النسخ الخطية عند العامة غالبا.

الرابعة عشـرة : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط ، كذلك جرى النساخ والعلماء الأقدمون من القرن الثالث حتى السادس - كما قيل - على ضـبط المهملات غير المعجمـة على وضع بعض الإشارات على الحروف لئلا يقع الالتباس فيها ، وتكون علامات الاهمال دالة على عـدم إعجامها. وقـد اختلف فى كيفيـة ضـبطها على أقوال ذكرها شـيخنا الجـد - قدس سـره - فى «مقباس الهداية» وعلقنا عليه بمصادرها كمقدمة

ابن الصلاح : 305 ، وفتح المغيث : 2 / 145 ، وتدريب الراوى : 2 / 68 وغيرها ، ونذكرها مجملا وتفصيلها فى المصنفات المختصة بتاريخ الخط والكتابة.

منها : قلب النقط ، بجعل النقط التى هى فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات فتكون العين هكذا : (ع) أو (ع).

ثم إنهم اختلفوا فى النقط التى تحت حرف السين ، فقيل : كصورة النقط من فوق فتكون هكذا : پس ، وقيل : لا ، بل تعجل من تحت مبسوطة صفا ، هكذا : بين ، وقال فى المقدمة : والتى فوق الشين المعجمة تكون كالأثافى ، والأثافى : مأخوذة من الأحجار الثلاث التى توضع تحت القدر.

ومنها : وضع هلال كقلامة الظفر مضجعة على قفاها على المهملات ، هكذا : س.

ومنها : جعل حاء مفردة صغيرة : (ح ح) تحت الحاء المهملة لئلا تقرأ خاء ، أو صاد كى لا تقرأ ضادا ، أو سين على السين كى لا تقرأ شينا .. وهكذا سائر الحروف المهملة الملتبسة. قيل : وعليه عمل أهل المشرق والأندلس.

ومنها : ما وجد فى بعض الكتب القديمة من جعل خط صغير كفتحة ، هكذا : س ، وقيل : كهمزة ، وفى بعض النسخ تحتها همزة.

ثم إنهم اختلفوا فى الكاف واللام ، فالكاف إذا لم تكتب مبسوطة تكتب فى بطنها كاف صغيرة أو همزة ، هكذا : ک ، ک ک. واللام تكتب فى بطنها لام ، أى هذه الكلمة بحروفها الثلاثة : ل لام

ثم إن الهاء – آخر الكلمة – تكتب عليها هاء مشقوقة هكذا : (الرحمة) حتى تتميز عن هاء التأنيث التى فى الصفات ونحوها .. وغير ذلک من مصطلحات الكتابة آنذاک ، مع ما فى غالب العلوم من آداب خاصة بها لكتابتها كالحديث والرجال ، راجعها فى مظانها.

الخامسة عشرة : إذا كثرت نسخ الكتاب وتشابه بعضها ببعض تشابها كثيرا من جهة الزيادة والنقيصة والهوامش والأخطاء والتصحيف والتحريف وغير ذلک ، فيحتمل أن تكون هذه النسخ منقولة عن أصل واحد ، عند ذلک تجعل النسخ المتشابهة فئات ويرمز لكل فئة بحرف ، ويتخذ من كل فئة نسخة تمثلها عند اختلاف النسخ ،

ويصطلح عليها ب : فئة.

السادسة عشرة : إستعاض بدل الترقيم وضع أول كلمة من الصفحة اليسرى فى الزاوية اليسرى من الصفحة اليمنى أو فى أسفل تلك الصفحة للدلالة على أنها بداية الصفحة التالية ، وقد تذكر أول كلمة من الصفحة البعدية فى ذيل الصفحة اليسرى.

السابعة عشرة : تعارف المحققون على الرمز إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف يؤخذ غالبا من اسم صاحبها أو كاتبها ، أو اسم المكتبة التى وجدت فيها ، أو اسم البلدة التى فيها المكتبة ، أو غير ذلک ، ويشار إلى ذلک فى أول الكتاب ، وغالبا ما تستقطع الرموز من نفس الأسماء المرموز ، وندر أن تكون غريبة عنها ، ويستعان بهذا عند الاشتباه.

الثامنة عشرة : غالبا ما يكتفى فى بعض أسماء الكتب المركبة ک «نهاية الأحكام» أو «روض الجنان» بالرمز للكلمة الأولى من الاسم فيقال : «يـة» و «ض» مثلا ، وقد يضاف هذا الرمز للكلمة الثانية فيقال : «ية الأحكام» أو «ض الجنان» ، أو «إيضاح فع» ، إيضاح النافع ، للشيخ إبراهيم القطيفى ، ولم نتعرض لمثل هذه الرموز التركيبية لندرتها ووضوحها.

التاسعة عشرة : قد يدخل حرف الجر أو الضمير أو الألف واللام أو غيرها من الزوائد على بعض الرموز فيظن أنه رمز جديد ، نظير «بقه» : بقوله ، «ليظه» : ليظهر ، «فظه» : فظاهر ، «فى. ل» : فى الحديث المرسل ، «كقه» : كقوله ، «بمط» : بمطلق «لمط» : لمطلق ، «ليضه» : ليظهر ، «للمطه» : للمطلوب ، «للظه» : للظاهر ، و «الغن» : للغنية ، ومعرفة هذا تعتمد على خبرة القارئ وممارسته ، وقد أشرنا للمهم منها. العشرون : قد اصطلح العلماء والنساخ وجرت عادتهم على حذف أمور من الكتابة دون القراءة وهى كثيرة مشهورة ولا تخفى ، نذكر منها حذف «قال» بين رجال السند ، ومنها قولهم : «وبالإسناد المذكور» ، أو : «به» ، وذلک عند كتابة الأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد.

ومنها : حذف ألف الوصل من «بسم الله» فقط.

ومنها : حذف ألف الحارث ومالک وخالد ونحو ذلک.

ومنها : حذف همزة أبی فلان عند النداء ، نحو یا باسعید ، وغیر ذلک.

کما أنه تعارف عندهم إثبات أشیاء فی الکتابة دون القراءة مثل کتابة الواو «عمرو» لیفرق عن عمر ، ومثل کتابة ألف بعد واو الجمع ... وغیر ذلک مما هو مقرر فی فن النسخ والخط.

الحادیة والعشرون : أجمع العلماء علی أنه لا ینبغی لکاتب الحدیث وغیره أن یصطلح مع نفسه کتابة رمز لا یعرفه الناس ، فیوقع غیره فی حیرة فهم مراده ، ومثل له فی المقدمة - ص 305 - بقوله : کفعل من یجمع فی کتابه بین روایات مختلفة ، ویرمز إلی روایة کل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفین وما أشبه ذلک ، فإن بین فی أول کتابه أو آخره مراده بتلک العلامات والرموز فلا بأس - ثم قال - : ومع ذلک فالأولی أن یتجنب الرمز ، ویکتب عند کل روایة اسم راویها بکماله مختصرا ، ولا یقتصر علی العلامة ببعض.

أنظر : مقباس الهدایة للمامقانی : 3 / 105 ذیل تنقیح المقال ، وصول الأخیار : 190 ، تدریب الراوی : 2 / 92 وغیرها.

الثانیة والعشرون : نعد الدوالی - أعنی : النقط فی آخر الجمل ، والفواصل فی آخر العبارات ، والخطوط ، والشارحات ، وعلامات التعجب ، والاستفهام ، والأقواس ، والمعقوفات ، والقویسات ، وغیر ذلک - من الرموز التی یوضح بها المعنی.

الثالثة والعشرون : یری متصدو تحقیق التراث الالتزام بقواعد رسم الکتابة المتفق علیها قدیما إلا فی أشیاء درج علیها المعاصرون ، مثل رسم (مئة) و (الحارث) و (إسحاق) ، ونقطتی الیاء المتطرفة للتفریق بینها وبین المقصورة؟ ، والفصل فی الأعداد المرکبة ، مثل : ثلاث مائة ، علی أن یدون المحقق فی المقدمة ما درج علیه کاتب النسخة من رسم الکتابة ، وأن یوضح ذلک بأمثلة فی جمیع ما صنعه (1).

1- (1) أسس تحقیق التراث العربی ومناهجه ، التقریر الخاص : 17

الرابعة والعشـرون : الشـروح المزجية مع المتون : ما كان بحروف أكبر يعد من المتن ، وإن كان الغالب فى تلك الشـروح وضع خط على المتن لتمييز عن الشرح ، أو يقوس بقوسين.

للبحث صلة ...

ص: 171

الإجازات عند علماء الإمامية (1)

إجازتا الشيخ البهائى للتنكابنى

الشيخ محمد السمامى الحائرى

الإجازات من الوثائق التاريخيـة التى تكشف لنا عن كثير من الحقائق ، وتبين لنا كثيرا من الغوامض ، وهى وثائق علميـة عظيمـة الفائـدة فى تراجم العلماء ، وفى طرق التدريس ، وفى الكتب التى سادت فى مدارسنا الإسلامية.

هذه الإجازات أنواع كثيرة تكفلت بها كتب دراية الحديث الشريف.

ومنها إجازات مطولة مفصلة هى فى الحقيقة كتب لها قيمتها عند الباحثين ككتاب «لؤلؤة البحرين» وغيره.

ومنها إجازات قصيرة كتبت على ظهور الكتب ، فيها من خطوط العلماء وأسماء كتب الدرس ، نوادر جمة.

وهى تعيننا على معرفة شخصية المجاز العلمية والاجتماعية ومكانته فى عصره.

وفيما يلى إجازتان من العلامة الشيخ البهائى قدس سره ، لتلميذه الشيخ محمد كاظم التنكابنى رحمه الله.

المجيز : الشيخ البهائى ، هو الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثى العاملى الهمدانى ، من أكبر علماء القرن الحادى عشر وأشهرهم ، ولد سنة 953 ه ببعلبک ، وانتقل به والده إلى إيران فنزل أصـفهان ، وولاه الشاه عباس الصفوى رئاسة العلماء ، فأقام مدة ثم سافر إلى مصر وزار المقدس ودمشق وحلب ، وعاد إلى أصفهان.

زار قبر الإمام الرضا عليه السلام عدة مرات.

إجازتا الشخ البهائى للتكابنى الشخ محمد السمامى الحائرى

ص: 172

توفى بإصفهان سنة 1031 ه ، وحمل جثمانه إلى طوس ودفن فى حرم الإمام الرضا عليه السلام.

له مؤلفات عديدة فى فنون شتى ، فى الفقه والأصول والتفسير والحساب والهيئة وغير ذلک ، تصل إلى نحو خمسين كتابا ورسالة.

ترجمته فى كثير من الكتب منها : خلاصة الأثر 3 / 44 ، روضات الجنات 7 / 56 ، آداب اللغة العربية 3 / 328 ، الذريعة (فى عدة أماكن) ، طبقات أعلام الشيعة (القرن الحادى عشر) وغير ذلک.

المجاز : هو الفاضل العالم الحكيم المحقق الأصولى الشيخ محمد كاظم بن عبد العلى التنكابنى الملقب بعبد الكاظم).

ولد فى تنكابن ، ودرس فى أصفهان على كبار العلماء ، واختص بالشيخ البهائى ودرس عليه بعض الكتب (كما سيأتى فى الإجازتين).

له مباحثات علمية مع السيد مير الداماد ، ذكرها بعض المؤلفين.

زار العتبات المقدسة قبل سنة 1008 ه ، ثم سكن مشهد الرضا عليه السلام وتوفى بعد 1033 ه.

له من المؤلفات :

1 - اللوح المحفوظ لأسرار كتاب الله الملفوظ - فى الكلام.

2 - إثنا عشرية - فى معضلات العلوم.

3 - العشرة الكاملة.

4 - قانون الادراک أو برهان الادراک فى شرح تشريح الأفلاک.

5 - الحاشية على كتاب المحصول لفخر الدين الرازى.

6 - شرح تذكرة نظام الدين.

7 - شبه الطفرة.

8 - حاشية على تفسير فخر الدين الرازى.

9 - رسالة فى حقائق سورة الفتح.

10 - رسالة فى أصول الدين.

له ترجمة فى : رياض العلماء 3 / 161 ، أعيان الشيعة 8 / 32 و 9 / 381 ، أعلام

الشيعة (القرن الحادى عشر) ، الذريعة (فى عدة أماكن) ، دانشمندان گيلان ، بزرگان تنكابن.

الإجازتان

كتب له أستاذه العلامة الشيخ البهائى – قدس سره – فى نهاية «رسالة فى أصول الدين» و «رسالة فى حقائق سورة الفتح» إجازتين : الأولى مؤرخة فى سنة 1008 ه ، والثانية فى 1010 ه ، وحررت الرسالتان فى مشهد الرضا عليه السلام.

والنسخة فى مكتبة آية الله السيد المرعشى العامة فى قم المقدسة ، مذكورة فى فهرسها 11 / 248 ضمن مجموعة برقم 4250.

ص: 174

(1)

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد الحمد والصلاة ، فقد قرأ على الأخ الأعز الأفضل الأمجد ، الذكى الزكى الألمعى اللوذعى ، سماء الإفادة والأخوة والدين ، مولانا محمد كاظم ، وفقه الله سبحانه لارتقاء أرفع معارج الكمال ، شرح دراية الحديث من تأليفات شيخنا الأجل الأكمل ، أفضل المتأخرين وأنموذج المتقدمين ، الجامع فى معارج السعادتين رتبة العلم ودرجة الشهادة ، زين الملة والدين ، أعلى الله تعالى مقامه فى أعلى عليين.

وقد أجزت له – وفقه الله تعالى – أن يرويه عنى ، عن والده وأستاذى ومن إليه فى النقليات استنادى قدس الله تربته ورفع فى الخلد رتبته ، عن المؤلف نور الله مرقده.

فليرو ذلک لمن شاء وأحب سالكا جادة الاحتياط الذى لا يضل سالكه ولا تظلم مسالكه.

حرره الفقير إلى الله تعالى محمد المشتهر ببهاء الدين العاملى تجاوز الله عن سيئاته.

وذلک بالمشهد المقدس والمقام الأقدس ، أعنى مشهد سيدى ومولاى ، إمام الأبرار ، وثامن الأئمة الأطهار ، على بن موسى الرضا عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات.

ووقع تحرير هذه الأحرف فى ثالث شهر رجب المرجب سنة ألف وثمان من الهجرة ، والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا.

ص: 175

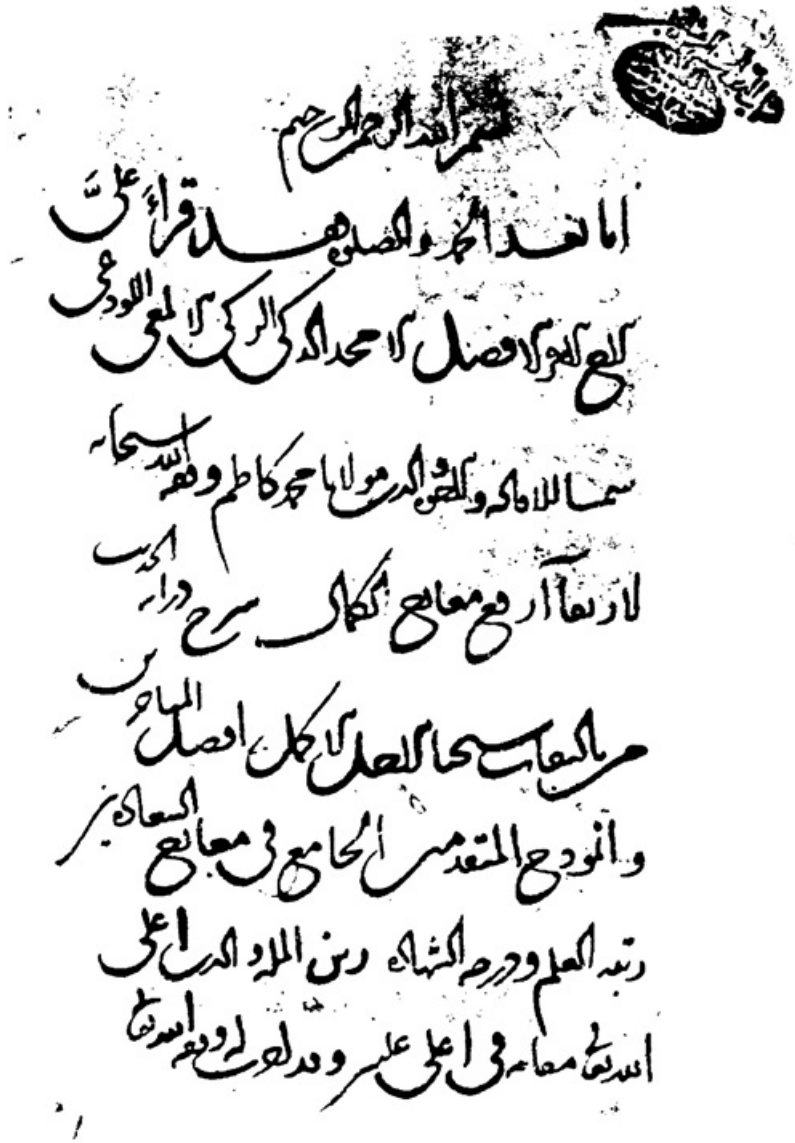

صورة الورقة الأولى من الإجازة الأولى

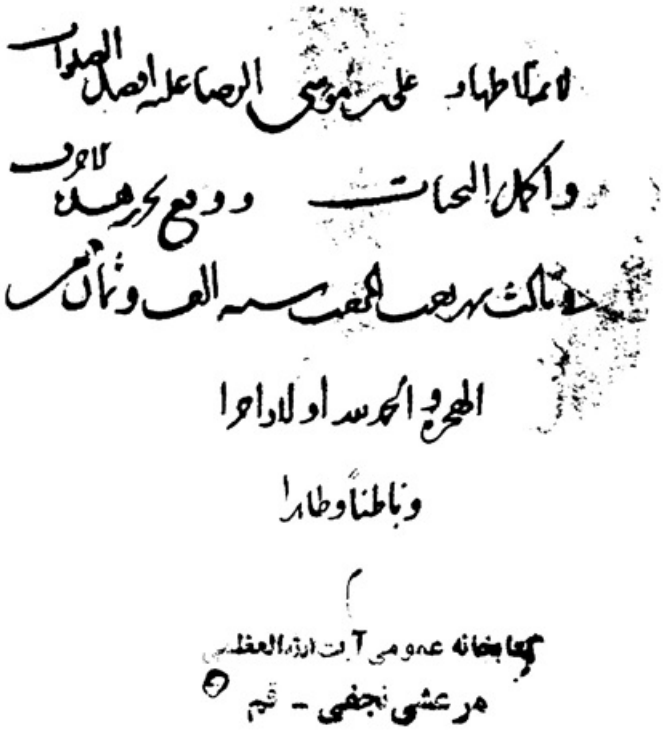

صورة الورقة الأخيرة من الإجازة الأولى

(2)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأحد المعين ، والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين.

وبعـد : فإن الأخ الأجل الأفضل ، واسـطة عقـد الإخوان العظام ، وصدر جريدة الخلان الكرام ، ذا الذهن الوقاد والطبع النقاد ، والتدقيقات الفائقة والتحقيقات الرائقة ، سـماء الإفادة والإفاضة والأخوة والتقوى والدين ، مولانا محمد كاظم الجيلانى التنكابنى ، أدام الله تعالى فضـله وكثر فى علماء الزمان مثله ، بعد أن صـحبنى برهة مديدة وسـنين عديدة ، وقرأ على جملة جميلة من العلوم العقلية والنقلية والفنون الشـرعية والأدبية ، طلب منى الإجازة كما هو دأب السلف الماضين وديدن الخلف الصالحين.

فأجزت له أن يروى عنى جميع ما قرأه وسمعه لدى من الكتب المعتبرة والزبر المبسوطة والمختصرة.

منها جملة وافية من تفسير البيضاوى مع تعليقاتى عليه.

ومنها شرذمة من تفسيرى الموسوم بالعروة الوثقى.

ومنها قطعـة من تهـذيب الحديث ، وكتاب من لا يحضـره الفقيه ، وكتاب الحبل المتين – تأليف الفقير – ، وجميع كتاب الأربعين حديثا – من تأليفاتى أيضا –.

ومنها نبذة كافية من الفقهيات كبعض القواعد والارشاد وغيرهما.

ومنا جملة وافية من الأدبيات كالمطول من حاشية المختصر.

ومنها كتب ورسائل عديـدة من الرياضـيات كشـرح التذكرة للمحقق النيسابورى ، وجانب من تحرير أقليدس ، وجميع خلاصة الحساب – تأليف الفقير – ، وتمام تشريح الأفلاك مع حواشيه – من تأليفاتى أيضا – ، ورسالة الأسطرلاب كذلك.

ومنها طائفـة من الكلام وأصول الفقه كجواهر الشـرح الجديد للتجريد مع ما يتعلق بها من الحواشـى الجلالية ، وبعض من شـرح مختصـر الأصول مع ما يرتبط به من شرح الشرح.

ومنها جمل من علم الدرايـة والرجال ، كشـرح درايـة الحـديث لشـيخنا الأعظم زين الملـة والدين – قدس الله روحه – ، وخلاصة الأقوال وغيرهما.

وقد قرأ على وسمع لدى سوى هذه المذكورات مما لا يحضرنى الآن تفصيله.

وقـد أجزت له ، وفقه لله تعـالى لارتقاء أرفع معارج الكمال فى العلوم والأعمال أن يروى عنى جميع ما تضـمنته الإجازة الطويلـة (1)التى أجازها شـيخنا الأعظم المشار إليه لوالدى وأسـتاذى ومن إليه فى أكثر العلوم اسـتنادى ، الحسـين بن عبد الصـمد قدس الله تربته ورفع فى الخلد رتبته.

فليرو جميع ذلک لمن شاء وأحب ممن له أهلية الانخراط فى سلک الرواة ، مراعيا شرائط الرواية المقررة عند أهل الدراية.

والملتمس منه إجرائى على خاطره الشريف فى مظان الإجابة ومحال الإنابة ، بصوالح سوانح الدعوات سيما فى أدبار الصلوات.

والله سبحانه يوفقه و إيانا لصرف ما بقى من العمر فى الطاعات وتدارک ما سلف وفات.

ونسأله تعالى أن يجمع بيننا فى دار المقامة ، وأن يلبسنا حلل الكرامة يوم القيامة ، إنه القادر على ما يشاء وبيده أزمة الأشياء.

وكتب هذه الأحرف بيده الفانية الجانية أحوج العباد إلى رحمة الله الغنى محمد المشتهر ببهاء الدين العاملى وفقه الله للعمل فى يومه لغده قبل أن يخرج الأمر من يده. وذلک فى المشهد الأقدس الأطهر الأشرف الرضوى ، على من شرفه أفضل التحية والسلام.

فى أوائل شهر شوال ختم بالخير والاقبال ، سنة ألف وعشر من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين.

1- و... تلک الإجازة الطويلة ... بعد دراية الحديث ، ولقد فصل المجيز قدس سره العزيز جميع الفنون وأوصل كل فن إلى صاحبه. كاظم [المجاز رحمه الله]

والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا.

الختم المبارک

(الخادم محمد بهاء الدين)

ص: 180

صورة

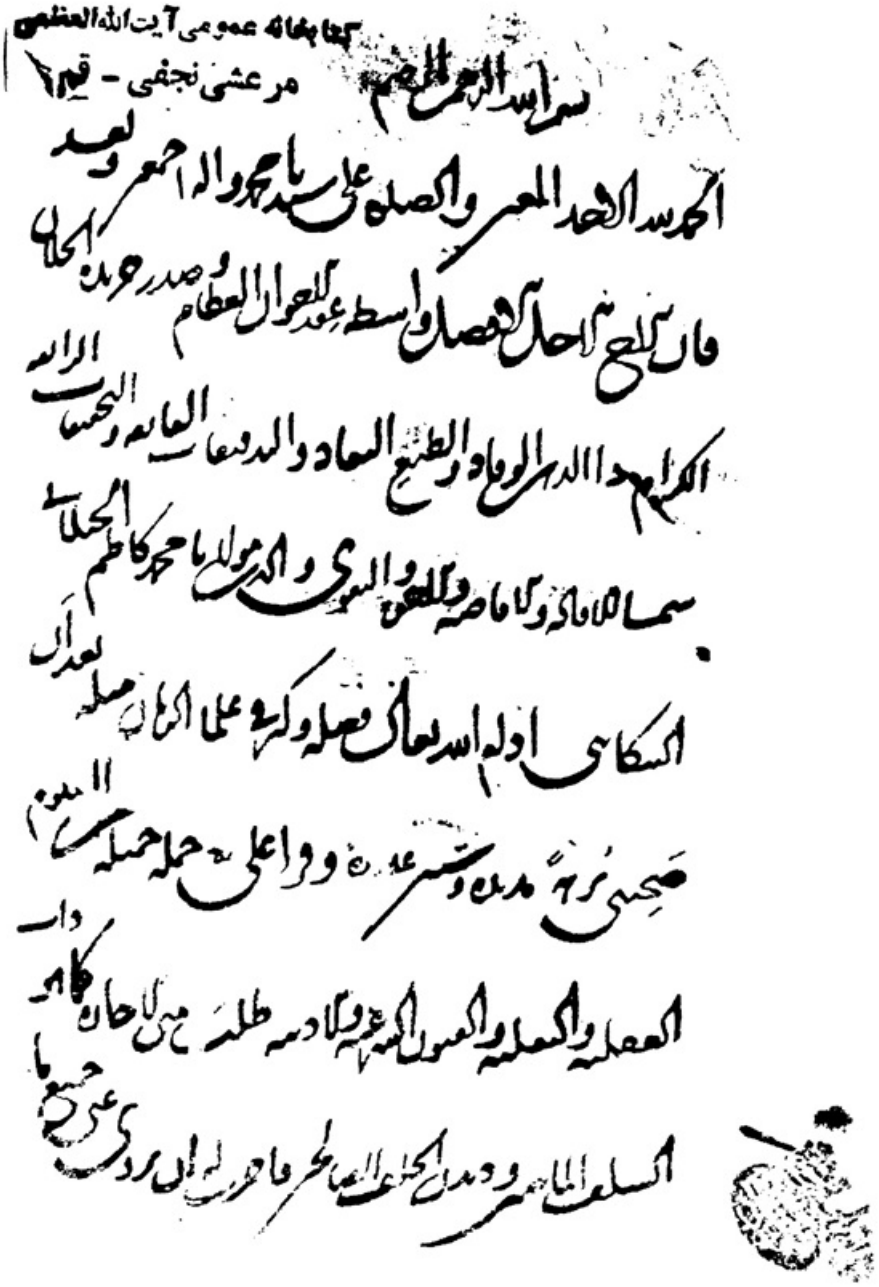

صورة الورقة الأولى من الإجازة الثانية

صورة

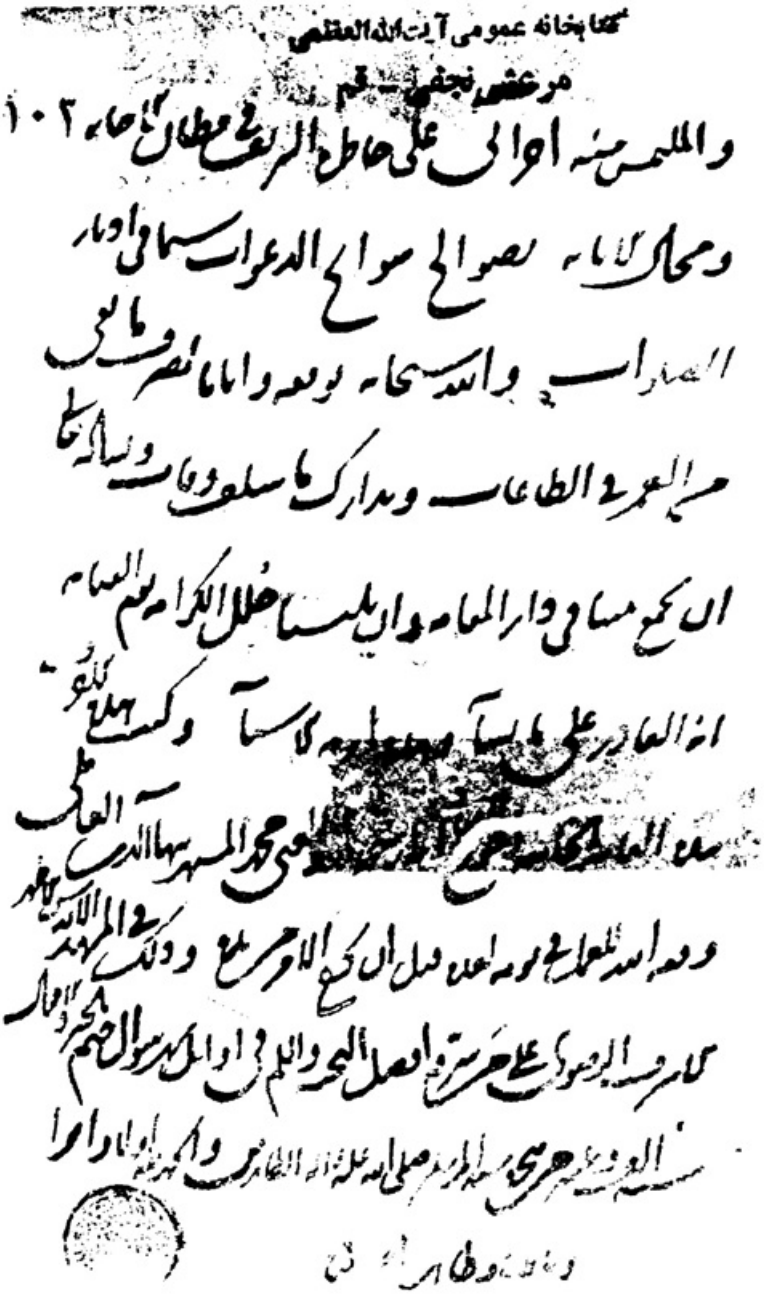

صورة الورقة الأخيرة من الإجازة الثانية

ما ينبغى نشره من التراث

(3)

(13)

نهج البيان عن كشف معانى القرآن

تفسير أدبى حديثى موجز قيم ، لأحد أعلام الإمامية فى القرن السابع.

1 – نسخة تاريخ كتابتها سنة 953 ه ، فى مكتبة كلية الحقوق ، فى طهران ، رقم 218 ج ، مذكورة فى فهرسها ص 497.

2 – نسخة تاريخ كتابتها سنة 1102 ه ، فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم 57 ، مذكورة فى فهرسها 1 : 237 ،.

3 – نسخة تاريخ كتابتها سنة 1108 ه ، فى مكتبة كلية الآداب ، فى جامعة أصفهان ، مذكورة فى نشرة الجامعة 5 : 307.

ولخصه بعضهم ، وتوجد نسخة المختصر فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم 7116 ، مذكورة فى فهرسها 16 : 458.

ونسخة أخرى ، كتبت سنة 994 ه ، فى مكتبة كلية الإلهيات ، فى طهران ، رقم 189 ، مذكورة فى فهرسها 1 : 726.

ونسخة ثالثة ، من مخطوطات القرن الحادى عشر الهجرى ، فى مكتبة مدرسة سپهسالار ، رقم 5232 ، مذكورة فى فهرسها 5 : 531.

مانبغى نشره من التراث

ص: 183

(14)

نهاية المرام فى علم الكلام

للعلامة الحلى ، جمال الدين أبى منصور الحسن بن يوسف بن على بن المطهر الحلى ، المتوفى سنة 726 ه.

كتـاب واسع كبير يقع فى عـدة مجلـدات ، تناول فيه كل المباحث الكلاميـة بدقـة وشـمول ، فرغ المؤلف رحمه الله – منه فى يوم 14 ربيع الأول سنة 712 ه.

1 – نسـخة كاملة كتبها محمد باقر الهزار جريبى ، وفرغ منها فى 7 محرم 1114 ه ، عن نسـخة قابلها وصححها تاج الدين بن محمد حسن الاصـفهانى – المشتهر بالفاضل الهندى ، مؤلف «كشف اللثام» – على مخطوطة بخط الشيخ ناصر بن إبراهيم البويهى ، المتوفى سنة 853 ه ، فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، فى مشهد ، رقم 11606 ، مذكورة فى فهرسها 11 : 419.

2 – نسـخة قديمة لعلها من مخطوطات القرن الثامن الهجرى ، فى مكتبة آية الله المرعشـى العامة ، فى قم ، 254 ، مذكورة فى فهرسها 1 : 280.

3 – نسخة فى مكتبة مجلس الشورى الاسلامى (البرلمان الإيرانى السابق) ، فى طهران ، رقم 10192.

(15)

جامع الخلاف والوفاق

بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق

فقه مقارن بين آراء الإماميـة وبين آراء الحنفيـة والمالكية ، وهو كشـرح وتذييل على كتاب «غنية النزوع إلى علمى الأصول والفروع» للفقيه أبى المكارم ابن زهرة الحلبى ، المتوفى سنة 580 ه.

وقد فرغ منه مؤلفه فى مشهد الإمام عليه السلام فى النصف من رجب سنة 698 ه.

نسخة فريدة منه ، كتبها حسن بن محمد بن عبد العزيز ، وفرغ منها يوم الثانى

من جمادى الأولى سنة 700 ه ، وكان قد كتبها لنجم الدين على بن محمد بن محمد القمى السبزوارى ، وتقع فى 154 ورقة ، موجودة فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، مذكورة فى فهرسها 16 : 336 ، وذكرت أيضا فى نشرة المكتبة المركزية 4 : 438.

وعنها مصورة فى المكتبة المركزية أيضا ، رقم الفلم 2832 و 2914 ، مذكورة فى فهرس مصوراتها 1 : 312.

(16)

المغنى فى علمى النحو والتصريف

لابن الفلاح ، تقى الدين أبى الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمنى ، المتوفى سنة 680 ه.

فرغ منه فى شهر محرم الحرام سنة 672 ه.

1 - نسخة منه فى مكتبة فيض الله ، فى إسلامبول ، رقم 2021.

2 - نسخة كتبت فى القرن التاسع ، فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم 6654 ، فى 246 ورقة.

3 - نسخة كتبت سنة 1285 ه ، فى مكتبة آية الله المرعشى العامة - قم ، رقم 1352 ، المذكورة فى فهرسها 4 : 129.

من ذخائر التراث (9)

رسالة فی جواز العدول عن العمرة

إلی الإفراد عند ضیق الوقت

السید محمد علی الطباطبائی المراغی

المؤلف

السید محمد جواد بن محمد الملقب بالطاهر بن حیدر بن إبراهیم بن أحمد بن قاسم الحسینی العاملی.

یتصل نسبه الشریف بالحسین ذی الدمعة بن زید الشهید بن علی بن الحسین ابن علی بن أبی طالب علیهم السلام.

ولد فی قریة شـقراء - من قری جبل عامل - حدود سـنة 1164 ه ، وتوفی فی النجف الأشـرف سنة 1226 ه : ودفن فی الحجرة الثالثـة من حجر الصحن الشریف ، فی الصف القبلی المقابل لوجه أمیر المؤمنین علیه السلام ، بین بابی الفرج والقبلة.

کـان عالمـا فقیها ، أصولیا محققا ، ماهرا فی الفقه والرجال وغیرهما ، نشأ فی قریـة شـقراء وقرأ بعض مقـدمات العلوم هناک ، ثم هاجر إلی العراق وورد کربلاء وحضر علی السید علی الطباطبائی - صاحب «ریاض المسائل» - ثم حضر علی المولی محمد باقر بن محمد أکمل - الوحید البهبهانی - ولازم بحثهما مدة حتی أجیز من قبل الوحید البهبهانی.

ثم خرج إلی النجف الأشرف وحضر علی السید محمد مهدی بحر العلوم والشیخ الأکبر جعفر کاشف الغطاء والشیخ حسین نجف ملازما أبحاثهم زمنا طویلا.

کتب له المحقق المیرزا أبو القاسم القمی - صاحب «القوانین المحکمة فی الأصول» - إجازة من قم بتاریخ جمادی الأولی سنة 1206 ه.

رسالة جواز العدول عن العمرة إل الإفراد السد محمد علی الطباطبائی المراغی

ص: 186

واستقل بالتدريس بعد سفر الشيخ جعفر كاشف الغطاء إلى إيران ، وتخرج عليه جماعة من الأعلام الأجلاء والفقهاء الكبار ، منهم : الشيخ محمد حسن – صاحب «جواهر الكلام» – ، والشيخ محسن الأعسم ... وغيرهما.

له مؤلفات كثيرة فى الفقه والأصول تجاوزت العشرين كتابا ورسالة وحاشية أشهرها «مفتاح الكرمة فى شرح قواعد العلامة» وهو من خيرة أسفار المتأخرين ، جمع فيه أكثر أبواب الفقه بأسلوب جيد فى عشرة مجلدات من القطع الكبير (1).

النسخة

وقد اعتمدنا فى تحقيق هذه الرسالة على مخطوطة كتاب «مفتاح الكرامة» وهى من مخطوطات مكتبة السيد على أصغر فحول القزوينى (2) ، فى قزوين ، والرسالة هذه ملحقة فى آخر الجزء الثانى من الكتاب المتضمن أحكام الشركة وحتى أحكام الوصية دون أحكام الحج ، إذ أن المؤلف قدس سره كان قد أسقط – فيما أسقط – كتاب الحج من شرحه لكتاب القواعد ، فظفر ناسخ الكتاب – الشيخ محمد هاشم بن محمد قاسم الأفشارى – بهذه الرسالة المتعلقة ببعض أحكام الحج فألحقها بآخر ما نسخه من الكتاب – مفتاح الكرامة – تتميما للفائدة ، وقد وقع الفراغ من نسخها يوم الخميس 2 ذى الحجة الحرام سنة 1271 ه.

والحمد لله الذى بنعمه تتم الصالحات.

---

1 – 1. أنظر فى ترجمته : أعيان الشيعة 4 : 288 الطبعة الحديثة 1403 ه ، روضات الجنات 2 : 216 / 179 ، الكرام البررة 1 : 286 / 569 ، الذريعة 21 : 341 / 5381 ، مصفى المقال : 116 ، معجم المؤلفين 9 : 165 ، الأعلام 2 : 143.

2– 2. أنظر : دليل المخطوطات / مخطوطات مكتبة فحول القزوينى ، ص 92 من العدد الثانى من نشرة «تراثنا».

[رسالة فی جواز العدول عن العمرة إلی الإفراد عند ضیق الوقت]

بسم الله الرحمن الرحیم

وصلی الله علی محمد وآله الطاهرین.

قـد طفحت عبارات الأصـحاب - رحمهم الله تعالی - من المقنعة وإلی الریاض (1) بأنه یجوز للمتمتع مع ضـیق الوقت عن إتمام العمرة العدول إلی الإفراد.

وقد اختلفت عباراتهم فی التعبیر عن هذا الحکم.

فبعضهم قد أتی بلفظ عام عموما لغویا بحیث یشمل النائب ، والناذر والقاضی ما أفسد (2).

1- (1) وهم علی ما تعرض لهم المؤلف - طاب ثراه - ضمن الرسالة هذه :

2- (2) کالشیخ فی «النهایة» ص 206 حیث قال : «من وجب علیه التمتع» فکلمة «من» الموصولة تشمل النائب والناذر وغیرهما

وبعضهم أتى بإطلاق يتناول النائب (1).

وبعضهم صرح بذلک (2).

وقد عقد فی «الوافی» لذلک بابین ، سـرد فی أحدهما أخبارا ، هذه متون بعضها : «المتمتع إذا قدم یوم عرفة ، لیس له متعة ، یجعلها مفردة» (3).

وسرد فی الآخر أخبار المرأة المتمتعة إذا حاضت قبل طواف العمرة (4).

وأخبار البابین تتناول النائب.

والمستفاد من أخبار باب النائب (5) ، وفتاوی الأصحاب (6) فی ذلک ، أنه : متی جازت النیابـة ، وتوفرت شـروط النائب ، جاءت أحکام الأصیل.

فلما وصل ذلک إلی سیدنا وأستاذا ، صاحب الریاض - أیده الله تعالی عزوجل فیما کتب - قال :

إنه سـئل عن هذه المسألة ، فأمسک عن جواب السائل ، لأن هذه الإطلاقات ، والعمومات - نصا وفتوی - مختصة بالجواز الذی [هو] (7) حکم تکلیفی ، دون الإـجزاء ، الـذی سـئل عنه ، إذ هو حکم وضـعی ، ولاـ تلازم بینهما ، ولا تنافر کلیا ، وإنما بینهما تباین جزئی ، وأحد المتباینین جزئیا لا یسـتلزم الآخر ، وحیث وقع [فهو] (8) لـدلیل معد خارجی ، من إجماع أو غیره ، وهما علی تقدیر تسـلیمها - کما هو الظاهر - فإنما بالنسبة إلی الأصیل ، إنتهی (9).

وقد نظرت الأخبار ، وکلمات الأصحاب ، من جهة الإجزاء ، فرأیت بعض

1- 1. مثل عبارة الانتصار والغنیة والمراسم ، راجع الهوامش 29 و 30 و 31.

2- 2. منهم المحقق الثانی فی «جامع المقاصد» ، راجع الهامش 52.

3- 3. الوافی ، المجلد 2 ج 8 ص 145 باب 122 من کتاب الحج.

4- 4. المصدر السابق ص 147 باب 123 من کتاب الحج.

5- 5. عقد لها الحر العاملی - قدس سره - فصلا کاملا فی ج 8 : 115 من موسوعته الحدیثیة «وسائل الشیعة».

6- 6. علی سبیـل المثال راجع المبسوط 1 : 322 - 326 ، النهایة : 277 - 280 ، قواعد الأحکام 1 : 77 ، إیضاح الفوائد 1 : 277 - 282 ، الشرائع 1 : 231 - 235 ، وغیرها.

7- 7. یقتضیها السیاق.

8- 8. یقتضیها السیاق.

9- (11) الظاهر أن جمیع ما أورده هنا عن أستاذه السید صاحب الریاض سمعه مشافهة لعدم عثورنا علی مفاده فی الریاض

الأخبار ، وقد وردت فی مسألتنا هذه بالإجزاء (1).

وكلمات جميع القدماء ، إلى المنتهى والتحرير - إلا ما قل - قد صرحت أيضا بالإجزاء - كما ستسمع ذلک كله منقولا برمته - ، فيكون ذلک فی الأخبار قرينة على إرادة الإجزاء من الجواز ، جزءا من تلک العمومات والاطلاقات ، بل نحن مع الظفر بهذه فی غنية عن تلک.

وقد تجوز الأستاذ فی قوله إن بينهما تباينا جزئيا ، لأن بينهما عموما وخصوصا مطلقا ، إذ كل مجز فی العبادات جائز ، لأنه يكون مأمورا به ، والتباين الجزئی لا يكون إلا فی موضعين ، فی ضمن التباين الكلی ، وفی ضمن العموم والخصوص من وجه.

نعم ، لو كان قطع المقدمة على وجه محرم - لو كان عبادة - كان بينهما عموم من وجه ، والأمر فی ذلک سهل.

قال الأستاذ : مفاد العمومات - نصا وفتوى - هو جواز العدول. وهو مما لا شبهة فيه ، ولا ريب يعتريه ، فی الأصيل وفرعه وغيرهما ، لتأيدها - زيادة على الإجماع ، فتوى ورواية - بالاعتبار ، إذ لولا الرخصة بذلک ، لكان اللازم على المضطر الصبر إلى العام المقبل ، حتى يتم ما هو فرضه لعدم وقوعه إلا فی أشهره ، والفرض فوتها ، والأمر بذلک فيه عسر ومشقة ، قلما يتحمله أحد ، والاحلال (2) بعمرة موقوف على ورود الرخصة ، ولم يزد بلا شبهة.

فإذا لا إشكال لنا ولا لأحد فی جواز العدول ، دفعا للعسر والحرج اللازمين على تقدير عدمه ، لكل حاج متمتع ، أصيلا كان أو نائبا أو غيرهما.

إنما الإشكال فی إجزائه عن ذمة الميت ، عن حج التمتع ، وإجزائه عن النائب ، فی العمل المستأجر عليه ، إذ هو التمتع ، والإفراد غيره.

قلت : قد أخذ الأستاذ - أولا - العسر والمشقة ، مؤيدين للاجماع والأخبار ، فكان اللازم عليه أن يقول هنا : فإذا لا إشكال لنا ، ولا لأحد فی جواز العدول ، للاجماع والأخبار - المؤيدين بالعسر والحرج - وقد أخذهما هنا دليلا مستقلا.

1- 1. تأتی الإشارة إليها فی الهوامش 41 و 42 و 43.

2- (13) كانت العبارة فی الأصل : «قبل ما يتحمله أحدها ، والخلال»

ثم إنه لا ينبغى للأستاذ أخذهما – أى العسر والحرج – دليلا ولا مؤيدا ، لأن هذا الرجل إن كان قد فاته الحج – كما نبه عليه فى أثناء كلامه – فقد شرع الله تعالى عزوجل مخلصا شارعا عن ذلک بالعمرة المفردة ، فإنها شرعت لكل من فاته الحج إجماعا مستفيضا ، حتى حكاه فى المدارک (1) ، فيتحلل بها ، ويمضى إلى بلده ، ولا عسر ولا حرج.

وإن كان لم يفته الحج فقد فرض الله تعالى سبحانه له العدول ، والإجزاء على المختار.

نعم تجئ المشقة والتكليف على ما يحتمله الأستاذ ، حيث أنه يجب أن يعدل ، ويأتى بتمام أفعال الحج ، ثم يأتى بعمرة مفردة ، من دون استحقاق أجرة ، ومن دون إجزاء عن الميت.

وإشكال الأستاذ سيدفع بأربعة أمور ، كل واحد منها كاف فى دفعه ، كما سنرقيه إلى نظره العالى الشريف ، إن شاء الله تعالى.

قال الأستاذ : فأرجو أن يكون الحكم – أى الإجزاء – كذلک – أى كالحكم فيمن مات محرما ، بعد دخول الحرم – لظهور الإجزاء هنا نصا وفتوى ، مع التصريح بلفظ الإجزاء فى بعض الفتاوى ، لكن لا محيص فى الفتوى بمجرد ذلک ، لتوقف الظهور المزبور على الدليل ، ولم نجد سوى الإجماع ، وهو إن تم فإنما فى الحكم ، لا دلالة اللفظ.

قول الأستاذ : لظهور الإجزاء هنا – من لفظ الجواز – نصا وفتوى.

إن كان مراده به أنه ظهر له الإجزاء من لفظ الجواز من نص ، كان حجة مستقلة ، إذ ما بعد الظهور – من النص والظن بذلک – من حاجة إلى شئ آخر ، وإن كان الظهور من النص من قرائن أخر.

وكذلک إذا كان المراد أنه ظهر له ذلک من لفظ الجواز الوارد فى النص.

نعم ، إن كان المراد أنه ظهر له ذلک فى النص لا منه ، توقفت حجية هذا الظهور – الذى هو بمعنى الظن – إلى دليل ، عند من لا يذهب إلى [أن] (2) كل ظن للمجتهد حجة ، وأما عنده – أيده الله تعالى – فلا.

1- 1. المدارک : 425 و 428.

2- (15) يقتضيها السياق

وكيف كان فالإشكال يندفع بأمور :

الأول : أنه قد ورد لفظ الإجزاء فى الأخبار ، وكلام الأصحاب ، بلفظ عام ، أو مطلق ، يتناول غير الناذر.

أما الأخبار ، فقد أرسل فى التهذيب إرسالا أقوى فى نظرة الفقيه من المسانيد الصحاح ، حيث نسبه إلى الأصحاب وغيرهم ، قال : روى أصحابنا وغيرهم أن المتمتع إذا فاتته عمرة المتعة اعتمر بعد الحج ، وهو الذى أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله عائشة (1) [وقال أبو عبد الله عليه السلام :] (2) «قد جعل الله فى ذلک فرجا للناس». (قالوا : وقال) (3) أبو عبد الله عليه السلام : «المتمتع إذا فاتته عمرة المتعة أقام إلى هلال المحرم واعتمر وأجزأت عنه» (4).

فقد ورد الإجزاء للمتمتع ، الشامل للنائب ، وفى غيره فى أحسن أحوال المفرد ، وهو ما إذا أخر العمرة إلى استقبال المحرم مع اشتماله على العلة وبيان الحكمة ، ولا يرد على (5) هذا ما أوردناه عليه أيده الله تعالى عزوجل ففى (6) الصحيح : «عن الرجل يكون فى [يوم] (7) عرفة بينه وبين مكة ثلاثة أميال وهو متمتع بالعمرة إلى الحج ، قال : يقطع التلبية (8) إذا صلى الفجر ، ويمضى إلى عرفات فيقف مع الناس ، ويقضى جميع المناسک ويقيم بمكة حتى يعتمر [عمرة المحرم] (9) ولا شئ عليه» (10) وهو يفيد العموم فى جميع ما يتعلق به.

وأما الفتاوى ، ففى النهاية (11) والمبسوط (12) : من وجب عليه التمتع لا يجزيه

1- 1. صحيح البخارى 3 : 4 ، سنن أبى داود 2 : 152 حديث 1778 ، سبل السلام 2 : 757.

2- 2. لاقتضاء السياق أثبتناها من المصدر.

3- 3. فى المصدر : وقال ، قال.

4- 4. التهذيب 5 : 438 / 1522.

5- 5. فى الأصل «ما» وهو غير مستقيم.

6- 6. فى الأصل «فى» والظاهر صحة المثبت.

7- 7. زيادة من المصدر.

8- 8. لفظ العبارة فى المصدر هكذا : «فقال : يقطع التلبية ، تلبية المتعة ، يهل بالحج بالتلبية».

9- 9. زيادة من المصدر.

10- 10. التهذيب 5 : 174 / 585 ، الاستبصار 2 : 250 / 880.

11- 11. النهاية : 206.

12- (27) المبسوط 1 : 306 ، واللفظ للنهاية

قران ، ولا إفراد ، إلا عند الضرورة وفقد التمكن من التمتع.

ونحوه عبارة الوسيلة (1).

وفى الانتصار : مما انفردت به الإماميـة القول بأن التمتع بالعمرة إلى الحـج [هو فرض الله تعالى على كل من نأى عن المسـجد الحرام] لا يجزئه مع التمكن سواه (2).

ومثلها عبارة المراسم ، من دون إجماع (3).

وفى الغنية : الإجماع على أنه لا يجزئ المتمتع من التمكن سواه (4).

وفى جامع الشرائع لابن سعيد : لا يجزئه قران ولا إفراد ، إلا مع الضرورة أو التقية (5).

وفى السرائر : [فإذا لم يمكنهم] التمتع أجزأتهم الحجة المفردة مع الضرورة ، وعدم الاختيار (6).

وفى موضع من المنتهى (7) والتحرير (8) : لا يجزئ غيره (9) مع الاختيار.

فهذه الكتب العشرة تعطى بمفهومها الذى [هو] حجة الإجزاء مع الاضطرار ، وعدم التمكن.

وفى الشرائع (10) والتحرير (11) - فى موضـع آخر منه - : لا يجزئ غيره ، ويجـوز مع الاضـطرار. وبقيـة العبـارات : لا يجوز إلا مع الاضطرار.

1- 1. الوسيلة : 171 ، طبع النجف الأشرف سنة 1399 ه - 1979 م.

2- 2. الانتصار : 93 وما بين المعقوفين من المصدر.

3- 3. المراسم فى فقه الإمامية : 103.

4- 4. غنية النزوع إلى علمى الأصول والفروع : 573 (ضمن الجوامع الفقهية).

5- 5. الجامع للشرائع : 177.

6- 6. السرائر : 121 ، وما بين المعقوفين زيادة من المصدر.

7- 7. منتهى المطلب 2 : 659.

8- 8. تحرير الأحكام : 93.

9- 9. هذا هو الصحيح ، وما ورد فى المخطوطة من زيادة كلمه «إلا» بعد «غيره» خطأ واضح ، وزيادة من الناسخ.

10- 10. شرائع الإسلام 1 : 237.

11- 11. العبـارة للشـرائع : وأما عبارة «تحرير الأحكام» - ص 93 س 32 - ففيه : «وكـذا يجوز - لمن أحرم بعمرة التمتع مع الضـرورة المانعة عن إتمامها - العدول إلى الإفراد ...»

وقد فهم منها جماعة ، منهم : الشهيد الثانى (1) رحمه الله تعالى والمقدس الأردبيلى (2) رحمه الله تعالى ، الإجزاء.

الأمر الثانى : من الأمور التى تدل على أن المراد بالجواز الإجزاء ، أنه قد أتى - فى أخبار الباب (3) - بالجملة الخبرية ، التى تفيد الأمر.

ففى الخبر : يجعلها حجة مفردة (4).

وفى الآخر : يجعلانها حجة مفردة (5).

والأمر يقتضى الإجزاء ، بل يحتاج هنا إلى الأمر ، لأنه إذا جاز العدول هنا وجب. وإذا وجب كان مأمورا به.

ومن المعلوم أن معنى اقتضاء الأمر الإجزاء سقوط ما وجب عليه واستقر فى ذمته ، وعدم مشروعية قضائه وإعادته.

وما عساه يقال - إنما يسقط بالأمر وجوب قضاء هذا الحج ، لا حج التمتع المستأجر - ففيه :

أولا : أنه خلاف ظواهر الأخبار الصريحة ، والظاهرة.

وثانيا : أنه يرد مثله فى الأصيل (6).

والجواب - بأن دليله الإجماع - فيه : أن معقد إجماعى الانتصار والغنية ، يتناولان بإطلاقهما النائب ، إذ ليس من الناذر.

وثالثا : أنه خلاف ما فهمه جماعة فى الباب وغيره.

ورابعا : أنه يلزم أن يكون هناك أمران ، لا أمر واحد ، وهو خارج عما نحن

1- 1. مسالک الأفهام فى شرح شرائع الإسلام 1 : 100.

2- 2. مجمع الفائدة والبرهان فى شرح الارشاد ، الطبعة الحجرية. ولعدم ترقيم النسخة إليک نص عبارته عند قول : «ولو عدل کل منهم» ،

3- 3. راجع : وسائل الشيعة 8 : 214 باب 21 من أبواب أقسام الحج من کتاب الحج.

4- 4. التهذيب 5 : 173 / 580 و 581 ، الاستبصار 2 : 249 / 876 و 877 ، الوافى مجلد 2 ج 8 ص 246.

5- 5. التهذيب 5 : 173 / 582 ، الاستبصار 2 : 249 / 877 ، الوافى مجلد 2 ج 8 ص 246.

6- (44) هذا هو الصحيح ، وما ورد فى المخطوطة «الأصل» غير مستقيم

فيه ، لأن المفروض وجود أمر واحد ، ولا يكون لقولهم : «الأمر يقتضى الإجزاء» معنى ، كما حرر فى محله.

وخامسا : أن الشارع أمره بإتمام حج التمتع ، الواجب فى ذمته ، فى الاستئجار على هذا الوجه ، وهو نقله إلى الإفراد ، فلو لم يجزئه عما فى ذمته لم يكن ما أتى به تمام المراد منه ، المأمور به ، هذا خلف (1).

بل نقول : إنه لا يصح من الحكيم الأمر به ، بل كان الواجب أن يشرع له التحلل بعمرة مفردة ، ويكون كمن فاته الحج ، لأنه شرعت لكل من فاته الحج ، أو يكون حاله حال المصدود أو المحصور ، فتكليفه بهذه المشاق الكثيرة ، التى لا يستحق عليها أجرة ، ولا يجزئ عن الميت مع نية أنها عنه ، مخالف لمحاسن الشريعة وقواعدها ، والمفروض أنه غير مقصر حتى يكون كمن أفسد حجه.

وبتقرير آخر أنه : إذا جاز العدول ، وأنه مأمور به ، كان حجه صحيحا ، والصحيح - عند الفقهاء - ما أسقط القضاء والإعادة ، ولم تشتغل ذمة النائب إلا بالأداء عن الميت ، فإذا صح حجه ، سقط قضاؤه عن ذمة الميت ، إذ المفروض أنه لا تقصير له حتى تشتغل ذمته بعقوبة.

وما يقال إنه مسقط (2) للقضاء - بالنسبة إلى هذا الأمر - ففيه : أن المراد إسقاط القضاء بالنسبة إلى كلى التكليف ، مضافا إلى ما مر لأن الصحة والإجزاء فى العبادة بمعنى.

ونعم ما قال المحقق الثانى رحمه الله تعالى (3) : إن عقد الإجارة وإن اقتضى الإثبات بما شرط عليه ، إلا أنه إذا أتى بالحج بحيث يكون صحيحا شرعيا ، لا يقدح فيه الاخلال ببعض الأمور المشترطة عليه لعذر كما لو لم يدرک من وقوف عرفة إلا اضطراريه ، مع اختيارى الآخر (4) مثلا ، فإن ذلک لا يقدح فى وقوع الحج المستأجر عليه ، وأن عقد الإجارة على الاختيارى.

1- 1. مصطلح منطقى يعنى أن هذا خلاف الفرض فى المسألة.

2- 2. كان فى الأصل : «سقط».

3- 3. جامع المقاصد 1 : 162.

4- (48) يعنى موقف مزدلفة

وكذا القول فى باقى الأفعال حتى لو فعل محرما ، إنتهى.

بل قالوا : لو استؤجر لحج الإفراد ، فاعتمر عن نفسه ، فلما تمت عمرته تعذر عليه العود إلى الميقات ليأتى به - بما استؤجر عليه من حج الإفراد - أنه يحرم من مكة ، ويجزئه ، ولا يرد التفاوت.

وفى الخلاف (1) : لا خلاف فى إجزائه.

بل قال العلامة (2) رحمه الله تعالى : إنه يجزئه وإن أمكنه العود إلى الميقات ، لكنه حينئذ يرد التفاوت.

وقال فى الدروس (3) : لعلهم يفرقون - فى ترك الإحرام من الميقات - بين المتعمد عن نفسه فيبطل ، وغيره فيصح ، وقد جعلوا النائب أحسن حالا من الأصيل.

وقال المحقق الثانى نور الله تعالى مرقده (4) : يمكن أن يفرق بين من تجاوز بغير إحرام فيبطل ، وبين من أحرم بنسك آخر فيصح ، وتصح الإجارة وإن أخل بالاحرام ، لأن الحج صحيح.

الثالث : أنا تتبعنا جملة من أحكام النائب ، فى الصلاة ، والصيام ، وباقى أحكام الحج ، فرأينا كل ما ثبت للأصيل ثبت للنائب ، فلتلحظ باقى أحكام الحج وأحكام الشكيات والسهويات والنسيان وغير ذلك.

الرابع : أنا رأينا أن كل ما جاز فى العبادات أجزأ.

هذا المسافر إذا علم أنه يقدم قبل الزوال ، يجوز له الفطر والصيام ، وإذا صام أجزأه ، أصيلا - كان - أو نائبا.

وهذه الحائض يجوز لها أن تستظهر بفعل الصلاة ، فإذا تجاوز بها العشرة أجزأتها

1- 1. الخلاف 1 : 430 ذيل المسألة 246 من كتاب الحج.

2- 2. قواعد الأحكام 1 : 78 / المسألة العاشرة ، علما أن الموجود فيه خلاف ما نقل عنه ، وإليك لفظه : «ولو لم يعد إلى الميقات لم يجزئ مع المكنة» وهكذا فى إيضاح الفوائد 1 : 280.

3- 3. الدروس : 89 ، وفيه : «أو يفرق بين المعتمد عن نفسه وغيره».

4- (52) جامع المقاصد 1 : 162 فى المطلب السادس فى شرائط النيابة

صلاتها ، إلى غير ذلک.

فما ظنک بالجواز الذى هو بمعنى الوجوب؟!

وإن أعرض الأستاذ عن ذلک ، ففى الأخبار (1) وفتاوى القدماء (2) وإجماعاتهم على الإجزاء - المتناولة للنائب - وصريح جماعة من المتأخرين (3) وكثرة النظائر والأمثال له فى الحج وغيره ، أكمل بلاغ.

وهل يجوز لمن فرضه التمتع - إذا علم عند الميقات بضيق الوقت عن إتمام أفعال العمرة - أن ينوى الإفراد ، أو القران ، أصيلا كان أو نائبا؟ ويجزئه ذلک أم لا؟ كما وقع فى الحجاج فى هذا المقام؟

الظاهر الجواز ، والإجزاء ، كما هو ظاهر إطلاق المقنعة (4) ، والانتصار (5). والمراسم (6) ، والنهاية (7) ، والمبسوط (8) ، والتهذيب (9) ، والوسيلة (10) ، والغنية (11) ، والسرائر (12) ، وجامع الشرائع (13) ، والمنتهى (14) ، والتذكرة (15) ، والتحرير (16) ، وشرح الارشاد للفخر (17) ، الإجماع على ذلک.

1- 1. أنظر : وسائل الشيعة 8 : 214 باب 21 من أبواب أقسام الحج.

2- 2. منهم الشيخ المفيد فى المقنعة : 61 و 67 ، السيد المرتضى فى الانتصار : 93 ، السرائر : 121 وغيرها.

3- 3. منهم المحقق الثانى فى «جامع المقاصد» ، راجع الهامشين 47 و 52.

4- 4. المقنعة : 61 و 67.

5- 5. الانتصار : 93.

6- 6. المراسم فى فقه الإمامية : 103.

7- 7. النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى : 206.

8- 8. المبسوط 1 : 306.

9- 9. التهذيب 5 : 170 ذيل الحديث 564.

10- 10. الوسيلة : 171 ، طبع النجف الأشرف سنة 1399 ه - 1979 م.

11- 11. الغنية : 573 (ضمن الجوامع الفقهية).

12- 12. السرائر : 121.

13- 13. جامع الشرائع : 177.

14- 14. منتهى المطلب 2 : 659 ، السطر الأخير.

15- 15. تذكرة الفقهاء 1 : 317.

16- 16. تحرير الأحكام : 93.

17- (69) شرح الارشاد : مخطوط

فمعقد الإجماع فی الإنتصار ، والغنیة (1) ما نصه :

التمتع بالعمرة إلی الحج ، هو فرض الله - تعالی عزوجل - علی کل من نأی عن المسجد الحرام ، لا یجزئه مع التمکن سواه.

ومعقد إجماع فخر الإسلام : فرض من نأی عن مکة - بما قرره الشارع - التمتع فرض عین لا یجزئ غیره من أنواع الحج إلا لضرورة ، وهذه المسألة إجماعیة عندنا ، إنتهی.

وفی مجمع [الفائدة و] البرهان (2) : ینبغی عـدم الخلاف فی جواز الابتداء بکل واحد ، مع العجز عن الآخر ، ویدل علی ذلک فی الجملة الضرورة مع کون کل واحد منها حجا مع قلة التفاوت ، إنتهی.

وکلام المحقق فی الشـرائع ، والنافع (3) : محتمل لإرادة جواز العدول ابتداء ، وبعد الشـروع فی إحرام العمرة ، قال فی الشـرائع : فإن عدل هؤلاء إلی القران أو الإفراد فی حجة الإسلام اختیارا ، لـم یجز ، ویجوز مع الاضطرار.

ونحوه فی النافع.

وقال بعد ذلک بأسطر فیهما (4) : ولو دخل بعمرته إلی مکة ، وخشی ضیق الوقت ، جاز له نقل النیة إلی الإفراد.

وهذا یشهد علی أن مراده بالعدول فی العبارة الأولی العدول ابتداء لا بعد الشروع ، وإلا کان تکرارا.

لکن قد فهم فی المسالک والمدارک والریاض (5) من الکتابین ، أن المراد من العبارة الأولی العدول بعد الشروع ، وکأنه لیس بجید.

1- 1. راجع الهامشین 57 و 63.

2- 2. راجع الهامش 40.

3- 3. شرائع الإسلام 1 : 237 ، المختصر النافع : 79 ، التنقیح الرائع 1 : 436.

4- 4. شرائع الإسلام 1 : 238 ، المختصر النافع : 79 ، التنقیح الرائع 1 : 437.

5- (74) مسالک الأفهام 1 : 100 و 101 ، ومدارک الأحکام 1 : 425 و 428 ، ریاض المسائل 1 : 350 و 351

وقد يظهر – من الخلاف (1) ، والقواعد (2) ، والارشاد (3) ، والمسالک (4) ، والمدارک (5) ، والریاض (6) – تخصیص جواز العدول بعد الشروع ، وأنه لا یجوز له ذلک ابتداء.

وهو بعیـد جـدا ، لمکـان إمکان دعوی تبادر الأولویـة ، کما نبه علی مثله – فی القارن والمفرد – صاحب الروضـة (7) ، وصاحب مجمع [الفائدة و] البرهان (8) ، لکن أخبار الباب (9) جمیعها بین صریحة فی العدول بعد الشروع ، أو ظاهرة فیها ، ولیس فیها خبر یکاد یظهر منه جواز العدول ابتداء للضرورة.

نعم ، فیها إشـعار بـذلک لمن أمعن النظر ، إلا أن یـدعی ذلک لمکان الأولویـة ، ویـدعی أنها عرفیـة. لکن فی الإجماعات الثلاثة (10) أو الأربعة (11) بلاغ ، بل المقدس الأردبیلی (12) رحمه الله تعالی استند إلی الضرورة لمکان العسر والحرج.

وقد سمعت کلام المحقق الثانی فی جامع المقاصد (13) ، وکلام الخلاف (14) والدروس (15) فیما تقدم ، فإنه نافع هنا جدا.

هذا ، ولا یضر هؤلاء الحجاج أمر النیة ، لأنهم إن علموا عدم إمکان إتمام العمرة نووا الإفراد ، وإلا نووا التمتع.

1– 1. لعله استظهره من کلام الشیخ فی الخلاف 1 : 430 المسألة 246 من کتاب الحج.

2– 2. قواعد الأحکام 1 : 72 ضمن المطلب الثانی من أنواع الحج ، وإیضاح الفوائد 1 : 260.

3– 3. إرشاد الأذهان : مخطوط ، وذخیرة المعاد فی شرح الارشاد 550 – 551.

4– 4. مسالک مسالک الأفهام 1 : 100 – 101.

5– 5. مدارک الأحکام : 425 و 428.

6– 6. ریاض المسائل 1 : 350 – 351.

7– 7. اللمعة البهیة 2 : 206 – 207.

8– 8. مجمع الفائدة والبرهان : مخطوط.

9– 9. وسائل الشیعة 8 : 214 باب 21 من أقسام الحج.

10– 10. راجع الهوامش 14 و 29 و 30.

11– 11. راجع الهامش 40.

12– 12. مجمع الفائدة والبرهان : راجع الهامش 40.

13– 13. أنظر الهامش : 47.

14– 14. أنظر الهامش : 49.

15– (89) أنظر الهامش : 51

وفی الصحیح (1) : «لا تسم لا حجا ولا عمرة ، وأضمر فی نفسک المتعة ، فإن أدرکت متمتعا ، وإلا کنت حاجا».

ونحوه غیره (2) ، وهو کثیر.

قد تم الکتاب المستطاب - المسمی - ، بالسید جواد ، فی یوم الخمیس

فی ثانی شهر ذی حجة الحرام 1271 علی ید أقل خلق الله وأضعف عباد الله

ابن مرحمت وغفران پناه ذابی (3) أئمة أنام علیهم السلام ، کربلائی

محمد قاسم ، محمد هاشم ، الساکن فی قلعة الافشاریة ، غفر الله لکاتبه

ولوالدیه ومؤلفه وجمیع المؤمنین والمؤمنات بحق محمد وعلی

وفاطمة والحسن والحسین والتسعة من ذریة الحسین

صلوات الله علیه وعلیهم أجمعین ، ولعنة الله علی أعدائهم

ومخالفیهم وظالمیهم وغاصب حقهم من الآن إلی

یوم الدین ، آمین یا رب العالمین ، ونسأل الله التوفیق

فی استکتاب المجلد الآخر

(إمضاء)

1- 1. التهذیب 5 : 86 / 286 ، والاستبصار 2 : 172 / 568.

2- 2. مثلا لا حصرا فی المصدرین المتقدمین رقم 287 و 570.

3- (92) کذا ، والمراد الذاب عن أئمة الأنام

من ذخائر التراث (10)

تخميس لامية العجم

فى رثاء الحسين عليه السلام

أسد مولوى

توطئة

لامية العجم : إحدى مشهورات قصائد الحكمة فى الشعر العربى.

ناظمها : الأستاذ مؤيد الدين أبو إسماعيل الحسين بن على بن محمد بن عبد الصمد الاصفهانى ، المعروف بالطغرائى ، نسبة إلى من يكتب الطغراء ، وهى الطرة التى تكتب فى أعلى المناشير السلطانية فوق البسملة بالقلم الجلى ، تتضمن اسم الملك وألقابه.

كان الشاعر آية فى الكتابة والشعر ، ولى وزارة الموصل لسلطانها مسعود بن محمد السلجوقى ، ثم اختلف السلطان وأخوه محمود ، فظفر محمود وقبض على رجال أخيه وفى جملتهم الطغرائى.

ولما كان الطغرائى مشهورا بالعلم والفضل خاف السلطان محمود عاقبة قتله ، فأوعز إلى من أشاع اتهامه بالإلحاد والزندقة ، واتخذها حجة فقتله.

له ديوان شعر ، وأشهر قصائده لامية العجم هذه.

ولد سنة 453 ه ، وقتل سنة 515 ه.

وقد ترجم له ياقوت فى «معجم الأدباء» ترجمة مفصلة فى ج 10 / 56 - 79 ، ونقل اللامية برمتها.

أنظر فى ترجمته :

«الأعلام» للزركلى ، الطبعة السادسة 2 / 246 ومصادره ، «معجم المؤلفين»

لعمر رضا كحالة 4 / 36 ومصادره.

الشاعر المخمس

عماد الـدين أبو جعفر وأبو الفضل محمـد بن على بن محمد بن علوان بن على بن حمدون بن علوان بن المرزبان بن طارق بن يزيد بن قيس بن جندب بن عمرو بن يحيى ابن مرة بن ذهل بن شيبان بن ثعلبة ، الشيبانى السورائى ، الفقيه الشاعر المقرئ.

هكذا عنونه ابن الفوطى فى تلخيص مجمع الآداب ج 4 ق 2 ص 831 رقم 1218 وقال فى ترجمته :

كان أديبا فاضـلا وفقيها شاعرا ، حسن الشـعر ، طيب الانشاد ، فصـيح الايراد ، كريم الأخلاق والشـيم ، ممتع المحاضـرة والمذاكرة ، كثير المحفوظ ، حسن المحاورة ، كتبت عنه ، وكان ينعم ويشـرفنى إلى منزلى ، وكتب لى الإجازة نظما ... وتوفى ثالث عشـر رجب سـنة 706 ودفن بمشهد على.

وترجم له أيضـا فى نفس الجزء ص 837 برقم 1226 وكناه أبا عبـد الله فقال : عماد الـدين أبو عبـد الله محمد بن على بن محمد بن علوان الشيبانى الحلى الفقيه المقرئ الأديب.

يعرف ب (ابن الرفاعى) من أكابر العلماء وأفاضل الأدباء والفقهاء ، كتبت شعره فى (أشعار أهل العصر) ومما أنشدنى وهو متوجه إلى زيارة أمير المؤمنين عليه السلام ...

وأورد له ابن الشـهرزورى الموصـلى فى مجموعته المخطوطـة – فى الورقة 114 وما بعـدها – قصـيدة غديريـة فى مدح أمير المؤمنين عليه السلام ، وعبر عنه ب (نصير الحق والدين ابن علوان).

كما أورد له فى نفس المجموعة – فى الورقة 146 – قصيدة فى رثاء الحسين عليه السلام صاغها تخميسا للامية العجم المعروفة.

ووصفه ب (ابن علوان الرفاعى الربعى البغدادى).

هذا ما استفدناه من المجموعة المخطوطة التى جمعها العلامة السيد عبد العزيز الطباطبائى فى تراجم المنسيين والمغمورين من السابقين ، وهى مجموعة ضخمة قوامها

أضابير عديدة ، وفقه الله لتبييضها وطبعها فإن فيها فائدة للباحثين كبيرة.

وقد تفضل مشكورا بإعارتنا مصورته من مجموعة ابن الشهرزورى التى ننقل عنها هذا التخميس.

كيفية التصحيح

النسخة التى عندنا تختلف فى بعض الألفاظ مع رواية ياقوت للامية العجم ، وقد صححنا قسما منها على رواية ياقوت بعد أن وضعنا الكلمة الصحيحة بين عضادتين وأشرنا إلى ذلک فى الهامش. وكذلک فعلنا فى الألفاظ التى استظهرنا خطأها وصححناها. وتركنا ما له وجه من الصحة على حاله.

ص: 203

قال الشيخ الإمام العالم الأديب الفاضل عماد الدين أبو جعفر محمد بن على بن علوان الرفاعى الربعى البغدادى - رحمه الله تعالى - يرثى مولانا وسيدنا الإمام السبط الشهيد أبا عبد الله الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام ، مما وشح به لامية الطغرائى رحمه الله :

لولا إبائى بنفسى عن ذوى البخل

وصون مدحى عن الأنذال والسفل

ما كنت أنشد والآفاق تشهد لى

(أصالة الرأى صانتنى عن الخطل

وحلية الفضل زانتنى لدى العطل) 1

صبرا فليس لما قد فات مرتجع

فالصبر ينفع إذ لا ينفع الجزع

والدهر يخفض أقواما وإن رفعوا

(مجدى أخيرا ومجدى أولا شرع

والشمس رأد الضحى كالشمس فى الطفل) 2

لواعج الشوق تطوينى وتنشرنى

إلى بلادى [و] من خلفت فى وطنى

وا طول شوقى! وواجدى! وواحزنى!

(فيم الإقامة بالزوراء ، لا سكنى

بها ، ولا ناقتى فيها ولا جملى؟) 3

مثل الحسين بأرض الطف حين غدا

لهفى عليه ، وحيدا بين جمع عدا

لا يرقبون لديه ذمة أبدا

(ناء على الأهل صفرا الكف منفرد [ا]

كالسيف عرى متناه عن الخلل) 4

====

1. شرع : سواء.

(3) الواو بين المعقوفتين يقتضيها السياق

(4) فى المخطوط (منفرد) والألف تقتضيها القافية

ص: 204

يشكو إلى الله ما يلقى من المحن

ويحتمى بظبا الهندى واللدن

يقول : هل ناصر لله ينصرنى؟

(فلا صديق إليه مشتكى حزنى

ولا أنيس لديه منتهى جذلى) 5

ماذا أردتم – لعنتم – من مكاتبتى

أبعدتمونى عن جدى ومنزلتى

برحلة قتلت أهلى وقاطبتى

(طال اغترابى حتى حن راحلتى

ورحلها وقرا العسالة الذبل) 6

كم قد سفكتم لأبناء النبى دما

وكم أبحتم له فى كربلاء حرما

قتلتمونا على بعد وعظم ظما

(وضج من لغب نضوى ، وعج لما

يلقى ركابى ، ولج الركب فى عذلى) 7

أما نهى عن بنى الزهراء نور نهى

بقتلهم قد ملأتم قلبها ولها

أتيت أطلب حقا ليس مشتبها

(أريد بسطة كف أستعين بها

على قضاء حقوق للعلا قبلى) 8

====

1. الظبا : جمع ظبة ، والظبة : حد السيف أو السنان ونحوه.

2. القرا : الظهر.

3. الحرم : جمع حرمة ، وهى ما لا يحل انتهاكه.

4. النهى : جمع نهية ، وهى العقول لأنها تنهى عن القبيح.

ص: 205

خرجت للأمر بالمعروف من وطنى

والنهى عن منكر والله يأمرنى

فجاء يخذلنى من كان ينصرنى

(والدهر يعكس آمالى ويقنعنى

من الغنيمة بعد الكد بالقفل) 9

إن تظلمونى فجدى خاتم الرسول

غريمكم وأمير المؤمنين على

ولى تأس بيحيى وهو خير [ولى]

(وذى شطاط كعقد الرمح معتقل

لمثله غير هياب ولا وكل) 10

شقيقى الحسن المسموم من فرجت

لفقده الأرض والأفلاك وانزعجت

والنفس بعد أخى - العباس - ما ابتهجت

(حلو الفكاهة مر الجد قد مزجت

بقسوة البأس منه رقة الغزل) 11

فجعتم المصطفى الهادى بعترته

قتلى وأسرى لكم ، يا شر أمته

وابنى على فلو لا عظم مرضته

(طردت سرح الكرى عن ورد مقلته

و [الليل] يغرى سوام النوم بالمقل) 12

====

1. القفل : الرجوع.

2. فى المخطوط (نبى) والقافية تأباها ، وما أثبتناه ملائم للقافية.

3. فى المخطوط (النوم) وما أثبتناه من معجم الأدباء.

ص: 206

غادرتم الله والمختار فى غضب

والأنبياء وأهل الحق فى حرب

أتقتلونا بلا ذنب ولا سبب!؟

(والركب ميل على الأكوار من طرب

صاح وآخر من خمر الهوى ثمل) 13

أدعو الشقى ابن سعد كى يساعدنى

وقد جرى الدم من رأسى ومن بدنى

دعوت نذلا لئيما لا يجاوبنى

(فقلت : أدعوك للجلى لتنصرنى

وأنت تخذلنى فى الحادث الجلل) 14

جيوشكم بإله العرش كافرة

دنيا طلبتم ففاتتكم وآخرة

لتندمن إذا ضمتك ساهرة

(تنام عنى وعين النجم ساهرة

وتستحيل وصبغ الليل لم يحل) 15

فقال كل امرئ منهم لصاحبه

هذا الحسين أتانا فى أقاربه

وعزمنا الفتك فيه مع حبائبه

(فهل تعين على غى هممت به

والغى يصرف أحيانا عن الفشل) 16

====

1. الحرب : أشد الغضب.

2. ابن سعد ، هو عمر بن سعد بن أبی وقاص ، ولی إمرة معسکر الخارجین إلی قتال الإمام الحسین (علیه السلام) طمعا فی ولایة الری (طهران الحالیة) ، وتحمل عظم الذنب ولم یف له طواغیته بإمرة الری ، وهلک مغضوبا علیه علی ید المختار الثقفی رحمه الله.

3. فی المخطوط (عنی) وفی معجم الأدباء (عینی) وکل منهما فی سیاقه مقبول.

(16) فی المخطوط (شئ) وفی معجم الأدباء (غی)

فجردوا كل عضب صارم خذم

وأقبلوا نحو خير العرب والعجم

ماذا تريد؟ فقال السبط ذو الكرم :

(إنى أريد طروق الجزع من إضم

وقد حمته حماة الحى من ثعل) 17

قلتم لنا : الدين أضحى من جوانبه

قد هد ، والكفر فى أعلى مراتبه

وجئتم بابن سعد فى كتائبه

(يحمون بالبيض والسمر اللدان به

سود الغدائر حمر الحلى والحلل) 18

أجبتكم برسول الله مقتديا

والعدل والفضل والمعروف مرتديا

وقلت للصحب : عاد الدين مبتديا

(فسر بنا فى ظلام الليل مهتديا

فنفحة الطيب تهدينا إلى الحلل) 19

فجاءت الخيل منكم وهى راكضة

والعهد والدين والأيمان ناقضة

وفى دما خير خلق الله خائضة

(فالحب حيث الردى والأسد رابضة

حول الكناس لها غاب من الأسل) 20

====

1. سيف خذم : سيف قاطع.

2. الحب - بالكسر - : المحبوب.

ص: 208

لبس ما شاهدت عينى وما لقيت

منكم ومن بعدكم يا ليت لا بقيت

يا قوم جدوا فإن النفس قد شقيت

(نؤم ناشئة بالجزع قد سقيت

نصالها بمياه الغنج والكحل) 21

جنات عدن كساها الله ثوب بها

عدونا لجحيم والولى بها

بها توله أرباب الصفا ولها

(قد زد طيب أحاديث الكرام بها

ما بالكرائم من جبن ومن بخل) 22

عوجوا عليها ولا تلووا على أحد

فالعيش فى نغص والدهر فى نكد

ولا تميلوا على حى ولا بلد

(تبيت نار الهوى منهن فى كبد

حرى ونار القرى منهم على القلل) 23

أمر الغرام مطاع فى تقلبها

فلا يفيد نهى عن حب تلك بها

بها أسود شرى غلب وفتك مها

(يقتلن أنضاء حب لا حراك بها

وينحرون كرام الخيل والإبل) 24

====

1. الغنج : بضم الغين : الحسن ، وبفتحها : الدلال.

2. بها : بهاء مقصورة.

3. قوله : «ونار القرى منهم على القلل» ، كناية عن كرمهم ، فقد كان من عاداتهم إيقاد نيران على قلل الجبال ليهتدى بها الضيفان إلى بيوتهم.

4. فى الشطر الثانى من التخميس وردت عبارة (تلك بها) وهى واضحة فى المخطوطات ، ولعل صحتها (ذات بها) أى ذات بهاء.

ص: 209

نأيت عنهم وقلبى فى ربوعهم

مقيد مغرم صب بحبهم

وما لدائى دواء غير وصلهم

(يشفى لديغ العوالى فى بيوتهم

بنهلة من غدير الخمر والعسل) 25

ترقبوا دولة المهدى دانية

تجلو قلوبا لأهل الحق صادية

لا تأيسوا هذه الآيات بادية

(لعل إلمامة بالجزع ثانية

يدب منها نسيم البرء فى عللى) 26

إنى إذا بدت الآيات ، وارتفعت

أنوارها تملأ الآفاق إذ لمعت

وأدبرت دولة الكفار وانقشعت

(لا أكره الطعنة النجلاء قد شفعت

برشقة من نبال الأعين النجل) 27

وآخذ الثأر من ضد يعاندنى

فى حب آل الحسين الطهر والحسن

وأصطلى الحرب بالهندى واللدن

(ولا أهاب الصفاح البيض تسعدنى

باللمح من صفحات البيض فى الكلل) 28

ولا أحول إذا ما حال بى زمنى

لكن أصول ولو أدرجت فى كفنى

ولا أبقى على أسد تنازلنى

(ولا أخل بغزلان تغازلنى

ولو دهتنى أسود الغيل بالغيل) 29

====

1. العوالى : الرماح.

2. أيس لغة فى يئس.

3. صفحات البيض : خدودهن.

4. لا أحول : لا أتغير.

تخمس لامّة العجم أسد مولوى

ص: 210

أتقتلون حسينا مع مناقبه!

واحسرتاه مذودا عن مشاربه

لهفى له حين يدعو مع مصاحبه

(حب السلامة يثنى عزم صاحبه

عن المعالى ويغرى المرء بالكسل) 30

صبرا ولا تنكلوا جبنا ولا فرقا

ضربا يقد الظبا والبيض والدرقا

فكيف أطلب فى دار الفناء بقا

(وإن جنحت إليها فاتخذ نفقا

فى الأرض أو سلما فى الجو واعتزل) 31

سابق إلى قصبات السبق واسم علا

فالطعن فى أعين والضرب فوق طلى

وإن عدلت بنفس فى البلى ببلا

(ودع سبيل العلا للمقدمين على

ركوبها واقتنع منهن بالبلل) 32

تهوى العلا وسبيل المجد تبغضه

كمبتن لبناء وهو ينقضه

لا ترض بالدون من دنياك تقبضه

(يرضى الذليل بخفض العيش يحفظه

والعز عند رسيم الأينق الذلل) 33

لا تترك النفس فى الهواء غافلة

وخذ لدينک من دنياک نافلة

وحثحث العيس نحو العز قافلة

(وادرأ بها فی نحور البيد جافلة

معارضات مثانی اللجم بالجدل) 34

====

1. الفرق : الخوف.

2. الطلی : الأعناق.

3. الرسيم : ضرب من سير الإبل.

4. جافلة : مسرعة.

ص: 211

واعلم بأن ذرى العلياء رائقة

بحبها أنفس العشاق وامقة

ولا تعقك عن الإدلاج عائقة

(إن العلا حدثتنى - وهى صادقة

فيما تحدث - أن العز فى النقل) (1)

فخذ لنفسك عن دار الفنا وطنا

فكيف تظفر فى دار الفنا بهنا

ولا تقل مسكنا فارقت أو سكنا

(لو كان فى شرف المأوى بلوغ منى

لم تبرح الشمس يوما دارة الحمل) 36

فالحظ والفضل فى دنياك ما جمعا

لواحد من جميع العالمين معا

ولو أجابا جوابا أو لو انخذعا

(أهبت بالحظ لو ناديت مستمعا

والحظ عنى بالجهال فى شغل) 37

أنا الحسين بجدى الطهر فقتهم

والعدل والصدق والمعروف خزتهم

والدهر حرب لأمثالى وسلمهم

(لعله إن بدا فضلى ونقصهم

لعينه نام عنهم أو تنبه لى) 38

كواهلى بعد خف الحمل مثقلة

وحالتى عند أهل الجهل مهملة

فإن تولت حياتى وهى مرقلة

(لم أرض بالعيش والأيام مقبلة

فكيف أرضى وقد ولدت على عجل) 39

صفت موارد شتى كنت أشربها

عزا ، ولست بذل النفس أقربها

رجاء نعمة ربى منه أطلبها

(أعلل النفس بالآمال أرقبها

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل) 40

====

2. الخف - بالكسر - : الخفيف.

1- 1. الحمل : برج من بروج السماء ، وهو أول البروج.

أبى على ونفسى جل شيمتها

كل المحامد من أبعاض قيمتها

أضحت ترى القتل من أسنى مراتبها

(غالى بنفسى عرفانى بقيمتها

فصنتها عن رخيص القدر مبتذل) 41

فلا أطيع يزيدا فى تكبره

إذ ساء فى ورده قدما ومصدره

أنا ابن من ليس فى الدنيا كمفخره

(وعادة النصل أن يزهى بجوهره

وليس يعمل إلا فى يد البطل) 42

خلافة الله إرثى من أخى الحسن

عن والدى ثم جدى ، أنتم بمن؟

يزيد يحكم فى مالى وفى بدنى!

(ما كنت أوثر أن يمتد بى زمنى

حتى أرى دولة الأوباش والسفل) 43

لا خير فى العيش مع قوم عقولهم

كدينهم فى البرايا ناقص وهم

أنا ابن من عم خلق الله فضلهم

(تقدمتنى رجال كان شوطهم

وراء خطوى إذ أمشى على مهل) 44

عن نصرنا إذ دخلنا مصرهم خرجوا

فليس لى فى حياتى معهم فرج

فإن أمت منهم غبنا فلا حرج

(هذا جزاء امرئ إخوانه درجوا

من قبله وتمنى فسحة الأجل) 45

نفوسنا بالظبا والسمر تستلب

نساؤنا كسبايا الروم تنتهب

فابكوا علينا دما يا قوم وانتحبوا

(وإن علانى من دونى فلا عجب

لى أسوة بانحطاط الشمس عن زحل) 46

====

1. فى المخطوط : (رحلوا) ، و (درجوا) فى معجم الأدباء وهى المناسبة لقافية المخمس.

(46) زحل : أحد النجوم البعيدة

فإن نصر فى البرايا عبرة العبر

كما بدا سيعود الدين فاعتبر

بنا ومنا وفينا سيد البشر

(فاصبر لها غير محتال ولا ضجر

فى حادث الدهر ما يغنى عن الحيل) 47

وليس فى أمرنا شئ بمشتبه

فيما مضى والذى لم يأت فانتبه

ولا تصاحب رفيقا إن ولعت به

(أعدى عدوك أدنى من وثقت به

فحاذر الناس واصحبهم على دخل) 48

كتب مطولة جاءت وموجزة

أن سر إلينا فإن الأرض محرزة

وحسن الظن فالأيام منجزة

(وحسن ظنك بالأيام معجزة

فظن شرا وكن منها على وجل) 49

وثق برب به لانت جلامدها

للعارفين وقد هانت شدائدها

تنلك فى جنة المأوى فوائدها

(فإنما رجل الدنيا وواحدها

من لا يعول فى الدنيا على رجل) 50

فجئت إذ شدت الكفار وابتهجت

إلى قتالى وباب الغدر قد ولجت

فقلت : أيمانكم ما بالها فلجت؟

(غاض الوفاء وفاض الغدر وانفرجت

مسافة الخلف بين القول والعمل) 51

====

1. الدخل : الارتياب والحذر.

(49) المعجزة : العجز والتقصير

ص: 214

أجابنى الحر : إن القوم ربهم

عليهم ساخط إذ جل ذنبهم

بدا لهم بغضكم والضد حبهم

(وشان صدقک عند الناس كذبهم

وهل يطابق معوج بمعتدل) 52

فاقتل لمن يتعدى من طغاتهم

ولا تبق بحال من بغاتهم

فلست ترجو سرورا من سراتهم

(إن كان ينجع شئ فى ثباتهم

على العهود فسبق السيف للعذل) 53

قل لابن سعد : لحاک الله يا عمر

قتلت قوما بهم جبريل يفتخر

حصلت فى شر نار كلها شرر

(يا واردا سؤر عيش كله كدر

أنفقت عمرک فى أيامک الأول) 54

أتسخط الله والمختار تغضبه

بقتل أبنائه طرا تحاربه

والآل والمال تسبيه وتنهبه

(فيم اعتراضک لج البحر تركبه

وأنت يكفيک منه مصة الوشل) 55

غادرت سبط رسول الله منجدلا

طلبت ملكا كساك الله ثوب بلا

ولو قنعت لزاد الله فيک علا

(ملک القناعة لا يخشى عليه ولا

يحتاج فيه إلى الأنصار والخول) 56

====

1. الحر ، هو ابن يزيد الرياحى ، من الذين أدركتهم العناية الإلهية ، فترک معسکر الکفر إلى معسکر الإمام الحسين (عليه السلام) فکان من الشهداء بين يدى أبى عبد الله (عليه السلام).

2. الوشل : الماء القليل الباقى فى الإناء أو الحوض.

3. البلا : هو البلاء مقصورا.

ص: 215

ويل لمن حارب ابن المصطفى ولها

عن نصره وتعدى أمره ولها

يا بائع الدين بالدنيا وأخذ لها

(ترجو البقاء بدار لا بقاء لها

فهل سمعت بظل غير منتقل) 57

كن مسلما صان عهد المصطفى ورعى

فى آله وبنيه وادخر ورعا

ولب عبد بنى الديان حين دعا

(ويا خبيرا على الأسرار مطلعا

اصمت ففى الصمت منجاة من الزلل) 58

أدم مفصل حمد ثم مجمله

لمن لخلقک بالإيمان حمله

ثم الصلاة لمن بالحق أرسله

(قد رشحوک لأمر إن فطنت له

فاربأ بنفسک أن ترعى مع الهمل) 59

====

1. اللها : جمع لهوة وهى العطية.

2. أشار الشاعر بقوله : «عبد بنى الديان» إلى نفسه ، حيث عد نفسه عبدا للعترة الطاهرة ، الذين هم بنو الديان ، ويعنى بالديان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم جاء بالدين الحق.

(59) الهمل : الإبل المهملة التى ترعى بلا راع

من أنباء التراث

كتب ترى النور لأول مرة

* رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس

تأليف : الحاكم الجشمى ، أبى سعيد المحسن بن محمد بن كرامة البيهقى الجشمى البروغنى المعتزلى ، المقتول سنة 494 ه.

تحقيق : البروفسور السيد حسين الطباطبائى المدرسى القمى - أستاذ جامعة برنستون فى أمريكا - على مخطوطة فى مكتبة البرلمان الإيرانى السابق ، رقم 10727 ، كتبت سنة 732 ه.

طبعت الرسالة فى قم سنة 1406 ه.

وقد رد الحاكم الجشمى فيه على الأشاعرة ، وضعه على لسان إبليس ، ويسمى «رسالة أبى مرة إلى إخوانه المجبرة» أو «الدرة على لسان أبى مرة» وهو من الكتب الكلامية لمعتزلة القرن الخامس ، وهذا الكتاب هو الذى سبب قتل صاحبه!

وللمؤلف كتب كثيرة تبلغ 42 كتابا ، أكبرها وأشهرها وأحسنها تفسيره المسمى ب-

«التهذيب» فى عدة مجلدات.

وقد ألف عدنان زرزور كتابا مفردا عن حياة المؤلف طبع باسم «الحاكم الجسمى ومنهجه فى التفسير».

* تكملة أمل الآمل

تأليف : العلامة السيد حسن صدر الدين الصدر الكاظمى ، المتوفى سنة 1354 ه.

تحقيق : السيد أحمد الحسينى.

نشر : مكتبة آية الله المرعشى العامة - قم.

وكتاب «أمل الآمل فى تراجم علماء جبل عامل» من مؤلفات الشيخ الجليل محمد بن الحسن الحر العاملى ، المتوفى سنة 1104 ه ، وهو مؤلف «وسائل الشيعة» و «إثبات الهداة» وغيرها ، وكان قد جعله قسمين ، الأول يخص أعلام جبل عامل ، والثانى للأعلام غير العامليين ، وسماه «تذكرة المتبحرين».

وقد ألف غير واحد تكملة له وتتميما ،

وأحسنه وأجمعها هو «تكملة أمل الآمل» هذا ، وقد رتبه كالأصل على قسمين الأول فى الأعلام العامليين ممن تأخر عن الحر العاملى – من القرن الحادى عشر الهجرى إلى عصره رحمه الله –.

كما أن للكتاب مجلدان آخران للأعلام غير العامليين ، بقيا فى مكتبة المؤلف – رحمه الله – المجمدة فى مدينة الكاظمية التى كانت عند أسرته ولم يعلم مصيرها.

* كتاب صلاة المسافر

تأليف : الفقيه المحقق الشيخ محمد حسين الغروى الاصفهانى ، المتوفى سنة 1361 ه ، وكان من أبرز الأعلام المحققين فى النجف الأشرف وأشهرهم بعمق التفكير.

طبع الكتاب مؤخرا – لأول مرة – فى النجف الأشرف عن نسخة الأصل بخط المؤلف – رحمه الله – المحفوظة فى مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة فى النجف الأشرف ، وقد منعت رقابة البعثيين من كتاب كلمة «الاصفهانى» على الغلاف فأبدلت بكلمة «النجفى»!

* كتاب فى صلاة الجماعة

تأليف : الفقيه المحقق الشيخ محمد حسين الغروى الاصفهانى ، المتوفى سنة 1361 ه.

طبع لأول مرة فى النجف الأشرف عن نسخة الأصل بخط المؤلف – رحمه الله – المحفوظة فى مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة فى

النجف الأشرف.

* كتاب الدعوات

تأليف الفقيه المحدث قطب الدين أبى الحسين سعيد بن هبة الله الراوندى ، المتوفى سنة 573 ه.

تحقيق ونشر : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام – قم

* المهذب فى الفقه

تأليف : ابن البراج ، القاضى سعد الدين عز المؤمنين عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج الشامى ، قاضى طرابلس ، المتوفى بها سنة 481 ه ، فقيه الإمامية ، ووجه الأصحاب ، كان تلميذ الشريف المرتضى والشيخ الطوسى – رحمهم الله جميعا –.

تحقيق : مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام – قم.

نشر : مؤسسة النشر الاسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية – قم.

وقد صدر الكتاب فى مجلدين ، وهو من أمهات المتون الفقيهة ، وقد سبق التعريف به وبمؤلفه فى «تراثنا» فى العدد الثانى ص 15 ، والعدد الثالث ص 14.

* جواهر العقدين فى فضل الشرفين

فضل النسب الجلى والعلم العلى ، فى فضائل أهل البيت عليهم السلام.

ص: 218

تأليف : نور الدين على بن عبد الله الشافعى المدنى السمهودى (844 – 911 ه).

تحقيق : الدكتور موسى بنائى العليلى.

نشر : وزارة الأوقاف العراقية – بغداد ، فى مجلدين.

وقد تم التعريف بالكتاب فى «تراثنا» ، العدد الثالث ، ص 53 ، ت 139.

* شرح الإلهيات من كتاب الشفاء لابن سينا

تأليف : المحقق النراقى ، المولى محمد مهدى بن أبى ذر النراقى الكاشانى ، المتوفى سنة 1209 ه.

تحقيق : الدكتور مهدى محقق ، أستاذ جامعة «مك جيل» فى كندا ، مع مقدمة فى ترجمة حياة المؤلف كتبها حفيدة الأستاذ حسن النراقى.

نشر : معهد الدراسات الإسلامية بجامعة «مك جيل» فرع طهران ، سنة 1407 ه.

* التمهيد فى علم الأصول

تأليف : شيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى ، المتوفى سنة 460 ه.

كتاب كلامى كبير قيم فى القمة ، شرح فيه قسم الكلام من كتاب «جمل العلم والعمل» لأستاذه الشريف المرتضى علم الهدى على بن الحسين بن موسى الموسوى البغدادى ، المتوفى سنة 436 ه.

تحقيق : الدكتور عبد المحسن مشكاة الدينى.

نشر : جامعة طهران.

كما قام الدكتور مشكاة الدينى بترجمته إلى اللغة الفارسية ، وطبعت الترجمة ضمن منشورات جامعة طهران.

* بناء المقالة الفاطمية فى نقض الرسالة العثمانية.

تأليف : السيد ابن طاووس ، وهو السيد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن موسى بن طاووس الحسنى الحلى ، المتوفى سنة 673 ه.

رد فيه على الجاحظ فى رسالته «العثمانية».

تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائى.

نشر : دار الفكر – عمان / الأردن ، فى مجلدين.

وقد حققه أيضا السيد على العدنانى – كما نشرنا عنه فى «تراثنا» ، العدد الثانى ، ص 112 – وسيقدمه إلى الطبع قريبا بإذن الله تعالى.

* مطالع الأنوار المقتبسة من آثار الأئمة الأطهار.

فى الفقه.

تأليف : السيد محمد باقر بن محمد نقى الشفتى ، المتوفى سنة 1260 ه ، زعيم أصفهان وأحد كبار فقهاء عصره ، كان له نفوذ تام وجاه عريض وشوكة وجلال ، وبسط يده فى تنفيذ الأحكام الشرعية وإجراء الحدود الإلهية ، وكتابه هذا شرح على كتاب «شرائع الإسلام» للمحقق الحلى ، المتوفى سنة 672 ه ، وهو من أطول شروحه وأكبرها ، وهو فى خمسة مجلدات كبار انتهى فيها إلى آخر صلاة الأموات.

ص: 219

صدر منه أربعة مجلدات ، والخامس تحت الطبع.

كتب صدرت محققة

* الفقه

المنسوب خطأ إلى الإمام على الرضا – عليه السلام – ، راجع مقدمة الطبعة المحققة.

تحقيق : مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث ، فى قم.

نشر : المؤتمر العالمى للإمام الرضا – عليه السلام – المنعقد فى مدينة مشهد فى 11 ذى القعدة سنة 1406 ه.

وكان الكتاب – قبل الآن – قد طبع على الحجر فى إيران.

* قاعدة لا ضرر ولا ضرار

تأليف : العلامة الفقيه الشيخ فتح الله بن محمد جواد النمازى الشيرازى ، المعروف ب «شيخ الشريعة الاصفهانى» (1266 – 1339 ه).

تحقيق : مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث ، فى قم. نشر : دار الأضواء – بيروت.

كما قامت مؤسسة النشر الاسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية – قم ، بإعادة طبعها مع رسالة «إفاضة القدير فى حكم العصير» للمؤلف رحمه الله بطريقة الأفست على طبعتهما الأولى فى مجلد واحد.

* نهاية الإحكام فى معرفة الأحكام

فى الفقه.

تأليف : العلامة الحلى ، جمال الدين أبى منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى ، المتوفى سنة 726 ه.

تحقيق : السيد مهدى الرجائى ، من قبل مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث ، فى قم.

نشر : دار الأضواء – بيروت.

صدر الكتاب فى مجلدين سنة 1406 ه.

وكان مطبوعا فى السابق على الحجر.

* نهج الحق وكشف الصدق

تأليف : العلامة الحلى ، وهو جمال الدين أبو منصور الحس بن يوسف بن المطهر الحلى ، المتوفى سنة 726 ه.

تحقيق : الشيخ عين الله الحسنى الأرومى ، بإشراف سماحة السيد رضا الصدر.

نشر وتقديم : دار الكتاب اللبنانى - بيروت.

وهو كتاب قيم يتناول المباحث الكلامية والعقائدية وأصول الدين ، ثم مباحث أصول الفقه ، ثم الفقه ، وأثبت فى كل المراحل ما يذهب إليه هو وطائفته ، وناقش ما يخالف ذلک بأسـلوب رصين ونقاش سلمى نزيه ، مما ساعد على شهرته وانتشاره منذ ظهوره ، وبالرغم من ذلک لم يرتضه القاضى روزبهان ، فألف كتابا وهاجمه بلسان بذئ وسماه «إبطال الباطل».

فانبرى له القاضى نور الله المرعشى

ص: 220

– المستشهد سنة 1019 ه – فانتصر للعلامة الحلى وألف فى الرد على روزبهان كتابا سماه «إحقاق الحق».

وقد طبع «إحقاق الحق» فى القاهرة ولم يكمل ، وفى إيران مع تعليقات آية الله العظمى المرعشى النجفى – دام ظله – ، وقد صدر منه حتى الآن 19 جزءا ، والجزء العشرون يعد للطبع.

ورد عليه أيضا العلامة المغفور له الشيخ محمد حسن المظفر النجفى – رحمه الله – بكتاب سماه «دلائل الصدق» ، وقد طبع فى ثلاثة مجلدات فى طهران مرة ، وفى قم أخرى ، وفى القاهرة ثالثة.

أما «نهج الحق» فقد طبع فى بغداد قبل الآن مرة.

* الباب الحادى عشر

فى علم الكلام.

مع شرحيه :

1 – النافع يوم الحشر فى شرح الباب الحادى عشر.

2 – مفتاح الباب.

تحقيق : الدكتور مهدى محقق.

نشر : معهد الدراسات الإسلامية بجامعة «مك جيل» فى كندا – فرع طهران ، سنة 1407 ه ، فى مجلد واحد.

«الباب الحادى عشر» للعلامة الحلى جمال الدين أبى منصور الحسن بن يوسف بن المطهر ، المتوفى سنة 726 ه ، وهو من المتون الكلامية المتداولة ، وله شروح كثيرة ، منها :

«النافع يوم الحشر» للفاضل المقداد السيورى ، المتوفى سنة 826 ه ، وهو من الكتب الدراسية ، مطبوع غير مرة ، ومترجم إلى اللغة الفارسية وغيرها.

والشرح الثانى «مفتاح الباب» للعرب شاهى ، وهو مير أبو الفتح الشريفى الشيعى ابن مخدوم الناصبى! من أحفاد الشريف الجرجانى ، المتوفى حدود سنة 976 ه ، وهذا الشرح يطبع لأول مرة.

راجع الذريعة 3 : 5 ، 13 : 119 و 123 ، 21 : 320 و 345 ، و 24 : 18.

* كتاب النجاة

تأليف : ابن سينا ، على بن عبد الله ، المتوفى 427 ه.

حققه الدكتور ماجد فخرى ، وطبعته دار الآفاق الجديدة – بيروت ، فى سنة 1405 ه.

وحققه أيضا الأستاذ محمد تقى دانش پژوه ، وطبع فى طهران سنة 1406 ه.

* التحصين فى صفات العارفين

تأليف : الشيخ الفقيه جمال الدين أحمد بن محمد بن فهد الحلى (757 - 841 ه)

تحقيق ونشر : مدرسة الإمام المهدى - عليه السلام - فى قم.

وقد طبع الكتاب منضما مع كتاب «مثير الأحزان» المذكور آنفا ، وكان قد طبع فى إيران على الحجر فى هامش كتاب «مكارم الأخلاق».

* خصائص الوحى المبين فى مناقب أمير المؤمنين عليه السلام

تأليف : ابن البطريق ، وهو الشيخ شمس الدين أبو الحسين يحيى بن الحسن ابن الحسين الأسدى الحلى ، المتوفى سنة 600 ه.

تحقيق : الشيخ محمد باقر المحمودى.

نشر : وزارة الارشاد الاسلامى – طهران.

وقد جمع فيه المؤلف الآيات النازلة فى أمير المؤمنين عليه السلام ، وأورد الأحاديث الواردة فى أسبابها نزولها.

* منار الهدى

فى إثبات إمامة الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام.

تأليف : الشيخ على البحرانى.

تحقيق : السيد عبد الزهراء الخطيب.

نشر : دار المنتظر – بيروت ، فى سنة 1405 ه.

وكان الكتاب قد طبع على الحجر سابقا ، وهو من خيرة ما كتب فى هذا الباب.

* فرائد الأصول

فى أصول الفقه ، وهو كتاب دراسى فى الحوزات العلمية منذ تأليفه ولحد الآن.

تأليف : الفقيه المحقق الشيخ مرتضى الأنصارى الدزفولى ، المتوفى سنة 1281 ه

تحقيق : الشيخ عبد الله النورانى.

نشر : جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية – قم.

صدر حديثا

* فهرس مخطوطات مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، ج 11

تأليف : الميرزا مهدى الولائى.

نشر : مكتبة الإمام الرضا عليه السلام – مشهد.

صدر هذا الفهرس مؤخرا باللغة الفارسية ، ووصفت فيه 760 مخطوطة عربية وفارسية ، فى التفسير وعلوم القرآن والمنطق والفلسفة والكلام

والتصوف والعقائد. ومن الجدير بالذكر أن مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد تحوى نفائس وأعلاق لا تقدر بثمن.

* فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة ، ج 12

تأليف : السيد أحمد الحسينى.

نشر : مكتبة آية الله المرعشى العامة – قم.

صدر الفهرس باللغة الفارسية ، ووصفت فيه نحو خمسمائة مخطوطة عربية وفارسية بضمنها مخطوطات قيمة ونادرة ، والجزء الثالث عشر من الفهرس تحت الطبع.

* فهرس مخطوطات مكتبة المسجد الأعظم

تأليف : الشيخ رضا الأستادى.

وهو الفهرس الكامل لمخطوطات مكتبة المسجد الأعظم فى قم ، وقد ألف باللغة الفارسية ، ووصف فيه بإيجاز جميع ما تحويه

المكتبة من مخطوطات عربية وفارسية ، والبالغة 3955 مخطوطات ، وإذا ضم إليها ما تحويه المجاميع فيكون أضعاف ذلک.

والمسجد الأعظم ومكتبته من تأسيسات المغفور له آية الله السيد البروجردى ، زعيم الطائفة ومرجعها ، المتوفى سنة 1380 ه ، رحمه الله.

* رسالتان مجموعتان من فتاوى العلمين

تأليف : الشيخ عبد الرحيم البروجردى.

تصحيح وتعليق : الشيخ على پناه الاشتهاردى.

جمع لفتاوى العلمين : على بن موسى بن بابويه القمى – والد الشيخ الصدوق – المتوفى سنة 329 ه ، والحسن ابن على بن أبى عقيل العمانى – من أعلام القرن الرابع أيضا – ، استقصاها المؤلف من مختلف المصادر الشيعية القديمة لا

صدر فى قم سنة 1406 ه.

* الجديد فى تفسير القرآن المجيد

تأليف : الشيخ محمد العزيزى السبزوارى ، نزيل قم.

نشر : دار التعارف فى بيروت ، وصدر فى سبعة مجلدات.

* الأمثل فى تفسير كتاب الله المنزل

تأليف : لجنة من الفضلاء بإشراف الشيخ ناصر مكارم الشيرازى.

تنقيح : محمد على آذر شب.

صدر الجزء الأول منه من منشورات جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية فى قم.

يمتاز هذا التفسير بمعالجة المسائل الحياتية ، المادية ، والمعنوية ، وخاصة الاجتماعية منها ، كما أجاب عن كثير من الشبهات والاعتراضات حول أصول الإسلام وفروعه.

* من فقه الجنس فى قنواته المذهبية

تأليف : الدكتور الشيخ أحمد الوائلى ، الخطيب النجفى البارع.

نشر : مؤسسة أهل البيت – عليهم السلام – فى بيروت ، سنة 1406 ه.

تكلم فيه المؤلف عن المسائل الفقهية مما يرتبط بالجنس من نكاح دائم ومتعة ووطئ بملک يمين وما إلى ذلک ، وتكلم أيضا عن خلاف الفقهاء والمذاهب فيها ، فأصبح كتابا قيما فى بابه ينبغى اقتناؤه وقراءته.

* معالم المدرستين

تأليف : السيد مرتضى العسكرى.

نشر : مؤسسة البعثة (بنياد بعثت) - طهران.

رسم فيه المؤلف الخطوط العريضة للمدرستين المتخالفتين : مدرسة الخلفاء والسلطات الزمنية ، ومدرسة أهل البيت والعترة الطاهرة أوصياء الرسول وحفظة شريعته المطهرة صلوات الله وسلامه عليه وعليهم.

صدر منه ثلاثة أجزاء ، والرابع تحت الطبع.

* * *

ص: 223

* النور المشتعل المقتبس من كتاب ما نزل

تأليف : الشيخ محمد باقر المحمودى.

نشر : وزارة الارشاد الاسلامى – طهران.

جمع فيه مؤلفه ما عثر عليه مما ذكره الحافظ أبو نعيم الاصفهانى – المتوفى سنة 430 ه – فى كتابه «ما نزل من القرآن فى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام» ويعد من كتبه المفقودة ، فجمع نصوصه المنقولة فى الكتب وأضاف إليه فوائد وتخريجات وزيادة مصادر وشواهد و متابعات.

كتب تحت الطبع

* أعلام الدين فى صفات المؤمنين

تأليف : الشيخ أبى محمد الحسن بن أبى الحسن محمد الديلمى – صاحب «إرشاد القلوب» – ، من أعلام القرن السابع.

أنهت لجنة تحقيق مصادر «بحار الأنوار» فى مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث تحقيق الكتاب معتمدة على النسخة المحفوظة فى خزانة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، برقم 381 ، وسيصدر ضمن منشورات المؤسسة قريبا إن شاء الله.

ويتضمن الكتاب على تمام كتاب «البرهان على ثبوت الإيمان» لأبى الصلاح الحلبى (373 – 447 ه).

ومن الجدير بالذكر أن هناك نسخة ثانية من الكتاب فى مكتبة الإمام الحكيم العامة فى

النجف الأشرف ، برقم 170 ، فرج الله عن كنوزها الثمينة.

* مسكن الفؤاد عند فقد الأحبة والأولاد

تأليف : الشهيد الثانى ، الشيخ زين الدين بن على بن أحمد العاملى ، المستشهد سنة 965 ه.

كتبه – رضوان الله عليه – بعد موت ولده فى شهر رجب الحرام سنة 954 ه ، مرتبا على مقدمة وأبواب وخاتمة.

قامت لجنة تحقيق مصادر «بحار الأنوار» فى مؤسسة آل البيت – عليهم السلام – لإحياء التراث بضبط نصه وتخريج أحاديثه ، وسيصدر – كسابقه – ضمن سلسلة مصادر بحار الأنوار من منشورات المؤسسة قريبا إن شاء الله تعالى.

* الحاشية على كفاية الأصول

تأليف : الفقيه المحقق الشيخ محمد حسين الغروى الاصفهانى ، من أشهر أعلام المحققين فى النجف الأشرف ، وقد توفى بها سنة 1361 ه ، وخلف ثروة ضخمة من مؤلفات قيمة فى الفقه وأصوله هى قمة فى التحقيق وعمق الفكر ، أشهرها حاشيته هذه على كتاب أستاذه المحقق الآخوند الخراسانى ، المتوفى سنة 1329 ه.

قامت بتحقيقه مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فى قم ، وقدمته للطبع وستصدر أجزاؤه قريبا إن شاء الله.

* * *

ص: 224

* الإمامة والتبصرة من الحيرة

تأليف : المحدث الأقدم الشيخ أبى الحسن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى الرازى ، المتوفى سنة 329 ه.

حققه السيد محمد رضا الحسينى ، وقدم له مقدمة ضافية ، وهو الآن تحت الطبع فى بيروت ، وسيصدر ضمن مطبوعات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فى قم.

* المراسم فى الفقه

تأليف : أبى يعلى سلار بن عبد العزيز الديلمى ، المتوفى سنة 463 ه.

قام بتحقيقه السيد فاضل الميلانى على عدة مخطوطات قديمة - كما سبق فى العدد الرابع من «تراثنا» ص 225 - ، وهو الآن تحت الطبع فى بيروت ومن المؤمل أن يصدر قريبا.

* الشافى فى الإمامة

تأليف : الشريف المرتضى ، علم الهدى أبى القاسم على بن الحسين بن موسى الموسوى البغدادى ، المتوفى سنة 436 ه.

هو أتقن وأوسع وأجمع ما ألف فى الإمامة من الوجهة الكلامية والتدليل على ذلك بالعقل والنقل ، ألفه جوابا على قسم الإمامة من كتاب «المغنى» للقاضى عبد الجبار المعتزلى المتوفى سنة 415 ه.

وكان الكتاب قد طبع على الحجر سابق ، فحققه السيد عبد الزهراء الخطيب ، وهو الآن

تحت الطبع فى بيروت وسيصدر فى أربعة أجزاء ضمن منشورات مؤسسة أهل البيت - عليهم السلام - البيروتية.

* الجوهر الثمين فى تفسير القرآن المبين

تأليف : السيد عبد الله شبر الحسينى ، المتوفى سنة 1242 ه.

سيصدر فى خمسة مجلدات مع مقدمة للسيد محمد بحر العلوم ، من منشورات دار الزهراء فى بيروت.

أما مختصره - وهو تفسير وجيز للمؤلف - المشتهر ب «تفسير شبر» فقد طبع فى طهران لأول مرة سنة 1352 ه ، وأعيد طبعه عدة مرات فى إيران ولبنان ومصر.

* كتاب المستطرفات

تأليف : الفقيه ابن إدريس الحلى ، المتوفى سنة 598 ه.

وهى مجموعة أحاديث منتقاة مما استطرفه من الأصول الحديثية لقدماء الأصحاب وألحقه بكتاب «السرائر» فاشتهر ب «مستطرفات السرائر» وطبعا سوية على الحجر ، وهو الآن تحت الطبع من تحقيق مدرسة الإمام المهدى - عليه السلام - فى قم.

* العمدة فى عيون صحاح الأخبار فى مناقب إمام الأبرار

تأليف : ابن البطريق ، وهو الشيخ شمس الدين أبو الحسين يحيى بن الحسن بن

ص: 225

الحسين الأسدى الحلى ، المتوفى سنة 600 ه.

جمع فيه 913 حديثا فى مناقب أمير المؤمنين عليه السلام ، راويا لها بأسانيده عن أصحاب الكتب المعتبرة من العامة ، كالبخارى ومسلم وأحمد وأمثالهم ، وتكلم عن معانيها وأوضح دلالتها.

وكان الكتاب قد طبع على الحجر قديما ، وهو الآن تحت الطبع وسيصدر ضمن منشورات مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام فى قم ، من تحقيق الشيخ إبراهيم البهادرى والشيخ مالک المحمودى.

* تأويل الآيات الباهرة فى العترة الطاهرة

تأليف : الشيخ شرف الدين النجفى ، من أعلام القرن العاشر.

قامت بتحقيقه مدرسة الإمام المهدى - عليه السلام - فى قم ، وسيصدر ضمن منشوراتها.

* الدر النظيم فى غريب القرآن الكريم

تأليف : المحدث الجليل الشيخ عباس القمى : صاحب المؤلفات الكثيرة المنوعة الممتعة ، المتوفى سنة 1359 ه.

حققه الشيخ رضا الأستادى ، وقدمه للطبع ، وسيصدر من منشورات مؤسسة فى طريق الحق (در راه حق) فى قم.

* المهذب البارع فى شرح المختصر النافع

فى الفقه.

تأليف : ابن فهد الحلى ، جمال الدين أبى العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلى ، المتوفى سنة 841 ه.

تحقيق : الشيخ مجتبى العراقى.

الجزء الأول منه تحت الطبع ، ومن المؤمل أن يصدر فى أربعة أجزاء.

طبعات جديدة لمطبوعات سابقة

* شرح رسالة الحقوق

للإمام على بن الحسين زين العابدين عليهما السلام.

تأليف : السيد حسن القبانچى ، نزيل النجف الأشرف كان قد طبع فى النجف الأشرف فى مجلدين ، ثم أعادت مؤسسة إسماعيليان فى قم طبعة بالأفست سنة 1406 ه.

* المحجة البيضاء فى إحياء الأحياء

تأليف : المحدث الفقيه ، المحقق العارف ، المولى محسن الفيض الكاشانى ، المتوفى سنة 1091 ه.

وهو من خيرة الكتب الأخلاقية وأوسعها ، عمد فيه المؤلف إلى كتاب «إحياء العلوم» للغزالى فأحياه إلى حد ما بتهذيبه مما فيه من تصوف فاسد ، وأحاديث ضعيفة وموضوعة ، وقصص خرافية ، وما شاكل ذلک.

وأضاف إليه من تعاليم أهل البيت عليهم السلام ، وأحاديث صحيحة مأثورة عنهم ، وما

إلى ذلک.

وکـان قـد طبع فی طهران بتحقیق علی أکبر الغفـاری فی ثمانی مجلـدات ، ثم أعادت جماعـة المدرسـین فی الحوزة العلمیـة فی قم طبعه بالأفست.

کما أعادت طبعه بالأفست أیضا مؤسسة الأعلمی فی بیروت.

* القواعد والفوائد

تألیف : الشهید الأول ، فقیه الشیعة الشیخ شمس الدین أبی عبد الله محمد بن مکی العاملی الجزینی ، المستشهد سنة 786 ه.

من أحسن الکتب فی القواعـد العامـة الفقهیـة والأصولیـة ، وکان مطبوعا علی الحجر فحققه المغفور له السـید عبـد الهادی الحکیم – أحد أنجال آیة الله العظمی السید محسن الطباطبائی الحکیم

رحمه الله – ممن قتلهم طاغیة العراق عجل الله نقمته علیه وأراح المسلمین منه.

وقد طبع فی النجف الأشرف فی مجلدین ، ثم أعادت مکتبة المفید فی قم طبعة بالأفست.

* منهاج البراعة فی شرح نهج البلاغة

تألیف : العلامة المحقق السید حبیب الله الموسوی الهاشمی الخوئی ، المتوفی سنة 1324 ه.

أعادت طبعه بالأفست فی طهران مؤسسة الإمام المهدی – علیه السلام – الثقافیة التابعة لمکتبة مسجد أرک.

* * *

کتب قید التحقیق

* الارشاد فی معرفة حجج الله علی العباد

تألیف : الشیخ المفید ، أبی عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثی التلعکبری البغدادی ، المتوفی سنة 413 ه.

تقوم بتحقیقه : مؤسسة آل البیت – علیهم السلام – لإحیاء التراث ، فی قم ، علی نسختین ثمینتین :

الأولی کتبت سنة 565 ه ، من محفوظات مکتبة آیة المرعشی العامة فی قم.

والثانیة کتبت سنة 575 ه ، من محفوظات مکتبة مجلس الشوری فی طهران.

* الوسیلة إلی نیل الفضیلة

تأليف : عماد الدين محمد بن على بن حمزة الطوسى المشهدى ، من أعلام القرن السادس.

يقوم بتحقيقه : الشيخ محمد الحسون على ثلاث نسخ ، هى :

1 – نسخة كتبت سنة 631 ه ، فى المكتبة المركزية لجامعة طهران ، رقم 700 ، مذكورة فى فهرسها 5 : 2101.

2 – نسخة كتبت سنة 894 ه ، فى مكتبة آية الله المرعشى العامة – قم ، رقم 291 ، ذكرت فى فهرسها 1 : 336.

3 – نسخة كتبت فى القرن العاشر ، فى المكتبة الوطنية (كتابخانه ملى) – طهران ، رقم 1797 / ع ، ذكرت فى فهرسها 10 : 336. العباد

ص: 227

والكتاب فى المراحل النهاية من التحقيق ، وسيصدر ضمن منشورات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فى قم.

* إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان

تأليف : العلامـة الحلى ، جمال الـدين أبى منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى (648 - 726) من أجل الكتب الفقهية وأعظمها عند الإمامية ، ولذلک تلقاه علماؤهم بالشرح والتعليق عبر القرون ، منذ عصر المؤلف إلى هذا الأواخر.

وقد ذكر العلامة آقا بزرک الطهرانى فى «الذريعة» 1 : 511 ، 6 : 14 ، 13 : 74 ما يقارب خمسين شرحا وحاشية عليه ، أما مسائله فبلغت خمس عشرة ألف مسألة.

يقوم بتحقيقه : الشيخ فارس الحسون على عدة نسخ ، منها :

1 - نسخة كتبت سنة 701 ه ، كتبها زين الـدين على بن إسـماعيل بن إبراهيم بن فتوح ، كتبها فى حياة المؤلف وقرئت عليه ، وعليها إجازة المؤلف بخطه بقراءة الكتاب عليه ، من مخطوطات مكتبة الإمام الرضا عليه السلام العامة فى مشهد ، رقم 2222 ، ذكرت فى فهرسها.

2 - نسـخة كتبت سنة 704 ه ، كتبها شـرف حسـين بن محمـد بن على العلوى الحسـينى ، وقد قرأها على المؤلف فكتب له الإجازة عليها بخطه فى سلخ ذى الحجة الحرام سنة 704 ه ، من مخطوطات مكتبة مجلس الشورى فى طهران ، رقم

6330 ، ذكرت فى فهرسها :

3 - نسخة كتبت سنة 718 ه ، كتبها الحسن بن الحسـين الشيعى السبزوارى ، وهى من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم ، رقم 4357 ، ذكرت فى فهرسها 11 : 355.

وسيصدر الكتاب ضمن منشورات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث ، فى قم.

كما ويقوم بتحقيقه أيضا الشيخ حسن المعزى.

* شرح الأخبار فى سير وفضائل الأئمة الأطهار

تأليف : القاضى نعمان بن محمد بن منصور بن حيوس المصرى ، المتوفى سنة 363 ه.

يقوم بتحقيقه : السيد محمد الحسينى الجلالى ، فى 16 جزءا ومن المؤمل أن يصدر عن جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية - قم.

* المسترشد فى الإمامة

تأليف : أبى جعفر محمد بن جرير بن رستم ابن جرير الطبرى الكبير الإمامى ، من أعلام محدثى الإمامية فى أوائل القرن الرابع.

ذكره ابن النديم والشيخ الطوسى والنجاشى فى فهارسهم ، وراجع الذريعة 21 : 9 ، وأعلام الشيعة (القرن الرابع) : 250 - 253 ، وقد طبع فى النجف الأشرف من دون تحقيق.

يقوم بتحقيقه : الشيخ أحمد المخمودى.

ص: 228

* مناقب أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام

تأليف : أبى جعفر محمد بن سليمان الكوفى ، قاضى صعدة باليمن.

فرغ منه فى رجب الحرام سنة 300 ه ، وهو من أحس كتب المناقب وأجمعها ، يحوى أكثر من ألف حـديث ، جمعها المؤلف عن شـيوخه بأسانيد معروفة.

يقوم بتحقيقه وتخريجه والتعليق عليه : الشيخ محمد باقر المحمودى ، وربما يصدر فى مجلدين.

* النوادر من الأحاديث

تأليف : المحدث الفقيه ، الحكيم العارف ، محمد بن المرتضى ، المشتهر بالمولى محسن الفيض الكاشانى ، المتوفى سنة 1091 ه.

والكتاب مجموعة من الأحاديث والأخبار النادرة من مصادر الحديث عند الشيعة - غير الكتب الأربعة -.

يقوم بتحقيقه : الشيخ مهدى الأنصارى القمى.

وقد اعتمد فى تحقيقه على نسختين هما :

1 - نسخة كتبت سنة 1098 ه ، عن نسخة الأصل ، من مخطوطات مكتبة آية الله المرعشى

العامة فى قم.

2 - نسخة الكتاب المطبوعة على الحجر سنة 1119 ه.

* إجازات الحديث

هناك إجازات صـدرت من العلامـة المجلسـى - صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «بحار الأنوار» - لتلامذته ، ومن قرأ عليه الحديث ، ومن اسـتجازه فى الرواية عند ، من أعلام عصـره ومعاصـريه ، وهم عدد كبير يصـعب استقصاؤهم ، وبطون المخطوطات الحديثية مملوءة بإجازاته وإنهاءاته - قدس سره - هذه.

فقام السيد أحمد الحسينى مؤخرا بمحاولة جمع ما تيسر له من هذا الشتات وتحقيقه وإضافة ترجمة موجزة للمجازين بتلك الإجازات ، فى مجلدين أو أكثر ، وستصدر من منشورات مكتبة آية الله المرعشى العامة فى قم.

* كتاب المزار

تأليف : الشيخ المفيد ، أبى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان البغدادى ، المتوفى سنة 413 ه.

تقوم بتحقيقه : مدرسة الإمام المهدى - عليه السلام - فى قم.

* * *

ص: 229

مسابقة التأليف عن الإمام الحسن عليه السلام

«بسم الله الرحمن الرحيم»

قال تعالى : «قال لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى ، ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا إن الله غفور شكور.»

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : «مثل أهل بيتى فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهوى»

من هـذا المنطلق ، وبعـد النجاح الباهر الـذى لقيته مباراة الكتابـة عن الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السـلام ، وعن الصديقة الزهراء فاطمة عليها السلام ... تدعو لجنة التأليف والتحقيق فى (مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث) فى بيروت ، السادة الكتاب والمؤلفين للكتابة عن الإمام الحسن المجتبى عليه السلام.

«شروط المباراة»

1 – أن تكون الكتابة باللغة العربية.

2 – أن لا تقل صفحات الكتاب عن المائتين ولا تزيد عن الأربعمائة بالحجم المتوسط.

3 – أن لا يكون الكتاب قد سبق طبعه ونشره ، أو نشرت فصوله بصورة حلقات فى إحدى المجلات.

4 – لا مانع من اشتراك أكثر من شخص فى تأليف كتاب ، أو يقدم الكتاب من قبل مؤسسة أو جمعية.

5 – آخر موعد لوصول الكتب إلى المؤسسة هو نهاية شهر صفر 1408 هجرية.

6 – الكتب الفائزة لا يحق طبعها للمرة الأولى إلا بإذن خاص من المؤسسة ، أما الطبعات التالية فتكون لمؤلفيها.

7 – المراسلات تكون على العنوان التالى : –

لبنان ، بيروت – مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، ص. ب 155 / 25 الغبيرى

8 – ترسل الكتب بالبريد المضمون على العنوان المذكور.

9 – تجتمع لجنـة التحكيم فى ربيع أول 1408 هجريـة ، لتعيين الكتب الثلاثـة الأولى الفائزة فى المباراة ، وترسل الجوائز إلى أصـحابها ، وتعيد الكتب التى لـم يكتب لها الفوز إلى أصحابها.

10 – تعلن النتائج فى حفل جماهيرى يقام فى بيروت ، أو أى مكان مناسب آخر.

11 – من حق اللجنة إجراء تعديلات على الكتب الفائزة ، أو حذف ما تراه على أن لا يكون مخلا بالكتاب.

12 – اللجنة مستعدة لتلبية طلبات السادة المؤلفين بالمصادر التى يحتاجونها.

ولذا نحث إخواننا الفضلاء من ذوى الأقلام أن يوافونا بما يفتح الله به عليهم ، ولهم من الله تعالى الأجر ، ومنا ومن القراء الشكر.

علما بأن هناك هيئة تحكيم عليا تتألف من كبار فضلاء الحوزة ومدرسى الجامعات ، وسوف تمنح للفائزين الأوائل جوائز تقديرية قيمة.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹